وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

من إعداد الطالبة:إشراف الأستاذة:

- بولنوار مارية روزة
- فليسي نرجس

لجنة المناقشة:

مكي محمد السعيدرئيسا

نرجس فليسيمشرفا ومقررا

فاتح خننوعضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2023/2024

الشكر

الحمد لله كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره و اصطفاه.

انطلاقا من باب لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخاص الشكر والتقدير للأستاذ المشرفة فليسي نرجس ، على ارشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء الى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواءا من قريب أو من بعيد والشكر موصول كذلك الى أولياتنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل.

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة والى كل الزملاء و الأساتذة الذين تتعلمنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير.

خطة البحث

الفصل الأول : المحددات الداخلية لسياسة ايران الخارجية

المبحث الأول: العوامل الجغرافية والتاريخية

المطلب الأول: البيئة الجغرافية لإيران

المطلب الثاني: السياق التاريخي لتشكّل دولة إيران الحديثة

المبحث الثاني: المحددات الثقافية والدينية

المطلب الأول: المحدد الأيديولوجي و القومي

المطلب الثاني: المحدد المدهبي والثورة الإسلامية

المبحث الثالث: المحدّدات السياسية والاقتصادية

المطلب الأول: هيكل النظام السياسيوالمؤسّساتي الإيراني

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الإيراني

المبحث الرابع: القوات الأمنية والعسكرية

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني: القدرات و الاستراتيجيات العسكرية

الفصل الثاني: المحددات الخارجية في توجيه سياسة إيران الخارجية

المبحث الأول: التدخل الأجنبي

المطلب الأول : تاريخ التدخل الأجنبي

المطلب الثاني: الملف النووي

المطلب الثالث: التدخل الأمريكي

المبحث الثاني: تاثير التحولات الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول : توجهات السياسة الاخارجية الإيرانية في ظل التحولات الدولية

المطلب الثاني : التحولات الجديدة في المنطقة

الفصل الثالث: الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الاول :توجهات سياسة ايران في الشرق الأوسط

المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني : المصالح الإيرانية في المنطقة

المبحث الثاني : سياسة ايران الخارجية اتجاه الازمات في المنطقة

المطلب الأول : الاليات المعتمدة في تنفيد السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني : التاثير الإيراني في العراق

المطلب الثالث : التدخل في الازمة السورية

المطلب الرابع : التنافس الإيراني السعودي في المنطقة

المبحث الثالث: العلاقات التعاونية مع القوى الإقليمية

المطلب الأول : العلاقات مع روسيا

المطلب الثاني : العلاقات مع الصين

المقدمة

المقدمة

تُعد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط من الموضوعات الحيوية والمعقدة التي تستحق دراسة متأنية وعميقة. فمنذ الثورة الإسلامية في عام 1979، اتخذت إيران موقفًا مميزًا على الساحة الدولية والإقليمية، حيث سعت للإبقاء على نفوذها وتأثيرها في منطقة تعتبر من أكثر المناطق حساسية وصراعات في العالم. تتداخل مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية، مما يجعل فهم هذه العمليات أمرًا بالغ الأهمية.

داخليًا، يتأثر القرار السياسي في إيران بعوامل متعددة تشمل النظام السياسي القائم على مؤسسة ولاية الفقيه، والأيديولوجيا الدينية الشيعية التي تُعتبر من الركائز الأساسية للدولة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد جراء العقوبات والأزمات الداخلية. هذه العوامل تلعب دورًا فعّالًا في تحديد أولويات السياسة الخارجية وكيفية توجيهها.

خارجيًا، تواجه إيران بيئة إقليمية ودولية معقدة حيث تشكل المنافسات الجيوسياسية مع دول مثل السعودية وإسرائيل ضغطًا مستمرًا على سياساتها. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض إيران لتأثيرات وضغوط من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين، وتتعامل مع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوكها الدولي.

تهدف هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن هذه التفاعلات والديناميكيات من خلال تحليل شامل للمحددات الداخلية والخارجية التي توجه السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط. سنسعى من خلال الفصول القادمة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تتناول مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الأيديولوجية، والإقليمية لهذه السياسة. وباستخدام مجموعة متنوعة من المناهج البحثية، نأمل أن نقدم رؤية متكاملة تساعد على فهم أعمق لكيفية تشكيل وتحريك سياسات إيران الخارجية في واحدة من أكثر الأقاليم تعقيدًا في العالم.

الجانب المنهجي:

1-الإشكالية :

كيف تتفاعل العوامل الداخلية والخارجية في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية، وما هو مدى تأثير كل منها على القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الجمهورية الإسلامية في سياق التطورات الإقليمية ؟

2-الأسئلة الفرعية :

1. **ما هي العوامل الداخلية التي تؤثر على القرار السياسي الخارجي الإيراني؟**

- كيف يلعب النظام السياسي والبنية الحكومية دورًا في صياغة السياسة الخارجية؟

- ما هو تأثير الأيديولوجيا الدينية على توجهات إيران الخارجية؟

- إلى أي مدى تؤثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية على السياسة الخارجية؟

2. **ما هي العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية؟**

- كيف تؤثر البيئة الإقليمية والمنافسات الجيوسياسية على قرارات إيران الخارجية؟

- ما هو تأثير العلاقات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) على السياسة الخارجية الإيرانية؟

- كيف تتفاعل إيران مع العقوبات الدولية والدولية وتستخدم نفوذها الإقليمي كوسيلة للتفاوض؟

3. **ما هي الاستراتيجيات الإيرانية الرئيسية في الشرق الأوسط؟**

- كيف تتعامل إيران مع النزاعات الإقليمية في الدول المجاورة مثل العراق وسوريا واليمن؟

- ما هي الأدوات والوسائل التي تستخدمها إيران لتعزيز نفوذها في المنطقة؟

3-الفرضيات:

- فرضية 1: النظام السياسي والبنية الحكومية الهيكلية لإيران تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه سياستها الخارجية.

- فرضية 2: الأيديولوجيا الدينية الشيعية تؤثر بشكل كبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة في دعم الحركات الشيعية في المنطقة.

- فرضية 3: البيئة الإقليمية المتوترة والمنافسات الجيوسياسية تؤثر بشكل كبير على قرارات إيران الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

- فرضية 4: إيران تستخدم تحالفاتها الإقليمية ومنظماتها الوكيلة كأدوات لتحقيق نفوذها في الشرق الأوسط وتعزيز قدرتها على التفاوض في الساحة الدولية.

4-أهمية الدراسة:

- فهم السياسة الخارجية الإيرانية :تقديم رؤية شاملة ومعمقة عن العوامل التي تؤثر على سياسة إيران الخارجية، مما يساعد على فهم مواقفها وتحركاتها في المنطقة.

- تحليل تفاعلات القوى في الشرق الأوسط :تسهم الدراسة في تحليل الديناميكيات الإقليمية والعلاقات المتشابكة بين الدول والقوى في الشرق الأوسط، مما يساعد على معرفة تأثير إيران على الأمن والاستقرار الإقليميين.

- تقديم تحليل أكاديمي :تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول السياسة الدولية والشؤون الشرق أوسطية، من خلال تقديم تحليل متكامل يستند إلى مصادر علمية دقيقة.

- استفادة صناع القرار :يمكن أن توفر الدراسة معلومات هامة لصناع القرار في الدول الأخرى (سواء في المنطقة أو خارجها) لفهم أفضل لكيفية التعامل مع إيران، سواء من خلال التفاوض أو المناورة السياسية.

- تسليط الضوء على الأيديولوجيا والسياسة :تساعد الدراسة في فهم كيفية تأثير الأيديولوجيا الدينية والسياسية على توجهات السياسة الخارجية، وهي قضية محورية لفهم الكثير من التحركات الإيرانية.
- تعزيز التراكم العلمي :تقديم دراسة متميزة تساهم في بناء قاعدة معرفية أكاديمية تسهم في توجيه الدراسات المستقبلية حول الموضوع

5-اهداف الدراسة :
- تحليل العوامل الداخلية :فهم دور النظام السياسي والبنية الحكومية، الأيديولوجيا الدينية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.
- دراسة العوامل الخارجية :تقييم تأثير البيئة الإقليمية والعلاقات مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) والعقوبات الدولية على سياسات إيران الخارجية.
- تحديد استراتيجيات إيران في المنطقة :تحليل الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمدها إيران في تعاملها مع النزاعات والمنافسات الإقليمية، والاستراتيجيات التي تستخدمها لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط.

- تقديم توصيات لتخفيف التوترات :وضع توصيات مستندة إلى نتائج الدراسة يمكن أن تساعد في تخفيف التوترات الإقليمية وتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال فهم أعمق للمحددات الإيرانية.
- تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية :توفير بيانات ومعلومات يمكن أن تساعد البلدان الأخرى على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية في التعامل مع إيران وعلى العمل بشكل بناء لتحقيق توازن القوى في المنطقة

6- تم الاعتماد على بعض النظريات فرضتها الدراسة أهمها :

1- نظرية الدور :

هي نظرية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تستخدم لتحليل الأدوار والوظائف التي تلعبها المجتمعات والثقافات في تفاعلها مع بعضها البعض. يمكن استخدام هذه النظرية لفهم الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في الشرق الأوسط وتفسيره بطريقة منهجية.

2-النظرية البنائية :

وهي نظرية في علم العلاقات الدولية تركز على دراسة العوامل الثقافية والدينية والقيمية التي تشكل أساس الأفكار والاتجاهات في السياسة الخارجية للدول. تستخدم هذه النظرية لفهم سلوك الدول واتجاهاتها الخارجية عن طريق تحليل هويتها ومصالحها، وقد يتم تطبيقها لفهم توجهات إيران في الشرق الأوسط، وتحديداً استخدامها للأفكار والبعد الديني الإيديولوجي في تشكيل سياستها الخارجية.

3-النظرية الواقعية :

تنطلق هذه الدراسة من تفسير النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تقوم على فكرة الصراع حول القوة. تقوم هذه النظرية على افتراض أن العلاقات بين الدول هي علاقات صراعية، حيث تهدف كل دولة نحو زيادة قوتها واستقلالها، وذلك بطرق تختلف حسب مصالحها واستراتيجياتها، دون النظر إلى النتائج والتأثيرات التي يمكن أن تتركها على مصالح الدول الأخرى. وبمعنى آخر، تعتبر النظرية الواقعية أن البقاء والهيمنة تكون للدول التي تمتلك مقدارًا كافيًا من القوة، وذلك من خلال الاعتماد على نفسها في تحقيق أمنها وضمان مصالحها القومية.

وتتبنى هذه الدراسة، إلى جانب النظرية الواقعية، المنهج الموضوعي المبني على فكرة المصالح القومية، لشرح وتفسير أهداف السياسة الخارجية لدولة إيرا

7- المناهج المستخدمة:
- المنهج التاريخي:
-الغرض :دراسة تطور السياسة الخارجية الإيرانية على مر الزمن وفهم كيف تشكلت هذه السياسات من خلال الأحداث التاريخية.

- التطبيق :تحليل الأحداث الهامة مثل الثورة الإسلامية 1979، الحرب العراقية الإيرانية، انتهاء الحرب الباردة، التدخلات الإيرانية الحالية في العراق وسوريا.

-المنهج الوصفي:

- الغرض :وصف وتحليل الوضع الحالي للسياسة الخارجية الإيرانية والعوامل المؤثرة فيها.

- التطبيق :جمع بيانات حول السياسات الحالية من خلال المصادر الرسمية، التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية، والأبحاث السابقة.

-المنهج التحليلي:

- الغرض :تحليل العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية بشكل منهجي وتفكيكها لفهم تأثير كل عامل على حدة.

- التطبيق :استخدام تقنيات تحليل المضمون وتحليل السياق لفهم تأثير الأيديولوجيا الدينية، النظام السياسي، والعوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية.

- المنهج المقارن:

- الغرض :مقارنة سياسات إيران مع سياسات دول أخرى في الشرق الأوسط لتحليل التشابهات والاختلافات.

- التطبيق :مقارنة النهج الإيراني في التعامل مع الأزمات والنزاعات الإقليمية مع نهج دول مثل السعودية وتركيا لفهم موقع إيران في النظام الإقليمي.

- المنهج الكمي:

- الغرض :استخدام البيانات الكمية للحصول على رؤى موضوعية وإحصائية حول تأثيرات محددة.

- التطبيق :استخدام الإحصائيات الاقتصادية، البيانات الديمغرافية، وتحليل البيانات من مراكز البحث.

8- اسباب اختيار الموضوع :

لأهمية الإقليمية والدولية لإيران:

- دور محوري في الشرق الأوسط :تلعب إيران دوراً مركزياً في الكثير من القضايا الإقليمية مثل النزاعات في سوريا واليمن والعراق، وتأثيرها يمتد إلى العلاقات السياسية والاستراتيجية في المنطقة.

- علاقات متشابكة مع القوى الكبرى :إيران عضو في عدد من التحالفات والتنافسات الدولية، مثل الاشتباكات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة وتقارباتها مع روسيا والصين.

تأثير الأيديولوجيا الدينية:

- المرجعية الدينية والسياسية :إيران تُعتبر دولة ذات نظام سياسي ديني، وتأثير الأيديولوجيا الشيعية ينعكس بوضوح على سياساتها الخارجية، مما يجعل دراستها أمرًا بالغ الأهمية لفهم توجهاتها الدولية.

تحديات اقتصادية وسياسية:

- آثار العقوبات :العقوبات الدولية المفروضة على إيران كان لها تأثير كبير على اقتصادها وسياساتها الخارجية. دراسة كيفية تفاعل إيران مع هذه العقوبات يمكن أن يقدم رؤى قيّمة.

- التحديات الداخلية :الوضع الاقتصادي والاجتماعي داخل إيران يؤثر على القرارات السياسية الخارجية، مما يجعل من الضروري فهم هذه الديناميكيات.

الأزمات والنزاعات الإقليمية:

- دور في دعم الجماعات المسلحة :إيران متورطة في دعم العديد من الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، مما يؤثر بشكل كبير على استقرار المنطقة.

- التنافس الإقليمي :المنافسة مع السعودية وإسرائيل تضيف بُعدًا آخر معقدًا لفهم السياسة الخارجية الإيرانية.

-الفضاء الأكاديمي:

- ندرة الأبحاث المتكاملة :بالرغم من الاهتمام الكبير بإيران، لا تزال هناك ندرة في الأبحاث التي تقدم تحليلاً متكاملاً للمحددات الداخلية والخارجية لسياسة إيران الخارجية.

- إثراء الأدبيات الأكاديمية :تقديم دراسة شاملة يساهم في ملء الفجوات في الأدبيات الأكاديمية ويوفر قاعدة معرفية يمكن أن تستفيد منها الدراسات المستقبلية.

التأثير على صناع القرار:

- إرشاد السياسات الخارجية :فهم أعمق للسياسة الخارجية الإيرانية يمكن أن يساعد صناع القرار في الدول الأخرى على صياغة استراتيجيات أكثر فعالية في التعامل مع إيران.

- المساهمة في السلام والاستقرار :التحليل المتعمق يمكن أن يقدم توصيات تسهم في تحقيق استقرار أكبر وأمان في المنطقة من خلال فهم الدوافع الإيرانية وتوجيه الجهود الدبلوماسية بشكل أفضل

9-المفاهيم الأساسية :

السياسة الخارجية :

السياسة الخارجية هي المجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطة السياسية في دولة معينة لتحديد وتنفيذ السياسات والأهداف التي تتعلق بالعلاقات الخارجية مع دول أخرى والمشاركة في الشؤون الدولية. تشمل السياسة الخارجية مجموعة واسعة من المجالات والأنشطة بما في ذلك الدبلوماسية، والتجارة الخارجية، والأمن القومي، والتنمية الدولية، وحقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، والمشاركة في المنظمات الدولية، وغيرها من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بالعلاقات بين الدول. تهدف السياسة الخارجية عمومًا إلى تعزيز مصالح الدولة وتعزيز مكانتها وتأثيرها في الساحة الدولية.

الشرق الأوسط:

هو منطقة جغرافية تتألف من عدة دول تقع في جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، تتميز بتنوع جغرافي يشمل سهولًا ومرتفعات وسواحل بحرية ومجاري مائية، بما في ذلك الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط. تحتل إيران مكانة بارزة في هذه المنطقة وتعتبر أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام الإقليمي. تتأثر سياسة إيران الخارجية بعدة عوامل، بما في ذلك الجوانب الثقافية والدينية والاقتصادية، مما يؤثر على علاقاتها مع دول الجوار . مصطلح "الشرق الأوسط" هو مفهوم جغرافي وسياسي، ولا يوجد تعريف دقيق له، حيث يُعتبر منطقة ذات أهمية كبيرة في العالم، نظرًا لاحتوائها على مزيج متنوع من الدول ذات التنوع الثقافي والديني والجغرافي. وفي الرؤية الغربية، يمتد الشرق الأوسط من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، بينما يرى البعض الآخر تمتد من غرب مصر إلى شرق إيران، وتشمل دولًا مثل سوريا ولبنان والعراق وفلسطين ومصر وإيران وليبيا والسعودية والسودان.

10- الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: دراسة لحصول على الماجستر في العلوم السياسية، لـفؤاد عاطف العبادي ، تحت عنوان السياسة الخارجية الايرانية واثرها على أمن الخليج العربي ، وركزت هذه الدراسة على السياسية الخارجية لايران ، وكذلك أثرها على الامن الخليج العربي، متخدة عينة السياسية الخارجية لايران ما بين 1991 الى غاية 2012، وانطلق الباحث من اشكالية مفادها: مدى تأثير السياسية الخارجية على أمن الخليج العربي.

وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج:

1- الازدواجية الواضحة في السياسة الخارجية الايرانية من حيث التقارب وعوامل التنافر التي تصدر من سياستها.

2- اصرار الطرف الايراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الاستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.

3- تأثير التنمية في دول الخليج العربي بسبب انعدام الثقة بينها وبين ايران ، والبحث عن حلفاء من أجل أي توقع للمواجهة بين الطرفين.

الدراسة الثانية: احمد نور ي النعيمي ،السياسة الخارجية الايرانية ،دار الجنان للنشر والتوزيع ،ط،1عمان2012.

كتاب السياسة الخارجية الايرانية يتكون من ثمانية فصول ،يتناول الفصل الاول الابعاد الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية، الفصل الثاني النظام السياسي في ايران ،الفصل الثالث ثورة شباط، الفصل الرابع الابعاد الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية ،الفصل الخامس السياسة الخارجية الايرانية تجاه الولايات المتحدة، الفصل السادس السياسة الخارجية الايرانية تجاه الاتحاد السوفيتي ،الفصل السابع السياسة الخارجية، الايرانية تجاه الكيان الصهيوني ، اما الفصل الثامن فيتناول السياسة الخارجية الايرانية تجاه العالم الاسلامي . ان الابعاد الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الايرانية قد ساعدت على اعطاء فكره عامة عن ايران على المستوى الاقليمي والدولي ،وهو ما يتطلب من الدبلوماسية الايرانية الجمع بين الادوات الرئيسة للسياسة الخارجية والتي تشمل الادوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والادوات السياسية الداخلية والاستخباراتية والادوات الرمزية التي تتضمن محاولة التأثير في افكار الاخرين وتشمل تلك الادوات مجموعة من الادوات الدعائية والايديولوجية والادوات العلمية والتكنولوجية والموارد الطبيعية.

الدراسة الثالثة: سركيس ابو زيد، ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون ،سلسلة الدراسات الايرانية -العربية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،بيروت، ط1، 2010.

كتاب ايران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون ،يتكون من اربعة فصول ،الفصل الاول لمحة تاريخية :العلاقات الايرانية العربية، الفصل الثاني الواقع الجغرافي السياسي في المشرق العربي، الفصل الثالث تواصل ايران مع المشرق العربي ،الفصل الرابع المشرق العربي والمواجهة بين ايران واسرائيل . ينطلق هذا الكتاب من السؤال عن طبيعة العلاقات بين ايران والمشرق العربي هل هي محكومة بالمواجهة والتصادم ام هنالك خيار مشترك للتعاون والتساند ،اذ ان التجاور الجغرافي بين الدول والمجتمعات والحضارات يفرض التحدي او الاستجابة ،فالعلاقة اذا هي خيار بين الحرب والعدوان والاطماع من جهة او التعاون والتشارك والتكامل من جهة اخرى.

ان ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة هو التركز على موضوع التنافس ما بين تركيا وايران وبشكل متناسق، فضلا عن استعراض مقومات التنافس بشكل ثنائي وليس منفرد، ومواقف الدول الكبرى تجاه الطرفين، فضلا عن رسم الملامح المستقبلية للتنافس التركي الايراني، اذ ان اغلب الدراسات السابقة قد عملت على تجزئة الدراسة، اذ نجد مصدر يبحث في شأن محدد دون الاخر، في حين تضمنت دراستنا الجانبين التركي والايراني، فضلا عن اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية.

الدراسة الرابعة:دراسة منصور حسن العتيبي ، " السياسة الإيرانية اتجاه دول مجلس الخليج ما بين 1979 و 2000، وتناول في هذه الدراسة النظام الإقليمي الخليجي وتطرق فيها إلى المفهوم وإمكانات القوة للنظام الخليجي ثم تطرق إلى محددات السياسة الإقليمية الإيرانية ثم عرج على عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية وتتضمن الدور الأيديولوجي ودور المصلحة القومية وأدوات صنع السياسة الخارجية ومن ثم تطرق إلى كرنولوجيا السياسة الإيرانية منذ اية الثورة الإسلامية إلى غاية سنة200، من بين أهم النتائج المتحصل عليها من هذا البحث هو أن النظام الإقليمي الخليجي يختلف من دولة إلى دولة حسب سياستها ونظامها الداخلي والخارجي، إضافة إلى دور الذي تلعبه الأيديولوجية وصانع القرار في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكما أن السياسة الإيرانية تتغير حسب قائد الحكم أو الرئيس منذ اية حرب الخليج الأولى إلى بدايات

الفصل الاول

الفصل الأول : المحددات الداخلية لسياسة ايران الخارجية

المبحث الأول :العوامل الجغرافية و التاريخية

العوامل الجغرافية والتاريخية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وتحديد السياسة الخارجية لأي دولة، بما في ذلك إيران من حيث الجغرافيا فهي تقع في منطقة حساسة تربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب آسيا . و يمتد تاريخ إيران إلى آلاف السنين، حيث كانت مركزًا لإمبراطوريات قوية مثل الإمبراطورية الفارسية. يؤثر هذا الإرث التاريخي على تطلعات إيران للعب دور قيادي في المنطقة.

المطلب الأول :البيئة الجغرافية لإيران

إن الموقع الجغرافي يُعَدُّ عاملًا أساسيًا في تحديد قوة الدولة وتوجيه سياستها الخارجية والداخلية وتشكيل طبيعة سلوكها، تتجلى الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة في قدرتها على استثمار الظروف الجغرافية لصالحها بما يتناسب مع القدرات البشرية المتاحة.

و في هذا السياق، يحدد الموقع الجغرافي للدولة نطاق تأثيرها ونفوذها على المستوى الإقليمي والدولي، فالدولة توجه سياستها الخارجية نحو المناطق الجغرافية التي تقع ضمن نطاق تأثيرها المباشر.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم الموقع الجغرافي في تحديد المخاطر والتهديدات التي قد تواجه الدولة، سواء كانت من الداخل أو الخارج ويعكس ذلك استراتيجيات الأمن والدفاع التي تعتمدها الدولة لحماية مصالحها وسيادتها.

ويؤثر موقع الدولة في العالم الخارجي على هويتها الوطنية والسياسية، حيث يمكن أن يحدد سلوك الدولة واستجابتها للتهديدات الخارجية بناءً على هذه الهوية.

ويمكن للدولة ان تستثمر موقعها الجغرافي الاستراتيجي لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، واستغلال الفرص الاقتصادية والتجارية المتاحة في المنطقة التي تقع فيها.

إيران تمتد في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، حيث تمتد بين خطوط العرض (31، 13 - 41، 50) شمالاً وبين خطوط الطول (22 - 20) شرقاً. تُعَدُّ إيران حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا، مما يمنحها ميزة استراتيجية جيوبوليتيكية بارزة.

تقدر مساحة إيران 5،292،521 كيلومتر مربع، وتمثل حوالي 5.31% من مساحة العالم ونسبة 0.23% من مساحة قارة آسيا. [1]

[1] محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017- 2018،ص89.

من الشمال، تمتد حدود إيران على بحر قزوين، وهو أكبر بحيرات العالم، حيث تجاوره من الجنوب وتركمانستان وكازاخستان من الشرق وروسيا وأذربيجان من الغرب. يتكون بحر قزوين من حوالي 13 جزيرة صغيرة، وتبلغ مساحته حوالي 213 ألف كيلومتر مربع

تكمن أهمية بحر قزوين في الثروات الطبيعية التي يحتوي عليها، حيث يُقدَّر الاحتياطي من النفط بنحو 333 مليار برميل، وقد تم استخراج ما يقارب 03 مليار برميل حتى الآن، وتمثل هذه الكمية أكثر من 2% من الاحتياطي العالمي. أما احتياطي الغاز في بحر قزوين يتراوح بين 2.1 إلى 9.3 تريليون متر مكعب، وهو ما يعادل حوالي 1% من الاحتياطي العالمي[2].

الحدود الشمالية لإيران تشهد توتراً مع تركيا وجمهوريات أذربيجان وتركمانستان بسبب قضايا الحدود وبحر قزوين، أما الحدود الشرقية مع باكستان وأفغانستان تعاني من التوتر بسبب العلاقات التاريخية المتوترة ووجود التدخل الأمريكي في افغانستان

الحدود الغربية لإيران، وخاصة مع العراق، شهدت توترًا يعود إلى الحرب التي استمرت تسع سنوات في بداية الثورة الإيرانية، وذلك بسبب الخلافات حول مناطق الحدود، بما في ذلك شط العرب. على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات لحل هذه الخلافات، مثل اتفاقية الجزائر عام 5911 التي جرى فيها تحديد الحدود النهرية، إلا أن المشاكل استمرت على طول الحدود البالغ طولها 5393 كيلومتر.

إيران تحتل موقعًا حيويًا على سواحل الخليج العربي وبحر عمان، حيث يبلغ طول الساحل الإيراني على هذه البحار 1200 كيلومترًا، وهو ما يُعادل 02% من طول الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، تتحكم إيران في مضيق هرمز، وهو ممر بحري حيوي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي، يُعتبر من ممرات الشحن البحري الرئيسية في العالم، حيث يمر عبره يوميًا مئات الملايين من براميل النفط وملايين المترات المكعبة من الغاز.

اما الخليج الفارسي الذي يعتبر المعبر الرئيسي لنفط إيران، والذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني الإيراني. بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة، فإن للخليج الفارسي أهمية نفسية كبيرة لدى الإيرانيين، حيث يعتبرونه مياهاً فارسيةً خالصةً.[3]

يشير وزير الخارجية السابق علي أكبر واليتي إلى أهمية السواحل الجنوبية لإيران وخليجها ومصب مضيق هرمز وبحر عمان كحدود استراتيجية حيوية "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعمان هي حدودنا الاستراتجية الأكثر أهمية". [4]

---

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86
بتاريخ : 2024/05/07 على الساعة 15:30

[3] صداح أحمد الحباشنة،محددات السياسة الخارجية الايرانية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، 2007،1979سلسلة العلوم الاجتماعية،مؤتة للبحوث والدراسات،المجلد الثالث والعشرون،العدد الخامس، 2008 ص 14 .

ويقول الخامنئي وزير الخارجية الإيراني: "إننا في إيران الإسلامية نمتلك المقومات والثروات والركائز اللازمة للعزة والكرامة، على الصعيدين الدولي والعالمي. إن لدينا بلداً عظيماً، فنحن دولة غنية، من حيث الموارد البشرية والثروات الطبيعية، وتتمتع بموقع

جغرافي فريد من نوعه، كما أن إيران تقع اليوم على مفترق الطرق، وضمن موقع جغرافي خطير جداً، وقد ورثنا حضارة غنية وثقافة عريقة سواء في عصر الإسلام أو قبله".[5]

الشكل رقم "01"[6]:

---

[4]فؤاد عاطف العبادي ، السياسة الخارجية الإيرانية و اثرها على امن الخليج العربي 1991،2012،مدكرة ماجيستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، مصر، 2012، ص 24.

[5]ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، نستقبل السياسة الإيرانية في عهد الرئيس الروحاني،الطبعة الأولى، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2015، ص13.

[6]https://www.universalis.fr/atlas/asie/moyen-orient/iran/
بتاريخ : 2024/05/12 على الساعة 14:10

الجمهورية الإسلامية الإيرانية

طبيعة النظام: جمهورية إسلامية

رئيس الدولة ورئيس الحكومة: السيد إبراهيم رئيسي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية

البيانات الجغرافية

المساحة: 1،648،000 كم مربع

العاصمة: طهران

المدن الرئيسية: مشهد، أصفهان، تبريز، كرج

اللغة الرسمية: الفارسية اللغات الشائعة: الكردية، البلوشية، التركية الأذرية، العربية

العملة: الريال الإيراني (1 يورو = 259،46 ريال إيراني في يوليو 2023)

العيد الوطني: 11 فبراير (الثورة الإسلامية)

البيانات الديموغرافية

السكان (2021): 87.92 مليون نسمة

الكثافة: 53 نسمة/كم مربع

معدل النمو الديموغرافي (2021): 0.7%

متوسط العمر (2020): 75 عامًا

89الديانة (ات): المسلمون (99.8٪)، بالغالبية الشيعة، المسلمون السنة، بهائيين (ديانة محظورة، بين 300،000 و 350،000)، مسيحيون (117،700)، زرادشتيون (25،271)، يهود8) ، .(300

مؤشر التنمية البشرية: 0.774 (المرتبة 76 عالميًا في عام 2021)[6]

[7]اطلس العالم، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005، ص88.

المصدر:

يُعطى أتباع مدرسة الجيوبوليتيك أهمية كبيرة للمواقع الجغرافية التي تمكّن الدول من السيطرة على طرق المرور الدولية، فالدول التي تمر عبر أراضيها مسارات طبيعية تحتل مكانة استراتيجية في الساحة الدولية. ونتيجة لذلك، تتمتع هذه الدول بنفوذ سياسي يمكنها من مواجهة الدول التي لا يمكنها الاستغناء عن استخدام هذه الممرات وعند تطبيق هذا المعيار على إيران، نجد أنها تتمتع بموقع بحري استراتيجي وحيوي في منطقة من بين أكثر المناطق القلقة جيوبوليتيكيًا :في الشرق الأوسط. إذ تطل إيران من الجنوب على طريق تصدير النفط حيث تمر ناقلات النفط إلى دول العالم، ومن الشمال على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز.[8]

موقع إيران يعتبر ذا أهمية بالغة لواضعي النظريات الاستراتيجية، بما في ذلك نظرية نيكولاس سبيكمان "نظرية النطاق الأرضي(Spykman) "، التي تشير إلى أن من يسيطر على منطقة النطاق الأرضي لأوراسيا يتحكم في العالم. ومن ثم، فإن وقوع إيران في هذه المنطقة يجعلها جزءًا أساسيًا من النطاق الأرضي الذي يحدد توجهات السياسة العالمية.

تقع إيران في منطقة استراتيجية حيوية تعتبر جزءًا من ما يُعرف بـ"قلب العالم" في نظرية قمة الأرض، حيث تتقاطع فيها مسارات التجارة العالمية والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى مما يمنحها دورًا مهمًا في تشكيل السياسات الإقليمية والدولية، ويجعلها محورًا للتفاوض والتأثير على السياسات الدولية[9].

المطلب الثاني :السياق التاريخي لتشكل دولة ايران الحديثة

تشكيل دولة إيران الحديثة هو نتيجة لتطورات تاريخية طويلة ومعقدة، تأثرت بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والجغرافية. يمكن تقسيم مراحل تشكل الدولة الحديثة في إيران إلى عدة فترات رئيسية:

1-العصور القديمة الى العصور الوسطى:

أ-الإمبراطورية الأخمينية (القرن السادس قبل الميلاد–330 قبل الميلاد):

تُعد الإمبراطورية الأخمينية واحدة من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ القديم، وقد أسسها كورش الكبير (قورش) وتوسعت لتصبح أكبر إمبراطورية عرفها العالم في ذلك الوقت. كانت هذه الإمبراطورية تمتد من وديان نهر السند شرقاً حتى سواحل البحر الأبيض

[8]علي ناصر ناصر، مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني. بيروت : دار الفرابي، 2013، ص 25[8]

[9]عبد الله حجاب ، السياسة الإقليمية لإيران في اسيا الوسطى و الخليج ، دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية. مدكرة ماجيستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص40.

المتوسط غرباً، ومن سهول الأناضول شمالاً إلى مصر جنوباً. هنا نستعرض أبرز معالم هذه الإمبراطورية وطريقة إدارتها ومساهماتها الحضارية[10]

أسسها الملك كورش الكبير الذي نجح في توحيد القبائل الفارسية وتوسيع أراضيه بسرعة. تمكن كورش من إسقاط الإمبراطورية الميدية وضم أراضيها، مما مكّن الفرس من بدء سلسلة من الفتوحات التي شملت بلاد بابل، وليديا، وأجزاء كبيرة من آسيا الصغرى.

الإمبراطورية الأخمينية لم تكن مجرد أمبراطورية عسكرية، بل كانت معروفة بقدرتها على الإدارة والتنظيم أيضاً. قام كورش وأبناؤه بتطوير نظام بيروقراطي محكم، وإنشاء شبكات طرق مرورية ممتازة وتسهيل حركة التجارة والاتصالات عبر مناطق واسعة. كان لديهم نظام بريدي متطور ساهم في ربط جميع أجزاء الإمبراطورية من شرقها إلى غربها.

تحت حكم دارا الأول، بلغت الإمبراطورية ذروتها. قامت إصلاحات دارا بتنظيم الأقاليم بشكل أكثر فعالية، حيث قُسمت إلى ساترابيات (ولايات)، كل منها بإدارة حاكم محلي ولكنه يخضع مباشرة لإشراف الإمبراطور. هذا النهج ساعد في السيطرة على الأراضي الشاسعة وضمان جمع الضرائب وتطبيق القانون بشكل فعال.

كانت الإمبراطورية الأخمينية أيضاً متسامحة مع الثقافات والأديان المختلفة داخل حدودها. كان هذا التسامح أحد أسباب ولاء الشعوب المختلفة لحكم الفرس. مثال على هذا التسامح هو مرسوم كورش الشهير الذي سمح لليهود بالعودة إلى القدس وإعادة بناء هيكلهم.

في عام 330 قبل الميلاد، جاءت نهاية الإمبراطورية الأخمينية على يد الإسكندر الأكبر. بعد سلسلة من المعارك الكبرى، وقعت بلاد فارس تحت سيطرة القائد المقدوني، ما أدى إلى سقوط واحدة من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ القديم. ورغم سقوطها، استمرت الإرث الأخميني في التأثير على الثقافات والحضارات اللاحقة عبر الروابط التجارية والثقافية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم القديم.

ب- الإمبراطورية الساسانية 1(224–651 ميلادية):

الإمبراطورية الساسانية، التي دامت من 224 إلى 651 ميلادية، كانت واحدة من أعظم وأطول الأمد إمبراطوريات في تاريخ إيران والشرق القديم. تأسست الإمبراطورية على يد أردشير الأول بعد أن هزم السلالة البارثية وأسقط ملوكها، محققاً استقلال فارس وإعادة تأسيس الهوية الفارسية.

كانت الإمبراطورية الساسانية معروفة بنظامها السياسي والإداري المتقدم. كان للساسانيين حكومة مركزية قوية مقرها في المدائن، العاصمة الإمبراطورية. تم تقسيم الإمبراطورية

[10] مجدي صبحي، تاريخ ايران الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، 2014، سلسلة عالم المعرفة، العدد409، ص4.

إلى مقاطعات، كل منها يحكمها مسؤول يدعى "مرزبان"، والذي كان يتمتع بقدر كبير من السلطة المحلية ولكن تحت إشراف شديد من قبل البلاط الإمبراطوري.

الساسانيون أعطوا أهمية كبيرة لتعزيز الثقافة والعلم. في عهد هذه الإمبراطورية، ازدهرت الأدب والفلسفة والفنون على نحو غير مسبوق. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو ترجمة النصوص الهندية واليونانية إلى اللغة الفارسية، ما ساهم في نشر المعارف الهندسية والفلكية والطبية.

زردشتية كانت الديانة الرسمية للإمبراطورية، ومع ذلك، أظهر الساسانيون مستوى من التسامح تجاه الأديان الأخرى مثل المسيحية واليهودية والمانوية، وإن كانت هناك فترات من الاضطهاد الديني، خصوصاً ضد أتباع الديانات الجديدة التي اعتُبرت تهديداً على استقرار الدولة.

خاضت الساسانية صراعات طويلة مع الإمبراطورية الرومانية، والتي تحولت لاحقاً إلى الإمبراطورية البيزنطية، ولكنها نجحت في الحفاظ على توازن نسبي في القوى. في قمة قوتها، امتدت الإمبراطورية الساسانية على مناطق واسعة شملت إيران والعراق وأجزاء من الشام وآسيا الوسطى[11].

انتهت الإمبراطورية الساسانية في عام 651 م بعد سلسلة من الهزائم أمام الجيوش العربية الإسلامية الناشئة. سقوط المدائن واستسلام الإمبراطور الساساني يزدجرد الثالث كان بمثابة النهاية لدولة عظيمة وصعود عهد جديد في المنطقة. على الرغم من زوالها، فإن تراث الإمبراطورية الساسانية أثّر بعمق على الثقافة والسياسة والقانون في العالم الإسلامي اللاحق، بل وحتى في الحضارات الأخرى.

2.إيران خلال العصور الوسطى:

ا.الفتح الإسلامي (القرن السابع) :الفتوحات الإسلامية جلبت الثقافة والدين الإسلامي إلى البلاد.

ب.الدولة السلجوقية(1194–1037)

الدولة السلجوقية، التي استمرت من عام 1037 إلى عام 1194 ميلادية، كانت واحدة من أبرز الدول الإسلامية التي حكمت أجزاء واسعة من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. تأسست الدولة على يد السلاجقة، وهم فرع من الأتراك الأوغوز الذي طوّروا تقاليدهم القتالية والبدوية في السهوب الأوراسية.

أول سلاطين الدولة السلجوقية كان طغرل بك، الذي تمكن من توحيد القبائل التركية تحت رايته وأسس الإمبراطورية بعد سلسلة من الفتوحات والانتصارات العسكرية. تحت قيادته، نجح السلاجقة في السيطرة على خراسان ثم توسعوا باتجاه الغرب ليحتلوا بغداد في عام

[11]نوشيروان إحتشامي، التأثير السياسي الإيراني على المنطقة الأورومتوسطية ، دار فضاءات للنشر والتوزيع،الأردن، د-ط،2010،ص36

1055، حيث منحهم الخليفة العباسي الشرعية، وعُيّن طغرل بك "سلطاناً"، وهو ما عزّز من قوة الدولة الناشئة.

ورث ألب أرسلان وخليفته ملك شاه بن ألب أرسلان إمبراطورية سلجوقية واسعة، واستمروا في تعزيز قوتها العسكرية والإدارية. أهم إنجاز ضمن توسعاتهم كان انتصار ألب أرسلان في معركة ملاذكرد عام 1071 ضد البيزنطيين، مما فتح الأناضول أمام السلاجقة، وهوما مهّد لإنشاء سلطنة الروم السلجوقية لاحقاً.

إدارياً، كانت الدولة السلجوقية منظمة بشكل جيد. اعتمدت على نظام الإقطاعية لتوزيع الأراضي وجمع الضرائب حيث كان يعين الملوك حكاماً محليين، ولكن السلطة المطلقة كانت تتركز في يد السلطان. كما كانت للسلجوقيين حكومة مركزية قوية وجيش منظم يعتمد بشكل كبير على الفرسان الأتراك.

كان للسلجوقيين دور كبير في نشر الثقافة والفن الإسلامي. قاموا ببناء المدارس (المدارس النظامية) والمساجد، وتطوير العلوم والفنون والآداب الإسلامية. في الحقيقة، العصر السلجوقي يعتبر حقبة ذهبية في بعض المجالات، مثل العمارة والتعليم، حيث تم تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية البارزة[12].

رغم نجاحاتهم، بدأت الدولة السلجوقية في التراجع بسبب الصراعات الداخلية، والنزاعات العائلية على السلطة، والضغط من الخارج بما في ذلك الحروب الصليبية وغزو المغول. بحلول نهاية القرن الثاني عشر، انقسمت الإمبراطورية إلى دويلات صغيرة، وانتهى الوجود السلجوقي البارز بمقتل آخر سلطان قوي، طغرل الثالث، في معركة ضد الخوارزميين عام 1194.

تركت الدولة السلجوقية إرثاً دائماً في التاريخ الإسلامي، فهي لم تكن مجرد إمبراطورية عسكرية، بل أيضًا مركز إشعاع حضاري أثّر على الثقافة والسياسة والتطور الاجتماعي في العالم الإسلامي وأوروبا الشرقية والمنطقة الأوسع بشكل عام.

ت.العصر الصفوي :

العصر الصفوي (1501-1736) هو فترة مهمة في تاريخ إيران، حيث تأسست الدولة الصفوية على يد الشاه إسماعيل الصفوي، الذي أعلن تشيعه وجعل المذهب الشيعي الإثني عشري المذهب الرسمي للدولة. كانت هذه الخطوة تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتمايز الدولة الصفوية عن الدول السنية المحيطة بها.

بدأ الشاه إسماعيل حملته العسكرية بتوحيد القبائل الفارسية وضم مناطق متفرقة تحت سلطته. في عام 1501، دخل تبريز وأعلن نفسه شاهًا، مؤسسًا الإمبراطورية الصفوية.

[12]نوشيروان إحتشامي، مرجع سابق، ص40.

كانت بداية حكمه مليئة بالتوسعات العسكرية ما مكّنها من فرض السيطرة على أجزاء واسعة من إيران والعراق الحاليين، وكذلك مناطق من القوقاز وأجزاء من آسيا الوسطى.

خلال حكم الشاه عباس الكبير (الذي حكم من 1588 إلى 1629)، شهدت الدولة الصفوية ذروة ازدهارها. نقل الشاه عباس العاصمة إلى أصفهان وبدأ ببرنامج إصلاحي واسع شمل الإدارة والجيش والاقتصاد. اهتم بتعزيز الزراعة والتجارة والصناعة، وأسس شبكة من الطرق كانت تربط جميع مناطق الإمبراطورية.

كانت الفترة الصفوية أيضاً ذروة في مجال الثقافة والفنون. برزت أصفهان كمركز ثقافي وفني بارز، وتم تشييد العديد من المساجد الرائعة والمباني العامة والقصور. في هذه الفترة، ازدهرت الفنون الدقيقة مثل الخط العربي والمصنوعات اليدوية والنسيج والسجاد الفارسي الذي اشتهر بجودته العالية وتصميماته الرائعة[13].

الدولة الصفوية لم تخلُ من التحديات. شهدت الإمبراطورية العديد من الصراعات العسكرية مع الإمبراطورية العثمانية في الغرب والمغول في الشرق، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية الناتجة عن التوترات الدينية والإثنية. تمتعت الدولة بقوة عسكرية جديدة ومستحدثة ساهمت في صد العديد من الهجمات، لكنها عانت في الوقت نفسه من فساد الإدارات المحلية وغياب الكفاءة في الإدارة السياسية، وهو ما ساهم في تراجعها بعد حكم الشاه عباس.

في القرن الثامن عشر، بدأت الدولة الصفوية تضعف وأصبحت عرضة للهجمات الخارجية والهجمات الداخلية من قبل القبائل والمتمردين. في نهاية المطاف، انهارت الدولة الصفوية في 1736 عندما أُطيح بآخر شاه صفوي، عباس الثالث، على يد نادر شاه الذي أسس السلالة الأفشارية التالية.

ترك العصر الصفوي إرثاً ثقافياً ودينياً مهماً في تاريخ إيران. كانت التحولات التي أحدثها الشاه إسماعيل والشاه عباس في مجالات الدين والثقافة والإدارة، ما زالت تؤثر على الهوية الوطنية الإيرانية حتى اليوم. شيدت العديد من الأعمال الفنية والمعمارية التي لا تزال قائمة تُعد شاهداً على روعة هذا العصر.

ج.الفترة الافشارية والزندية(1794–1736) : الفترة الافشارية و الزندية (1736-1794) تمثل فترتين هامتين في تاريخ إيران بعد سقوط الدولة الصفوية. برزت هاته الفترة من خلال الصراعات الداخلية ومحاولات إعادة بناء الدولة وسط الفوضى الإقليمية[14].

[13]احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران.2011، ص29

1.الدولة الأفشارية:

الدولة الأفشارية، التي استمرت من 1736 إلى 1796، هي واحدة من الدول التي قامت في إيران بعد انهيار الدولة الصفوية. تأسست الدولة الأفشارية على يد نادر شاه، الذي كان قائدًا عسكريًا بارعًا ونجح في توحيد إيران بعد فترة من الفوضى والصراعات الداخلية والخارجية.

نادر شاه، الذي كان في الأصل قائداً عسكرياً في خدمة الصفويين، تمكّن من طرد الغزاة الأفغان من إيران واستعادة السيطرة على البلاد. في عام 1736، أُعلن نادر شاه شاهًا لإيران وأسس الدولة الأفشارية، وبدأ في سلسلة من الحملات العسكرية الطموحة التي شملت أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والهند.

كانت أحد أبرز إنجازات نادر شاه هو حملته الهندية، التي بلغت ذروتها في عام 1739 بمسيرة إلى دلهي وقهر الإمبراطور المغولي محمد شاه. بفضل هذا الانتصار، استولى نادر شاه على كنوز ضخمة من ضمنها الطاووس الشهير و"عرش الطاووس" الذي أصبح رمزاً لقوته.[15]

محلياً، سعى نادر شاه إلى إصلاح الإدارة وتجديد الجيش الإيراني. قام بتنظيم القوات المسلحة وجعلها أكثر فعالية، وأدخل تحسينات على النظام الضريبي والاقتصادي في البلاد. كان له دور كبير في تقوية مركزية الدولة وتحقيق استقرار نسبي في المناطق التي كان يحكمها.

رغم إنجازاته العسكرية والإدارية، كانت حكم نادر شاه أيضاً مليئاً بالتوترات والمشاكل. بمرور الوقت، أصبح نادر شاه يشك في ولاء حلفائه وأتباعه، ما أدى إلى تفشي القمع والفظائع ضد أولائك الذين يعتقد أنهم يشكلون تهديداً على حكمه. أدت هذه السياسات إلى زيادة المعارضة ونقص الولاء بين الجنود وكبار المسؤولين.

انتهت فترة حكم نادر شاه باغتياله في 1747 على يد مجموعة من الحراس الشخصيين الساخطين. بعد وفاته، تعرضت الدولة الأفشارية للتفكك السريع والنزاعات الداخلية بين أفراد العائلة المالكة وقادة الجيش. لم تستطع أي من الورثة أن يتمتع بالكفاءة أو السلطة الضرورية للحفاظ على وحدة واستقرار الدولة، مما أدى إلى انهيارها.

أعقب سقوط الدولة الأفشارية قيام عدة دول وإمارات في إيران، وكان أبرزها الدولة الزندية والدولة القاجارية. رغم فترة حكمه القصيرة نسبياً، يُذكر نادر شاه كواحد من أبرز القادة العسكريين في التاريخ الإيراني، وتبقى إنجازاته العسكرية وتأثيره في تاريخ إيران موضع دراسة وإعجاب.

[15] احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص32.

2.الدولة الزندية(1751-1794)

الدولة الزندية (1751-1794) كانت واحدة من الدول التي برزت في إيران بعد انهيار الدولة الأفشارية. تأسست على يد كريم خان زند الذي كان من قادة الجيوش الأفشارية. بعد مقتل نادر شاه، دخلت إيران في فترة من الفوضى والصراعات بين الفصائل المختلفة، ونجح كريم خان في الاستفادة من هذا الوضع لتأسيس دولته.

كريم خان لم يتخذ لقب "شاه"، بل حمل لقب "وكيل الرعايا" (أي نائب الشعب)، مما يعكس رغبته في الحكم بطريقة أكثر تواضعاً وتكوين حكومة تعتمد على دعم الشعب بدلاً من الاستبداد المطلق. نقل كريم خان العاصمة إلى مدينة شيراز، التي أصبحت تحت حكمه مركزًا اقتصاديًا وثقافيًا رئيسيًا.

تحت حكم كريم خان (1751-1779)، شهدت إيران فترة من الاستقرار والازدهار النسبي مقارنة بالفترات السابقة. عمل على تعزيز الزراعة والتجارة، وقام بإنشاء نظام إداري فعال، كما دعا إلى إعادة إعمار البلدات والمدن بعد فترة طويلة من الحروب والدمار. عرف أيضاً ببنائه للعديد من المعالم المعمارية والبنية التحتية، بما في ذلك الحمامات العامة والأسواق والحدائق[16].

كان كريم خان يمتاز بالعدالة والحنكة السياسية، وتمكّن من توطيد حكمه في معظم أجزاء إيران، بما في ذلك مقاطعات كبيرة في الجنوب والوسط والغرب، ولكنه لم يتمكن من بسط سيطرته على كامل البلاد، حيث بقيت بعض المناطق تحت سيطرة الأمراء والقادة المحليين.

بعد وفاة كريم خان في عام 1779، تراجعت الدولة الزندية بشكل سريع، حيث دخلت في دائرة من الصراعات الداخلية بين أفراد العائلة المالكة وقادة الجيش. ولّد هذا التنافس حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي استغلتها عائلة القاجار المنافسة، والتي نجحت في بسط نفوذها تدريجياً على البلاد.

في النهاية، تمكن آغا محمد خان قاجار من هزيمة آخر حكام الزند، لطفعلي خان زند، في سلسلة من المعارك، واستولى على شيراز في 1794، وهو ما أدى إلى نهاية الدولة الزندية وتأسيس الدولة القاجارية التي استمرت حتى بدايات القرن العشرين.

رغم الفترة القصيرة لحكم الدولة الزندية مقارنة بالدول الأخرى، تركت فترة حكم كريم خان إرثاً ناشطاً في ذاكرة الشعب الإيراني. استُذكِر كريم خان كشخصية عادلة وحنونة، كانت تسعى لتحقيق ازدهار واستقرار إيران، وتحملت مسؤولية الحكم بخدمة شعبها. تعتبر المعالم والآثار التي بنيت في عهده في مدينة شيراز دليلاً على فترة قصيرة ولكن مُشرقة في تاريخ إيران.

[16]ضاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران إتجاه دول الجوار ، العربي للتوزيع زالاشهار، د-ب،د-ط،2012، ص82

د.الدولة القاجارية(1925–1794)

الدولـة القاجاريـة، التـي حكمـت إيـران مـن 1789 إلـى 1925، كانـت إحـدى السـلالات الإيرانية التي تميزت بفترات طويلة من الحكم والتحولات الكبرى في السياسة والاقتصاد والمجتمع الإيراني. تأسست الدولة القاجارية على يد آغا محمد خان قاجار، الذي نجح في توحيد إيران بعد فترة من الفوضى والتقسيمات التي تلت انهيار الدولة الزندية. آغا محمد خان قاجار استلهم قوته من خلفيته العسكرية وتمكن من السيطرة على معظم مناطق إيران بعد سلسلة من الانتصارات الحاسمة، وفي عام 1789 أعلن نفسه شاهًا لإيران، مؤكداً بذلك بداية السلالة القاجارية التي حكمت لفترة طويلة.

بعد مقتل آغا محمد خان في عام 1797، تولى فتح علي شاه الحكم الذي شهد فترته تحديات كبيرة من الداخل والخارج. واحدة من أبرز القضايا التي واجهها هي الحروب مع الإمبراطورية الروسية في بداية القرن التاسع عشر، والتي انتهت بخسارة إيران لجزء كبير من أراضيها في القوقاز بموجب معاهدتي كلستان (1813) وتركمانجاي (1828). على الرغم من هذه الهزائم، حاول فتح علي شاه تحقيق توازن داخلي وتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال تشجيع الزراعة والحرف التقليدية[17].

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديداً خلال حكم ناصر الدين شاه، شهدت إيران محاولات للإصلاح الإداري والتحديث. ناصر الدين شاه، الذي حكم من 1848 إلى 1896، كان على دراية بحاجة البلاد إلى التحديث لمواجهة التحديات المتزايدة من القوى الأوروبية. خلال فترة حكمه، تم تحديث بعض البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء المدارس الحديثة والمستشفيات والمطابع، إلا أن هذه الإصلاحات قوبلت بمقاومة شديدة من القوى التقليدية والمحافظة، ما جعل تحقيقها بالكامل أمراً صعباً.

محاولات الإصلاح والتحديث لم تكن كافية لاحتواء التوترات الداخلية المتصاعدة. في مطلع القرن العشرين، تزايد الشعور بالاستياء تجاه الحكم القاجاري، مما أدى إلى اندلاع الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911). هذه الثورة كانت تطالب بإنشاء نظام دستوري وبرلمان منتخب لتقييد سلطة الشاه والحد من استبداده. نجحت الثورة في بعض أهدافها وأدت إلى إصدار دستور جديد وتأسيس البرلمان (المجلس)، مما أعطى إيران أول خطوة نحو الحكم الدستوري.

القرن العشرين كان فترة تحديات كبرى للدولة القاجارية. الحرب العالمية الأولى زادت من الضغوط الداخلية والخارجية على الدولة، وتدخل القوى الأجنبية، خاصة بريطانيا وروسيا، أضعف كثيراً من سيادة إيران. في 1921، قام رضا خان، وهو قائد عسكري ذو تأثير، بانقلاب عسكري وتمكن من السيطرة على السلطة. بحلول عام 1925، أزاح رضا خان الأسرة القاجارية عن الحكم وأعلن نفسه شاهًا، مؤسسًا بذلك السلالة البهلوية.

[17] أحمد المقداد محمد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية-العربية ، لمجلد40، العدد الثاني،2013،ص19.

بالرغم من الفترات الطويلة من الاضطراب والصراع، تركت الدولة القاجارية إرثاً ثقافياً وفنياً مهمًا لإيران. شهدت الفنون البصرية، العمارة، والموسيقى تطورًا كبيرًا بفضل رعاية البلاط القاجاري. العديد من المباني التاريخية والمساجد والقصور التي تم بناؤها في تلك الفترة لا تزال قائمة حتى اليوم وتعد جزءاً من التراث الثقافي الإيراني.

إرث الدولة القاجارية ليس فقط في المعالم المادية والثقافة، بل أيضًا في تشكيل الهوية الوطنية الإيرانية وتاريخها الحديث. فقد كانت الفترات التي مرّت بها إيران تحت حكم القاجاريين مرحلة تحوّل أساسية، حيث تعرضت البلاد لتحديثات هامة وبناء مؤسسات حديثة، لكنها كانت تواجه باستمرار معارضة داخلية وتدخلات خارجية، مما أدى في النهاية إلى الثورة والتغيير الجذري في نظام الحكم[18].

3.الحركة الدستورية وصعود رضا شاه بهلوي:

في بداية القرن العشرين، شهدت إيران تحولاً سياسيًا هامًا عبر الحركة الدستورية التي كانت تهدف إلى إقامة نظام حكم أكثر عدالة واستجابة لمطالب الشعب. هذه الحركة كانت موجهة نحو تقليص سلطة الملكية المطلقة وفتح الطريق لإقامة برلمان، مما أدى إلى إصدار أول دستور إيراني في عام 1906. على الرغم من الخطوات الكبيرة نحو الديمقراطية، واجهت الحركة الدستورية مقاومة شديدة من القوى المحافظة داخل البلاد، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية من الإمبراطوريات الروسية والبريطانية، اللتين كانتا قلقتين من تأثير هذه التحركات على مصالحهما في المنطقة.

في خضم هذه التغيرات، برز رضا شاه بهلوي كقائد عسكري قوي استطاع توظيف حالة الفوضى والضعف السياسي التي أعقبت الحركة الدستورية لصالحه. بحلول عام 1921، قاد رضا خان انقلابًا عسكريًا بفضل دعم الجيش وبعض القوى السياسية، ما مهد الطريق لصعوده إلى السلطة. استخدم رضا خان، الذي أصبح لاحقًا رضا شاه بهلوي، نفوذه العسكري لفرض إصلاحات تهدف إلى توحيد البلاد وتعزيز سلطتها المركزية، محققًا توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على ملامح تقليدية للملكية وتطبيق إصلاحات حديثة.

في عام 1925، بعد سلسلة من المناورات السياسية والعسكرية، أُعلن رضا شاه رسميًا ملكًا لإيران، مؤسسًا لسلالة بهلوي. شهدت فترة حكمه إصلاحات واسعة النطاق في مجالات البنية التحتية والتعليم والصناعة، ما جعلها نقطة تحول في التاريخ الإيراني الحديث. ومع ذلك، كانت أساليبه الاستبدادية وتوجهاته القومية المتشددة، بالإضافة إلى سياساته المركزية القوية، محل نقد من قِبَل بعض شرائح المجتمع والنخب التقليدية، مما أثر على موقفه داخليًا وخارجيًا على حد سواء.

6-إصلاحات رضا شاه

[18]ضاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران إتجاه دول الجوار ، العربي للتوزيع زالاشهار، د-ب،د-ط،2012، ص82

التحديث والإصلاحات :بدأ رضا شاه حملة واسعة من الإصلاحات تهدف إلى تحديث إيران. شملت هذه الإصلاحات:

التعليم :إنشاء مدارس وجامعات حديثة.

البنية التحتية :بناء طرق وسكك حديدية وتطوير الموانئ.

الصناعة :تشجيع التصنيع وإنشاء مصانع جديدة.

القضاء :إصلاح النظام القضائي وتحديثه.

التوجه العلماني :سعى رضا شاه إلى تقليص دور الدين في الحياة العامة وتعزيز العلمانية. فرض قوانين تتعلق بالملابس والاحتشام تستهدف الحد من النفوذ الديني.

في عام 1941، وأثناء الحرب العالمية الثانية، أُجبر رضا شاه على التنازل عن العرش لصالح ابنه محمد رضا بهلوي تحت ضغط بريطاني وسوفيتي بسبب تعاطفه مع دول المحور[19].

ترك رضا شاه إرثًا مختلطًا، حيث يُعتبر مؤسس إيران الحديثة بفضل إصلاحاته وتحديثه للبلاد، لكنه واجه أيضًا انتقادات بسبب استبداده وقمعه للمعارضة.

الحركة الدستورية الإيرانية وصعود رضا شاه بهلوي يمثلان فصلًا هامًا في تاريخ إيران، حيث شهدت البلاد تحولات جذرية في نظام الحكم والتوجه نحو التحديث، مع تأثيرات مستمرة على السياسة والمجتمع الإيراني[20].

المبحث الثاني :المحددات الثقافية و الدينية

المحددات الثقافية و الدينية تشكل جزءا من الهوية الوطنية للدول و تؤثر في توجهاتها و علاقاتها الخارجية و في حالة ايران يعتبر العامل الديني و الثقافي جزءا أساسيا من توجهاتها الخارجية حيث تمثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية قلب العالم الإسلامي الشيعي .

المطلب الأول :المحدد الأيديولوجي و القومي

قام ديستاني تريسي" فيلسوف فرنسي اشتهر في كتابه "مملكة التفكير (La Pensée Unique) " بتعريف الأيديولوجيا على أنها العقيدة أو الفكر الشائع الذي يحكم أفكار الناس، والتي تبنى من خلال النظريات والافتراضات التي تتلائم مع الظروف الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع.

تُعتبر الأيديولوجيا منظومة فكرية ورمزية تستند إلى مجموعة من المفاهيم والقيم، ويمكن أن تكون جماعة دينية أو عرقية أو سياسية أو ثقافية. تتأثر الأيديولوجيا بعوامل مختلفة مثل

[19].مجدي صبحي، تاريخ ايران الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، 2014، سلسلة عالم المعرفة، العدد409، ص75
19مجدي صبحي، المرجع السابق، ص 84 .

الثقافة والتاريخ والظروف الاجتماعية والسياسية، وتتحكم في السلوك والتصرفات الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع.

من خلال مفهومه للأيديولوجيا، يسلط ديستاني تريسي الضوء على القوى الفكرية التي تشكل الرأي العام وتساهم في تشكيل السلوكيات والمعتقدات لأفراد المجتمع.

بالنظر إلى ما قاله "لويد جونسون"، السياسة الخارجية لا تنشأ فجأة، بل هي نتاج تجارب سابقة للدولة ومعتقداتها السياسية والأيديولوجية التي تراكمت مع مرور الوقت. فالمحدد الأيديولوجي يمثل هذه الأفكار التي يعتنقها أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي.

عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الإيرانية، تتجلى الأيديولوجية بشكل واضح في دعم المصالح الإيرانية والسياسات الوطنية والتوجهات القومية والدينية. حيث تسعى إيران إلى توسيع نفوذها إقليميًا وعالميًا وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، مستندة إلى الأيديولوجية الإسلامية والمذهبية التي تؤثر في سياستها الخارجية[21].

1-القومية الفارسية :

القومية هي أيديولوجية تنطوي على الولاء والإخلاص للوطن ، وهي الشعور و التمجيد بأمة واحدة قبل كل الآخرين، وتهتم في المقام الأول بتعزيز ثقافتها ومصالحها بدلاً من ثقافات ومصالح الدول الأخرى أو المجموعات فوق الوطنية، أي وضع الأمة في مكانة أعلى ويمكن إرجاع أصلها اللغوي إلى "شعب" أي مجموعة ذات ارتباطات محددة،

ويرتبط معناها السياسي بمفهوم الأمة الذي يشير إلى شعب له هوية خاصة وتربطه روابط موضوعية وروحية متعددة، بما في ذلك اللغة والتاريخ والمعتقدات والاهتمامات.

القومية الفارسية، المعروفة أيضًا بالقومية الإيرانية، تشير إلى الشعور بالهوية الوطنية والولاء للأمة الإيرانية، مع التركيز على التراث الثقافي الغني للبلاد وتاريخها ولغتها. تعتبر قوة تساهم بشكل بارز في رسم سياسة البلاد، لاسيما في القرن العشرين، كوسيلة لتحقيق الاستقلال الوطني وتقرير المصير الذاتي. تتميز القومية الفارسية بالشعور القوي بالفخر الوطني والالتزام بالديمقراطية والرغبة في حماية المصالح الثقافية والاقتصادية.[22]

في سياق السياسة الإيرانية، ترتبط القومية الفارسية ارتباطًا وثيقًا بنضال البلاد من أجل الاستقلال عن القوى الاستعمارية، لاسيما بريطانيا، ورغبتها في تأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية، اهمها النفط.

---

[21] محمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي2013،2001.مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 34.

[22] عديلة حايف، دور العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية . مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016، ص 74.

سيطر هذا النمط من التفكير على النخبة قبل الثورة، إذ كانوا يعتبرون أن إيران هي الدولة الأولى بالقيادة في المنطقة، وساهم العمق الحضاري والتجربة التاريخية في تعزيز طموحات إيران الإقليمية والشعور بالتفوق الثقافي لدى الأجيال المتعاقبة من القادة الإيرانيين وهذا المكون الأيديولوجي المتمثل في الوطنية الإيرانية يعلو من قيم الخصائص الذاتية، ويرى في مقومات الطابع القومي الأساس لفهم الظواهر والحكم عليها. وعلى هذا الأساس، فإن الإسلام يُعتبر جزءاً من شخصية الإيراني وليس المكون الوحيد، مما يجعلها تتعامل مع الواقع الدولي بشكل أكثر مرونة وحسب المصالح الوطنية دون قيود دينية.

أثرت القومية بشكل ملحوظ على السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1919-1979) كان هناك تركيز كبير على الرموز الوطنية الفارسية وعلى التراث العميق لحكام فارس وكان لدى الشاه طموحات التوسع، وكان يعتبر إيران القوة المؤثرة، وكان يلجأ دائمًا إلى استخدام التاريخ والجغرافيا في أسلوبه السياسي .حيث يسعى الساسة والقادة في إيران إلى إقناع الشعب بضرورة التدخل في الشؤون الداخلية لتمييز الدولة بالنسبة للقضايا القومية من خلال التأمل في حدود الإمبراطورية الساسانية التي كانت تسكنها الفرس، والتي امتدت من إيران إلى جميع أنحاء الحدود العربية ووصلت حدودها إلى أفغانستان وآسيا الوسطى، وكذلك لها مناطق نفوذ في الجزيرة العربية وعلى سواحل البحر الأحمر والبحر اليمني[23].

وقد أدخلت الكرامة الوطنية والقومية تدريجياً في الثقافة السياسية الإيرانية، وذلك في ضوء الأحداث التاريخية التي كان لها آثار إيجابية وسلبية مختلفة و الشعور بالفخر والاعتزاز كان يفوق أحياناً المعتاد، وكان يترجم أحياناً إلى العداء للآخرين وخصوصاً مع دول الجوار ولقد حولت الهزائم التي تلقاها الإيرانيون على يد جيرانهم اهتمامهم بشكل متزايد نحو عظمة تاريخهم.

تعتبر القومية والوطنية الفارسية شعارات دائمة للانتفاضات والثورات المختلفة في تاريخ إيران، وقد استدعيت القومية بشكل منتظم من قبل النخبة الدينية لتعزيز الوحدة الوطنية. كما لعبت دوراً رئيسياً في جهود الخميني لتعزيز الدعم المحلي خلال حربه مع العراق.[24]

المطلب الثاني :المحدد المذهبي والثورة الإيرانية

المذهبية تشير إلى التنوع المذهبي أو الاختلاف داخل الدين الواحد، وفي حالتنا هنا، الدين الإسلامي. يمكن تعريف المذهبية بأنها التنوع استنادًا إلى انتماء الفرد للمذهب الديني إما سنيًا أو شيعيًا. في السياق الإيراني، ينتمون إلى المذهب الشيعي، بينما تنتمي أغلب دول المنطقة "منطقة الشرق الأوسط" إلى المذهب السني.

[23] محمود ضياء الدين عيسى، السياسة الإيرانية تجاه حوض النيل. افاق افريقية، العدد 46، 2014، ص127.
[24] محمد ضياء الدين عيسى، مرجع سابق، ص127.

يعود الخلاف بين السنة والشيعة إلى فترة الصراع على السلطة الذي نشب بين علي ومعاوية بعد مقتل عثمان بن عفان. أدى هذا الصراع إلى انقسام المسلمين إلى فرق مختلفة، كل منها برؤية خاصة لطبيعة الصراع. تدرجت تلك الفرق تدريجياً في تبني تفسير ديني عقائدي لخياراتها السياسية بالانتماء لأحد المعسكرين، وأصبحت تتمايز عن بعضها في الفقه وأساليب السلوك والتفكير، مما أدى إلى صراعات مدمرة لا تزال مستمرة حتى اليوم.

الثورة الإيرانية:

كانت الثورة الإيرانية، التي حدثت في عام 1979، اضطرابًا سياسيًا واجتماعيًا كبيرًا أدى إلى الإطاحة بالسلالة البهلوية وإنشاء جمهورية إسلامية بقيادة آية الله روح الله الخميني. كانت الثورة حدثًا معقدًا مدفوعًا بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك معارضة الحكم الاستبدادي للشاه، والرغبة في مزيد من الحريات السياسية والاجتماعية، وتأثير الحركات الدينية والأيديولوجية.[25]

دور قيم الثورة الإسلامية في رسم التوجهات الإقليمية والعالمية الإيرانية كان بارزًا، حيث أثرت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية بشكل كبير على تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقليص مساحة الخيارات المتاحة لصانعي القرار. باتت مبادئ الثورة تمثل المرجعية الأساسية للسلوك الخارجي للبلاد، في حين كان هناك توجهات سياسية داخلية تعتبر إيران دولة أمة يجب أن تتميز بدور القوة الإقليمية في نظام الشرق الأوسط، ومن وسائل تحقيق ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى مثل روسيا، الصين وأوروبا.

يعتبر البعض أن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية، حيث أن بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم من ذلك، البناء القومي الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له. لذا، نجد أن أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة وتكييفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تُنظر إليها بعين الريبة من قبل رجال الدين والتيار المحافظ.

من الضروري التركيز على بنية القيم الأساسية التي أثرت على تصور إيران لدورها الخارجي تجاه العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي. الحياد يُعد مفهومًا أساسيًا في الفكر السياسي الإيراني ويتحدد في رفض الخضوع لأي قوة عالمية، حيث ينطوي الخضوع في المفهوم الإيراني على بعد ديني يقوم على فكرة الخضوع لله فقط. هذا المفهوم هو جزء مركزي في فكر الخميني الذي استقى من أدبيات الفكر السياسي الإسلامي، خاصة من فكر المودودي القائل بأن السيادة لله وليست للشعب.

[25] محمد بن صقر السلمي، القومية و المدهبية في السياسة الإيرانية، من الموقع الالكتروني، www . araa.sa/indexص4.

بتاريخ : 2024/05/15 على الساعة 12:30

من التناقضات التي تُلاحظ على فكر الخميني هو تصنيف المجتمعات إلى "المستكبرين" و"المستضعفين"، حيث تعارض النخبة الإيرانية أي تدخل في شؤون الدول الأخرى، لكنها تتدخل لدعم الأطراف التي تعتبرها مستضعفة، خاصةً في الدول الإسلامية، كلما وجدت كفاحًا ضد ما تعتبره "المستكبرين". وقد أثار هذا المبدأ عدة التباسات، خصوصًا على مستوى العلاقات العربية-الإيرانية، حيث تداخل مفهوم الاستكبار مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الإسلامية التي تربطها علاقات تحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول التي دخلت في مسار السلام مع إسرائيل .

لم تخفِ إيران قط رغبتها في تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة، وخاصة بعد نجاح الثورة، حيث عبر الخميني عن أن إيران هي نقطة الانطلاق ولم تحدد حدودها بعد، مما أثار الكثير من المخاوف الأمنية بين الدول الشرق أوسطية الإسلامية بسبب علاقات إيران بالحركات الإسلامية والأقليات الشيعية فيها. يدعم هذا الدور الإيراني في الشرق الأوسط الدفاع عن حقوق المسلمين، لكنه يولد تناقضات مع مصالح الحكام في تلك الدول، مما يؤدي إلى العديد من المخاوف الأمنية والجيوسياسية.[26]

المبحث الثالث : المحددات السياسية و الاقتصادية

المحددات السياسية والاقتصادية لإيران تشمل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في سياساتها. سياسيًا، تتضمن النظام الثيوقراطي بقيادة المرشد الأعلى، ومبادئ الثورة الإسلامية التي تدفع نحو تصدير الأيديولوجية الشيعية ودعم الحركات المرتبطة بها. اقتصاديًا، تعتمد إيران بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وتسعى لتنويع اقتصادها من خلال تعزيز التجارة مع دول الجوار والانضمام إلى تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، مثل منظمة شنغهاي وبريكس، للتغلب على العقوبات الغربية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول:هيكل النظام السياسي و المؤسساتي الإيراني

ان فهم النظام السياسي الإيراني وبُنيته غير ممكن دون فهم نظرية ولاية الفقيه؛ التي تمثل السمة الأساسية في تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره، وهو ما سنعمل أولاً على تناوله قبل أن نتحدث عن المؤسسات السياسية الأخرى في النظام.

1.نظرية ولاية الفقيه:

هي نظرية في الفقه الإسلامي تؤكد على دور الفقيه المرجعي في حكم الدولة الإسلامية حيث يفترض ان يكون الفقيه المرجع قادرا على تفسير الشريعة و تحديد السياسات و اتخاد القرارات بناءا على الإسلام .تعتبر إيران بعد الثورة تجسيداً لنظرية الولاية الفقيه في الفكر الشيعي، حيث كانت هذه النظرية مقيدة في الكتب والحوزات العلمية، ولكنها مكنت الثورة

[26]موسوعة الرشيد، الداخل الإيراني و تحديات استمرارية الحكومة الدينية. قسم البحوث و الدراسات الاستراتجية، ص3.

التي قادها آية الله الخميني من فرضها كنظام حكمي في إيران، وأصبحت هي المحددات السياسية للبلاد داخلياً وخارجياً.

يعود أصل هذه النظرية إلى محمد بن مكي الجزيني العاملي ، حيث دعا إلى التوسع في دور الفقهاء ولكن بالتركيز على موضوع الحكم، وقد طورت الفكرة بعض العلماء البارزين مثل الشيخ مرتضى الكاشاني في القرن التاسع عشر، والذي استخدم ولاية الفقيه للمرة الأولى في أمور الدين والدنيا، وتطورت هذه الفكرة إلى ما يُعرف بولاية الفقيه المطلقة عند آية الله روح الله الخميني (1902-1989)، حيث وضع نظريته في كتابه "الحكومة الإسلامية"، وضم الدستور الإيراني لعام 1979 صلاحيات لإمام الجمهورية الإسلامية (الولي الفقيه)، ونتيجة لذلك أصبحت سمة ولاية الفقيه من بين سمات الحكم الإيراني[27].

تركزت النظرية على ثلاث مفاهيم أساسية تؤثر في كيفية إدارة إيران لسياستها الخارجية وهي:

ا.فكرة الحكومة الإسلامية: تهدف إلى تطبيق مبادئ الإسلام وتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأذرعه

ب.فكرة الأمة الدينية: أبدى الخميني انتقاداً للانحيازات التي تفصل العالم الإسلامي، ورجع تأثيرها إلى التدخلات الاستعمارية وتأثير القوى العظمى

ت.فكرة الحياد: بناءً على تفكير الخميني، فإنه يُعتبر جواز الامتناع عن التبعية لغير الله، وينظر إلى الأمور بالفصل بين الدين والسياسة، بينما يفصل رأيه الخميني العالم إلى قسمين: الظالمين والمظلومين في العالم، مع التأكيد على ضرورة أن تتحمل إيران مسؤولية تصدير الثورة لإنقاذ الشعوب المظلومة، وهو ما توضحه المواد 152-155 من الدستور الإيراني. كانت هذه الأفكار تمثل الأسس النظرية والمنطلق الفكري للعديد من الحركات والجماعات في مناطق مختلفة من العالم.[28]

يُعتبر المرشد الأعلى أو الولي الفقيه أعلى سلطة في إيران، وتستند هذه المنصب إلى نظرية الولي الفقيه التي طوّرها الخميني. في كتابه "الحكومة الإسلامية"، يشرح الخميني دور المرشد قائلاً: "إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يتولى من أمور المجتمع ما كان يتولاه النبي صلى الله عليه وسلم، ويجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا."

وأضاف الخميني أن هذا الحاكم يمتلك من سلطة الإدارة والرعاية والسياسة ما كان يمتلكه الرسول صلى الله عليه وسلم وأئمة أهل البيت، وقد فوّض الله للحكومة الإسلامية الفعلية في زمن الغيبة نفس السلطات التي كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين في أمر

[27] محمد المهدي شنين، مرجع سابق، ص53.

[28] خالد وليد محمود، صنع القرارفي السياسة الخارجية في جمهورية ايران الإسلامية .من الموقع الالكتروني www.palpit.alwatanvoice.ion بتاريخ : 2024/05/16 على الساعة 9:30

الحكم والقضاء والفصل في المنازعات. وأكد أنه يتم تعيين شخص الحاكم بناءً على توفر صفات العلم والعدل في المرشح.

يعتبر الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية. وبناءً على ذلك، يتمتع المرشد الأعلى بوضعٍ متميزٍ وممتد، حيث يتدخل في عمل سلطات الدولة. تشدد المادة 11 من الدستور المعدل على هذا الأمر بوضوح، حيث تنص على أن "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقًا للمواد اللاحقة في الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض."

تجدر الإشارة إلى أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في دستور 1989 تضمن أمرين مهمين: الأول، إضافة صفة "المطلق" لإشراف ولي الأمر؛ والثاني، حذف الجملة التي تشير إلى أن التنسيق بين السلطات الثلاث يتم بواسطة رئيس الجمهورية.

تُعطي المادة الخاصة الواقعة في الفصل الأول من الدستور الإيراني معنى دينياً صريحاً لدور ولي الأمر أو القائد، حيث تنص على أنه "في زمن غيبة الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير ."

يتم تعيين القائد من خلال أعضاء مجلس الخبراء (مجلس الفقهاء)، الذين يُنتخبون عن طريق الاقتراع الشعبي. وتحدد المادة التاسعة بعد المائة من الدستور الضوابط والإجراءات المتعلقة بهذا التعيين.

الشروط والصفات المطلوبة للقائد وفق الدستور الإيراني تشمل:

1. الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
2. العدالة والتقوى.
3. الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والقدرة الكافية للإدارة.

يتولى المرشد الأعلى القيام بالوظائف والصلاحيات الإحدى عشرة التالية وفق المادة 110 في الفصل الثامن من الدستور المعدل لعام 1989:[29]

1. تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.

[29] محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017- 2018،ص10.

3. إصدار الأوامر بإجراء الاستفتاءات العامة.

4. القيادة العامة للقوات المسلحة.

5. إعلان الحرب والسلم والنفير العام.

6. تنصيب وعزل وقبول استقالة:

- فقهاء مجلس صيانة الدستور.

- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7. حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

8. حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام[30].

9.إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

10.عزل رئيس الجمهورية مع مراعاة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية وفقًا للمادة التاسعة والثمانين.

11. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح السلطة القضائية.

ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

يتمتع المرشد الأعلى في إيران بتمثيل واسع على مستويات مختلفة من الإدارة الحكومية. في المحافظات الأربع والعشرين، لديه ممثلون، وكل محافظة مقسمة إلى مقاطعات، حيث يتم تعيين إمام لصلاة الجمعة في كل مقاطعة ليصبح ممثلًا للمرشد الأعلى هناك. بالإضافة إلى ذلك، لدى المرشد الأعلى ممثلون في كل قطاع من قطاعات الحكومة يقومون بالمهام المرتبطة به، ويبلغ عددهم حوالي 3333، ويتمتعون بالحق في التدخل في أي شأن من شؤون الدولة.

يُذكر أنه في تعديل عام 1989، أُلغي شرط أن يكون المرشد مرجع تقليد، مما يعني أن المرشح لمنصب ولاية الفقيه لم يعد بالضرورة الأكثر فقهًا في الدين.

[30] الكاتبأحمد، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه ،دار الجديد،بيروت، د-ط،1988، ص50.

شهدت صلاحيات ومسؤوليات المرشد الأعلى زيادة كبيرة في التعديلات التي طرأت على الدستور عام 1989، بعد أن كانت محدودة إلى ستة وظائف فقط في الدستور الأصلي لعام 1979، تمت إضافة خمس وظائف ومسؤوليات جديدة لتصبح المجموع إحدى عشرة وظيفة ومسؤولية. كما تم التخفيف من الاشتراطات الواجب توافرها في القائد بعد وفاة الخميني .

بالإضافة إلى ذلك، توجد العديد من المؤسسات والهيئات التي لا تتبع أي جهة حكومية، ويشرف عليها المرشد الأعلى عبر ممثليه، ومنها: مؤسسة الشهيد، مؤسسة الإسكان، حركة المظلومين، المجلس الأعلى للثقافة، ومنظمة الدعاية الإسلامية.

يُعد المرشد الأعلى ذو دور محوري في الساحة الإيرانية، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أو في تعيين اتجاهات السياسة الخارجية. فيما يخص العلاقة بين السلطات، يُشار إلى فتوى الخميني في 1989/3/15 التي منحت حق "التعزير" السياسي، أي فرض عقوبات على جرائم لم يُرد بشأنها نص في الكتاب أو السنة، رغم أن المادة 156 من الدستور تنص على أن هذا الاختصاص يعود للسلطة القضائية[31].

كما يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني الخاصة بتحريم نشاط حركة الحرية المعارضة والتي لم تعلن إلا في عام 1999 أثناء محاكمة عبد الله نوري مستشار رئيس الجمهورية لشؤون التنمية، يعتبر هذا الدور التشريعي الذي تلعبه فتاوى المرشد أحد أهم عوامل إضعاف السلطة التشريعية في إيران.

تجلى وضع المرشد الأعلى في الشأن الداخلي بشكل واضح خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في عام 2009، حيث سلطت هذه الأزمة الضوء على صلاحيات المرشد. أعلن المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، دعمه منذ البداية للرئيس محمود أحمدي نجاد. يعود هذا الدعم إلى أن أحمدي نجاد خلال ولايته الأولى لم يسعَ إلى زيادة صلاحياته على حساب سلطات المرشد، خلافًا لما حدث مع الرئيس السابق محمد خاتمي، الذي دعا إلى فرض رقابة دستورية على صلاحيات المرشد، وكذلك المرشح السابق للرئاسة في 2009، مير حسين موسوي.

يرى خامنئي أن مواقف أحمدي نجاد المتشددة في السياسة الخارجية ساعدت بشكل كبير في نجاح إيران في الحفاظ على برنامجها النووي. وقد أدى تدخل المرشد بقوة في الانتخابات والأزمة التي تلتها إلى تزايد الانتقادات لدور المرشد والمطالبة بتقييد صلاحياته.

هذا التدخل والانحياز الواضح من جانب المرشد لمرشح بعينه، أحمدي نجاد، ألقى بظلال من الشك على نزاهة العملية الانتخابية وأثار جدلاً واسعاً حول دور المرشد، ما أدى إلى

[31] الكاتب أحمد، مرجع سابق، ص54.

تصاعد الدعوات المطالبة بإعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة له وتقليص نفوذه في جوانب السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يُعتبر المرشد الأعلى هو صاحب القرارات النهائية والاتجاهات الأساسية لسياسة إيران الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية مثل العلاقات مع الولايات المتحدة، والموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية النووية. ومع ذلك، فإن عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال تُعَد شديدة التعقيد، نظراً لوجود العديد من القوى المتنافسة التي تحاول التأثير على توجهات الزعيم لتحقيق مصالحها الخاصة. هذا التباين في المصالح يجعل عملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية مهمة وطويلة بسبب تعدد مراكز القرار.

تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة بأفكار آية الله الخميني، الذي يرى أن هدف السياسة الخارجية الإيرانية لا ينحصر في حماية الدول الإسلامية فقط، بل يتوسع ليشمل المساهمة في توحيد صفوف جميع المناوئين للظلم والهيمنة العالمية. يؤمن الخميني بأن لإيران مسؤولية تاريخية في مساندة الدول والحركات التحررية ضد النفوذ الأجنبي، وبخاصة في مجال التحرر من الهيمنة الثقافية. ومن هنا برزت فكرة "تصدير الثورة.[32]

فكرة تصدير الثورة التي تبناها الخميني تعكس طموحات إيران لتكون زعيمة لحركات التحرر وضد النفوذ الأجنبي خصوصاً فيما يتعلق بالتوجهات الأمريكية والغربية في المنطقة. كما يسعى هذا النهج لتعزيز نفوذ إيران الإقليمي والعالمي من خلال دعم الحركات والتنظيمات التي تتفق مع أهداف إيران واستراتيجيتها، مما يؤدي إلى خلق شبكة من الحلفاء الإقليميين والدوليين الذين يتبنون رؤية إيران ومواقفها.

ومن أبرز ملامح تأثير المرشد الأعلى على السياسة الخارجية كانت فتوى الخميني الصادرة في 14 فبراير 1989، التي أهدرت دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي بسبب روايته "آيات شيطانية"، والتي اعتُبرت مسيئة للدين الإسلامي. أدت هذه الفتوى إلى قطع العلاقات بين إيران والمملكة المتحدة وتسببت أيضاً في اضطراب العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وهي توجهات لا تزال يتبناها ويكررها علي خامنئي في مناسبات مختلفة. تُعتبر مثل هذه الفتاوى جزءاً من الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات الدولية لإيران وتحدد مسارها.

على الرغم من ذلك، تترك الفلسفة السياسية الموجهة من الولي الفقيه أطرًا عامة تتيح مرونة كبيرة لصناع القرار في المجال الخارجي للعمل ضمنها. في الوقت ذاته، تشكل هذه الأطر أساساً ثابتاً لا يمكن الحياد عنه بأي حال من الأحوال. من بين هذه الأساسيات:

1. عدم إمكانية الدخول في تحالفات مع القوى الكبرى، وذلك لأنها تخل بمبدأ الاستقلالية وقاعدة "لا شرقية ولا غربية."

[32] حسن العتيبي،منصور، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، دار الخليج ،الإمارات للأبحاث ، د-ط،2008 ، ص 45.

2. عدم إمكانية إبرام علاقات تحالف مع دول على حساب المصلحة والاعتبارات الإسلامية الرئيسية والواضحة.

3. عدم إقامة أي علاقة مع إسرائيل.

هذه الأطر والأساسيات تُعتبر خطوطاً حمراء لا يُسمح بتجاوزها، وهي تشكل الإطار العام الذي يوجه صانعي السياسة الخارجية في إيران، مما يضمن التزامهم بمبادئ الثورة الإسلامية والتوجهات التي وضعتها القيادة العليا.

يبرز تأثير المرشد الأعلى على السياسة الخارجية من خلال نفوذه الواسع في مؤسسات الدولة، خصوصاً تلك التي يقوم بتعيين مسؤوليها. على سبيل المثال، يعين المرشد قائد الحرس الثوري، وهي مؤسسة ذات تأثير كبير على السياسة الخارجية الإيرانية. بالإضافة إلى ذلك، للمرشد أعضاء في مجلس الأمن القومي من بين غير الأعضاء الذين يعينهم في المؤسسات المختلفة.

يمتلك المرشد ممثلين في كل السفارات الإيرانية، يكونون على اتصال مباشر به ويتمتعون باستقلالية تامة. إضافةً إلى ذلك، للمرشد جهاز مخابرات خاص به وأجهزة إدارية ضخمة منتشرة في كل المؤسسات، يُعرفون بـ "نواب المرشد"، وهم يخضعون له مباشرة[33].

بالإضافة إلى النفوذ السياسي والأمني، يتمتع المرشد بنفوذ اقتصادي عبر المؤسسات الخيرية.

في حالة عدم قدرة المرشد على أداء مهامه، ينص الدستور الإيراني المعدل في المادة 111 على أنه "عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية، أو فقدانه أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة بعد المائة، أو عند فقدانه لبعضها من البداية، يتم عزله عن منصبه. يعود تشخيص هذا الأمر إلى جهة مختصة وفق الدستور."

هذا النظام يضمن أن يظل دور المرشد المركزي في السياسة الخارجية وفي كافة جوانب الحكم محفوظاً، مع تأثير واضح على مسار ووضع السياسة الخارجية الإيرانية، ويؤكد على استمرار النهج الثوري والأيديولوجي للدولة حتى في حالة حدوث تغييرات في القيادة السياسية.

وفقاً للمادة 111 من الدستور الإيراني المعدل، في حالة عجز المرشد عن أداء وظائفه القانونية، أو فقدانه لأحد الشروط المذكورة في المادة 107، أو عند علم فقدانه لبعضها منذ البداية، يعزل المرشد عن منصبه. يعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة 108.

[33] نايل المجالي،عصام، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن، د-ط، 2012،ص55

في حالة وفاة المرشد، أو استقالته، أو عزله، يُكلف مجلس الخبراء بالقيام بأسرع وقت ممكن بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك. حتى يتم هذا التعيين، يتحمل مجلس مؤقت لتولي القيادة جميع مسؤوليات المرشد. يتألف هذا المجلس من:

1. رئيس الجمهورية.
2. رئيس السلطة القضائية.
3. أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام.

هذا الترتيب المؤقت يضمن استمرار أداء وظائف القيادة بشكل سلس حتى يتم تعيين المرشد الجديد من قبل مجلس الخبراء. يعكس هذا النظام اهتماماً كبيراً بوجود قيادة مستمرة ومتواصلة في الجمهورية الإسلامية، مما يعزز الاستقرار في وقت الأزمات السياسية والفراغات القيادية.[34]

2- السلطة التنفيذية :

في النظام السياسي الإيراني، يحتل رئيس الجمهورية موقعًا رئيسيًا كونه السلطة التنفيذية العليا بعد المرشد الأعلى. وفقًا للمادة 113 من الدستور الإيراني، يعتبر رئيس الجمهورية أعلى مقام تنفيذي في البلاد يلي مباشرة المرشد الأعلى، مما يجعله المسؤول الأول عن تنفيذ الدستور وقيادة السلطة التنفيذية[35].

ا.المهام والصلاحيات:

- صلاحيات التنفيذ :رئيس الجمهورية مسؤول عن إدارة الحكومة وتطبيق القوانين وسياسات الدولة. يوقع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي ويشرف على تنفيذها بعد المصادقة عليها.

- التمثيل الدولي :يوقع رئيس الجمهورية على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يصادق عليها مجلس الشورى الإسلامي، مما يشمل اتفاقيات الاتحادات الدولية.

- التخطيط والميزانية :المسؤولية المباشرة عن التخطيط الاقتصادي وإدارة الميزانية.

- تعيين خاص :له الحق في تعيين ممثلين خاصين في حالات خاصة بموافقة مجلس الوزراء لتمثيله في مهام محددة.

[34]يزدي تر،سعيد الصباح،مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية،الدار الثقافية للنشر،د-ب،د-ط، 2000، ص65.
[35]خالد وليد محمود، مرجع سابق،ص56.

- السفراء :يشارك في تعيين السفراء بناءً على اقتراح وزير الخارجية ويصادق على تعيينهم.

ب.الاختيار والمدة الانتخابية:

يُنتخب رئيس الجمهورية مباشرةً من الشعب الإيراني لدورة مدتها أربع سنوات ويمكن أن تُجدد لمرة واحدة فقط. يتطلب الفوز الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين في انتخابات تعتمد الشفافية والمشاركة العامة.

ت.التحديات:

على الرغم من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها، يظل رئيس الجمهورية في إطار التبعية للمرشد الأعلى الذي يمتلك القول الفصل في السياسات العليا والأمن القومي.

3.السلطة التشريعية :

لسلطة التشريعية في إيران تتشكل من مكونين رئيسيين: مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور.

ا.مجلس الشورى الإسلامي :الهيئة التشريعية العليا في إيران، حيث يتم انتخاب أعضائها مباشرة بواسطة الشعب في اقتراع سري. المدة النيابية هي أربعة أعوام، ويتم الحرص على تجديد الانتخابات قبل انتهاء كل دورة لضمان الاستمرارية البرلمانية. يبلغ عدد النواب حاليًا 290، مع إمكانية زيادة هذا العدد كل عقد بناءً على التغيرات السكانية والسياسية. الدستور يكفل أيضاً مشاركة الأقليات في البرلمان.

وظائف مجلس الشورى الإسلامي تشمل:

تفسير القوانين وفقا للمادة 73.

المراجعة والموافقة على اللوائح القانونية التي يوافق عليها مجلس الوزراء.

المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إجراء تعديلات محدودة على الحدود الوطنية بناء على متطلبات المصلحة العامة.

ب.مجلس صيانة الدستور :يلعب دورًا رقابيًا ويتألف من اثني عشر عضوًا، يتم تعيين نصفهم من قبل المرشد الأعلى والنصف الآخر من قبل البرلمان بناء على توصية من رئيس القضاء. يضمن المجلس التوافق بين التشريعات ومبادئ الشريعة والدستور، مع أدوار تشمل:التحقق من التوافق الدستوري للقوانين، تفسير أحكام الدستور،الإشراف على الانتخابات العامة والاستفتاءات.

هذه المؤسسات لا توفر فقط البنية التشريعية ولكن أيضًا تضمن سلطة رقابية لتعزيز الحوكمة في إطار الجمهورية الإسلامية مع مراعاة الحفاظ على القيم والمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي الإيراني.[36]

4.السلطة القضائية :

السلطة القضائية في إيران تُعد ركناً أساسياً ومكملاً للسلطات التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي. حسب الدستور الإيراني، خاصة المادة 156، تُعرف السلطة القضائية بأنها سلطة مستقلة، تُعنى بالدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية وتحقيق العدالة.

مهام السلطة القضائية:

1. **النظر في الدعاوى** :السلطة القضائية مسؤولة عن التحقيق في الشكاوى وإصدار الأحكام.
2. **صيانة الحقوق والعدالة** :تلتزم بحماية الحقوق العامة وضمان العدالة والحريات.
3. **الإشراف على تنفيذ القوانين** :تراقب تطبيق القوانين بكفاءة وفعالية.

الهيكل الإداري:

يدير السلطة القضائية رئيس مُعيّن من قبل القائد الأعلى، لمدة خمس سنوات، مسؤول عن تأسيس الأقسام الضرورية في النظام القضائي وتنفيذ أحكام القانون.

الأنواع الثلاثة للمحاكم في إيران:

1. **المحاكم العامة** :تنظر في الغالبية العظمى من القضايا.
2. **المحاكم الثورية** :تعالج القضايا المتعلقة بالأمن القومي.
3. **المحاكم الخاصة** :تشمل محاكم الأسرة والعسكرية والصحفية، والمحاكم الخاصة برجال الدين، التي تقدم على نظر قضايا معينة مثل التآمر ضد القيادة أو الاضطلاع بأنشطة غير قانونية.

الوظائف التفصيلية لرئيس السلطة القضائية:

- إدارة وتنسيق النظام القضائي العام.

- تشكيل المحكمة العليا، المسؤولة عن إعادة النظر في الأحكام ولديه سلطة تعيين القضاة المهمين.

[36] خالد وليد محمود، مرجع سابق،57.

- الإشراف على دائرة التفتيش العام لضمان الامتثال للقوانين.كما أن المادة 174 تؤكد على دور النظام القضائي في متابعة الأداء القانوني والإداري ضمن البلاد، وتحمي الأحكام المتعلقة بالقانون من التأثيرات الخارجية أو التجاوزات التنفيذية.[37]

5.مجمع تشخيص مصلحة النظام :

تأسس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران بأمر من الإمام الخميني في العام 1988، بهدف التوفيق بين الخلافات التي تظهر بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، خصوصًا في المسائل التشريعية، وكذلك لتقديم الاستشارات للمرشد الأعلى. يتكون المجمع من اثني عشر عضوًا يشملون رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، فقهاء من مجلس صيانة الدستور، ممثل عن المرشد، رئيس الجمهورية، والوزير المعني بالقضايا محل النظر. هذه الهيكلة توسعت لاحقًا لتشمل النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب مجلس الشورى الإسلامي، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات ذات الصلة. في عام 1997، تغير تعيين رئيس المجمع ليصبح من اختصاص المرشد الأعلى بعد أن كانت هذه المسؤولية ملقاة على عاتق رئيس الجمهورية.[38]

المهام الرئيسية للمجمع تشمل:

- المساهمة في صياغة السياسة العامة للدولة بعد التشاور مع المرشد الأعلى.

- ترشيح أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى الإسلامي، في حال فراغ المنصب بسبب وفاة القائد أو استقالته أو عزله..

القرارات التي يتخذها المجمع ليست ملزمة للمرشد الأعلى، ويحق للمرشد أن يتخذ قرارات مغايرة للتوصيات المقدمة، وفق مصالح النظام التي يراها. هذا يعكس الطبيعة الاستشارية للمجمع، ويسلط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه في تحديد مسارات السياسة العامة للدولة وفي تسوية الصراعات التشريعية والدستورية بالبلاد.

في إيران، تلعب المؤسسات المساعدة دورًا كبيرًا في تكملة عمل المؤسسات الأساسية للدولة، وتساهم بشكل ملحوظ في صنع القرارات ضمن نطاقات محددة. من بين هذه المؤسسات:

1. **مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية** :تأسس هذا المجلس في عام 2006 بمبادرة من المرشد الأعلى علي خامنئي، وقد تسلم كمال خرازي، الذي شغل منصب وزير الخارجية من 1997 إلى 2005، رئاسة المجلس. يتألف

[37]احمد العمري، القرار السياسي في ايران بين الثورة و الدولة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص9.

[38] مصطفى اللباد ، القرار النووي الإيراني : من مرحلة روحاني الى عهد نجاد موقع
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm،
بتاريخ : 2024/05/20 على الساعة 21:47

المجلس من شخصيات بارزة أخرى مثل علي ولايتي وعلي شمخاني. يركز المجلس جهوده على تطوير الاستراتيجيات لقضايا السياسة الخارجية والأمن، ويقدم توصياته مباشرةً إلى المرشد الأعلى لإضفاء الطابع الاستراتيجي على القرارات الدولية.

2. **المجلس الاستشاري** :هو مجلس يُعنى بالمسائل المالية والميزانية ويقوم بالإشراف على هيئة المحاسبة الوطنية. يقدم المجلس تقاريره وتوصياته، والتي تعتبر حيوية لتوجيه السياسات المالية والضريبية للبلاد.

3. **المجلس الأعلى** :يضم هذا المجلس ممثلين من المجالس المحلية ويعمل على ضمان توزيع عادل ومتوازن للموارد وفرص التنمية بين مختلف المناطق في إيران. يتم هذه المؤسسات تشكل جزءًا حيويًا من البنية الإدارية والسياسية في إيران وتقدم الدعم اللازم للسلطات الثلاث الرئيسية (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، بما يعكس الطبيعة المشتركة والتكاملية للنظام السياسي الإيراني. والمرشد الأعلى، كقائد عام للجمهورية الإسلامية، يمثل السلطة العليا التي ترسم سياسة الدولة وفقًا لمبادئ ولاية الفقيه، مما يعزز من قدرة هذه المؤسسات على التأثير في مسار الدولة وسياساتها الإقليمية والدولية

6.مجلس خبراء القيادة :

تم تأسيسه في العام 1979 بهدف رئيسي يتمثل في مراجعة مسودة الدستور الإيراني التي كانت مُعدة للاستفتاء الشعبي. بدأ المجلس بعضوية سبعين عضوًا وزاد عددهم إلى 83 عضوًا في العام 1982، ويصل عددهم اليوم إلى 86 عضوًا. يقع المقر الرئيسي للمجلس في مدينة قم.

الدور الرئيسي لمجلس خبراء القيادة يتمثل في الإشراف على الأداء والصلاحيات التي يمارسها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران. يمتلك المجلس السلطة في عزل المرشد الأعلى إذا فقد القدرة على أداء مهامه، أو إذا تبين عدم استيفائه للشروط اللازمة للإبقاء على منصبه.

أعضاء المجلس يجتمعون مرة واحدة سنويًا لمدة يومين، كما يمكن عقد اجتماعات طارئة في أوقات الأزمات. الأعضاء هم عادة من الشخصيات الدينية البارزة في البلاد، وتعتبر عضويتهم في المجلس إشارة إلى السلطة والنفوذ في الهيكل السياسي والديني لإيران.

يُعين الناخبون الإيرانيون أعضاء المجلس مباشرة، حيث يحق لكل محافظة انتخاب ممثل واحد، وفي حالة المحافظات التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة تمنح فرصة لانتخاب ممثل إضافي لكل نصف مليون نسمة إضافية[39] .

[33]نظام الحكم في ايران ، من الموقع الالكتروني:www .marefa.org
بتاريخ : 2024/05/22 على الساعة 13:00

مدة الدورة لكل عضو في المجلس هي ثمان سنوات، مما يُوفر استقرارًا نسبيًا في تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بقيادة الجمهورية الإسلامية. وتضم هذه القرارات القدرة على تعيين وعزل المرشد الأعلى، ما يجعل مجلس خبراء القيادة ركنًا مهمًا وقويًا ضمن النظام السياسي في إيران.

7.مجلس إعادة النظر في الدستور :

هو هيئة خاصة تأسست بمقتضى التعديلات الدستورية لعام 1989 وذلك وفقًا للمادة 177 من الدستور الإيراني. وظيفة هذا المجلس تشمل المراجعة والتعديل لبنود الدستور سواء بالحذف أو الإضافة، بناءً على الحاجة التي يُقدرها النظام السياسي الإيراني.

تكوين المجلس وعمليات التعديل:

- أعضاء المجلس :يشتمل المجلس على تنوع كبير من الأعضاء يشمل أعضاء من مجلس صيانة الدستور، الأعضاء الدائمين في مجمع تشخيص مصلحة النظام، خمسة أعضاء من مجلس خبراء القيادة، عشرة أشخاص يختارهم القائد الأعلى، ثلاثة من مجلس الوزراء، ثلاثة من السلطة القضائية، عشرة نواب من مجلس الشورى الإسلامي، وثلاثة أشخاص من الوسط الجامعي.

- عملية التعديل :يتم التعديل على الدستور من خلال تشاور المرشد مع مجمع تشخيص مصلحة النظام لتحديد البنود المراد تعديلها. بعد ذلك، يصدر قراراً يُرسل إلى رئيس الجمهورية لدعوة أعضاء المجلس للاجتماع ومناقشة هذه التعديلات.

الاستفتاء الشعبي:

- ضرورة مرور التعديلات الدستورية بموافقة الغالبية العظمى للمشاركين في استفتاء عام قبل أن تصبح نافذة، وتحتاج هذه التعديلات أيضًا لمصادقة المرشد عليها لتأخذ مفعولها الرسمي.

قيود على التعديلات:

- وفقًا للبنود الموضوعة في المادة 177، يحظر تعديل بعض بنود الدستور التي تتعلق بالنظام الجمهوري الإسلامي، ولاية الأمر، إمامة الأمة، أو المذهب الرسمي، مما يشير إلى الحفاظ على الأسس الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[40]

المطلب الثاني :

المحدد الاقتصادي

[40] نظرة على ايران من الداخل ، من الموقع الالكتروني:
.http//:www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03.../iranreport632008.pdf
بتاريخ : 2024/05/22 على الساعة 10:30

تطور الاقتصادي للدولة يعتبر عاملاً حيويًا في تعزيز قوتها وكفاءتها، ويستند هذا التطور إلى استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر فيها، سواء كانت غنية أو تحت التطوير. هذا الأمر بمفرده يمثل أحد الجوانب المؤثرة في السياسات الدولية، حيث تنعكس حالة اقتصاد الدولة عادةً على تصرفاتها وتباين استغلالها للموارد مقارنة بالدول الأخرى.

حسب نظرية الدور لـ هولستي، يبدي إيران تفهمًا قويًا لدورها كقوة إقليمية على الرغم من قيود قوتها الاقتصادية في سياق نظام دولي يعتمد بشكل كبير على العوامل الاقتصادية. على الرغم من تصنيف البنك الدولي لإيران كدولة منخفضة الدخل، تمتلك إيران موارد طاقة هائلة ومشاريع نووية تعزز إمكانياتها العلمية والتكنولوجية بشكل كبير.[41]

ليس غريبًا أن تعزز إيران موقعها الاستراتيجي من خلال تحسين اقتصادها، خصوصًا بعد التغييرات الشاملة في نظامها الاقتصادي، من خلال إلغاء الارتباط الاقتصادي بالنظام الغربي وإصلاحات أخرى. كان الوضع الاقتصادي في إيران عرضة لتقلبات خلال فترة الثمانينات، خصوصًا في القطاعات غير النفطية مثل هروب رؤوس الأموال وهجرة المهارات والدمار الناتج عن الحرب العراقية الإيرانية وتقلص إجمالي الناتج المحلي نتيجة انخفاض أسعار النفط.[42]

1.المقومات الاقتصادية :

ا.الإنتاج المحلي :

إيران شهدت تحسنًا في أوضاعها الاقتصادية خلال فترة 2005-2006 مع ارتفاع الإنتاج المحلي الإجمالي إلى حوالي 196 مليار دولار. كما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى 3100 دولار خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك، هبطت المخاطر الاقتصادية لإيران حيث تقدمت من المرتبة 79 عالميًا إلى المرتبة 39، وزاد معدل النمو الاقتصادي بنسبة 5.9%.

الاحتياطي النقدي لإيران ارتفع بمقدار 10 مليار دولار ليصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006، وانخفضت الديون الخارجية إلى 14 مليار دولار خلال نفس العام. وارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 125 مليار دولار، وزاد معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5%. هذه المؤشرات تعكس تحسنًا كبيرًا في الاقتصاد الإيراني خلال تلك الفترة.[43]

---

[41]محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات، (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1978)، ص 281.

[42]مدحت حماد، "الابعادالاقتصادية لسياسة إيران الاقليمية ،"من الموقع الالكتروني:
http://www.icfsthinktank.org/arabic/activities/HtmlFramework.aspx?vote=res&lang=ar&pos=prev&id=8.

بتاريخ 2024/05/25 على الساعة 17:30

[43]حسين العلكيم، "العلاقات العربية الخليجية مع إيران"، مجلة السياسة الدولية، العدد ،138 أكتوبر ،1999 ص127.

وفقًا لمركز الإحصاء الإيراني، بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة عام 2012) 443،3 تريليون ريال مع النفط، و000،3 تريليون ريال بدون النفط في الأشهر الستة الأولى من العام المالي 2021. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 510،3 تريليون ريال شاملًا النفط، و039،3 تريليون ريال بدون النفط، في نفس الفترة من العام المالي 2020.

ويُشير هذا إلى انكماش بمعدّل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط، في الأشهر الستة الأولى من العام المالي 2021 مقارنة بنفس الفترة من العام المالي 2020

بحسب البيانات الصادرة عن البنك الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد حقّق نموًا بنسبة 3.1% بين عامي 2019 و 2020، وهذا يعكس تحسنًا في الأداء الاقتصادي مقارنة بالنمو الركودي الذي شهده العام السابق. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.45% في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، وهذا يشير إلى تحسن في مستوى الدخل للفرد في البلاد.

ب.النفط:

نسبة النفط في الناتج القومي الإجمالي لإيران تعكس أهمية هذا القطاع في اقتصاد البلاد، حيث يمثل البترول حوالي 65٪ من الناتج القومي الإجمالي. تزايدت أسعار النفط الخفيف والتقليدي الإيراني بشكل كبير، حيث ارتفع سعر البرميل من حوالي 16 دولار في عام 1995 إلى 60 دولار في عام 2006، مما أدى إلى زيادة الصادرات النفطية من حوالي 15 مليار دولار في عام 1995 إلى أكثر من 46 مليار دولار في عام 2005[44].

هذا النمو الكبير في صادرات النفط لإيران يعكس تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاد البلاد ويظهر أهمية القطاع النفطي في تعزيز النمو الاقتصادي والإيرادات الوطنية.[45]

خلال السنوات الثلاث الماضية، شهدت صادرات النفط الإيرانية زيادة ملحوظة تفوق ثلاثة أضعاف، وذلك نتيجة لتخفيف العقوبات الأمريكية وارتفاع الطلب الصيني على النفط الخام الإيراني بأسعار مخفضة جدًا. تشكل منتجات الطاقة نحو ثلث الصادرات وحوالي ربع الإيرادات الحكومية الإيرانية، وهو معدل يُعتبر مرتفعًا.

تم فرض عقوبات أمريكية في السنتين 2018 و 2019، مما أدى إلى تقليص حاد في صادرات النفط الإيرانية من الخام والمكثفات، وهي منتجات هيدروكربونية سائلة خفيفة.

---

[44] economic sanctions oil and Iran:http//:www. ،Jeffrey j. schott house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf

بتاريخ: 2024/05/26 على الساعة 12:44

[45].محمد بن سوفي، الاقتصاد في ايران، من الموقع الالكتروني ،www. Chronicle fanack.com ،15/05/2024، ص.2

بتاريخ: 2024/05/26 على الساعة 13:14

انخفضت الصادرات إلى أقل من 500 ألف برميل يوميًا من أعلى مستوياتها قبل فرض العقوبات، والتي كانت تبلغ 2.7 مليون برميل يوميًا.

شهدت الصادرات ارتفاعًا بدءًا من فترة قريبة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2020، حيث دعت إدارة الرئيس بايدن إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني، الذي كان من شأنه رفع جميع القيود المفروضة على مبيعات النفط الإيرانية. على الرغم من فشل المفاوضات في إحياء الاتفاق، استمرت صادرات النفط الإيرانية في الزيادة، حيث اختارت الولايات المتحدة عدم فرض العقوبات. وحتى أيلول/سبتمبر 2021، تقدر الصادرات الإيرانية بنحو 1.5 مليون برميل يوميًا.

ت.الغاز الطبيعي:

إيران تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، وتعتبر ثاني دولة من حيث الحجم بعد روسيا. تصل الاحتياطات الإيرانية من الغاز الطبيعي إلى حوالي 940 تريليون قدم مكعب، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في صناعة الغاز الطبيعي على المستوى العالمي. إن إنتاج إيران الحالي من الغاز الطبيعي الذي يبلغ حوالي 2.7 تريليون متر مكعب سنويًا يمكن أن يزداد بشكل كبير، خاصةً إذا تم اكتشاف مزيد من الاحتياطيات كما يتوقعه معظم الخبراء المستقلين.

هذه الاحتياطات الهائلة من الغاز الطبيعي لدى إيران تجعلها تحمل إمكانيات كبيرة كلاعب رئيسي في صناعة الغاز الطبيعي العالمية. تعود قيمة هذه الاحتياطات بشكل كبير إلى الاقتصاد الدولي، حيث يعتبر الغاز الطبيعي مصدرًا هامًا للطاقة على مستوى العالم، وقد تلعب إيران دورًا كبيرًا في تزويد العالم بالغاز الطبيعي.

حقل تابنك، الذي تم اكتشافه في عام 2000، يُعتبر حقلًا عملاقًا في إيران ويحتوي على حوالي 15.7 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و240 مليون برميل من الغاز المكثف. في عام 2004، أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية عن اكتشاف حقلين جديدين للغاز الطبيعي في مناطق بلال وجزيرة لافان في الخليج.

حقل الغاز الهائل في بارس بالخليج يُعد واحدًا من أكبر الاكتشافات في إيران، حيث تقدر الاحتياطات فيه بين 280 إلى 500 تريليون متر مكعب. يعتبر حقل بارس تاجًا في الطاقة الإيرانية، كما يُعتبر امتدادًا لحقل الشمال القطري. نظرًا لحجم هذا الحقل الهائل، تخطط إيران لتطويره على مراحل مختلفة، وتسعى لجعل منطقة بارس مركزًا رئيسيًا لصناعة الطاقة في الشرق، حيث تم إنشاؤها كمركز هام لصناعة الطاقة في عام 1998.[46]

بحسب ما نشره موقع برس تي في(Presstv) ، فإن قيمة إيرادات صادرات الغاز الطبيعي الإيراني ارتفعت خلال الـ 5 أشهر الأخيرة من عام 2021 بنسبة 64% على

[46]روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الاولى، (بيروت: مكتبة مدبولي2007)، ص20.

أساس سنوي، مسجلةً 1.6 مليار دولار. وذكر الرئيس التنفيذي لشركة الغاز الوطنية الإيرانية، ماجد تشيجيني، أن بلاده صدّرت نحو 70 مليون متر مكعب من الغاز يوميًا، خلال الفترة من مارس/آذار (2021) إلى أغسطس/آب الماضي، مسجلة زيادة بنسبة 19% على أساس سنوي.

ج.القطاع الصناعي:

بعد الثورة الإيرانية في عام 1979، توجهت الصناعة في إيران نحو تعزيز الإنتاج المحلي والاعتماد على الداخل بدلاً من الاعتماد على الواردات الخارجية. تعلمت إيران كيف تنتج محليًا الكثير من المنتجات التي كانت تستوردها سابقًا. وقد أدرك جيل الثورة بشكل كامل أهمية تعزيز المبادرات المحلية.

قطاع التعدين والصناعات التحويلية يحظى بأهمية كبيرة في إيران نظرًا لوجود موارد ضخمة من الحديد والنحاس. تقود هذه الموارد الهائلة المهندسين الإيرانيين لابتكار تكنولوجيات جديدة لتصنيع الفولاذ والمعادن الأخرى. يشمل القطاع الصناعي في إيران الصناعات النسيجية الكبيرة و تصنيع الآليات، ويساهم بنسبة تصل إلى 41% من الناتج المحلي الإجمالي. تلك الجهود تعكس التحول الذي شهدته الصناعة الإيرانية بعد الثورة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير التكنولوجيا المحلية خارج قطاع الطاقة، مثل صناعة الصلب والنسيج والالكترونيات والمواد الغذائية وصناعة السيارات بالإضافة إلى الصناعات التقليدية والحرفية مثل السجاد والبسط والسيراميك. في عام 2006، بلغ عدد مشاغل هذه الصناعات حوالي 16 ألف مشغل صناعي، حيث يعمل في كل منها أكثر من 10 موظفين.

تتركز الملكية في هذه المشاغل بواقع 96.4% تقريبًا للقطاع الخاص، الذي يسيطر على غالبية الصناعات. يُلاحظ أن الاستثمار في هذه الصناعات قد زاد بنسبة 1%. و في قطاع الصناعات الثقيلة خاصة في مجال صناعة السيارات، حققت إيران تقدمًا ملحوظًا حيث ارتفعت من المرتبة الثامن عشر عالميًا في عام 2005 إلى المرتبة العاشرة في عام 2007. وصل إنتاجها السنوي من السيارات إلى حوالي 700 ألف سيارة، متوفرة بـ 17 طرازًا مختلفًا. تُعتبر معظم هذه الإنتاجات إنتاجًا بتراخيص من شركات أجنبية[47].

هذا التحسن في صناعة السيارات يعكس التزام إيران بالتطوير المستمر للصناعة المحلية وزيادة التنافسية على الصعيدين الوطني والعالمي. يظهر هذا الإنجاز التقني والصناعي عزم إيران على تحقيق تقدم مستدام في قطاع السيارات وصناعات أخرى.

إيران قد دخلت إلى أسواق الأسلحة بشكل متواضع حتى الآن، حيث قد باعت أسلحة لحوالي 57 دولة في عام 2006 بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار. تشمل منتجاتها العسكرية

[47] بن سوفي محمد ، مرجع سابق، ص3.

إنتاج الدبابات وناقلات الجنود والصواريخ الموجهة والغواصات، بإنتاجية متواضعة. كما تمكنت إيران من تطوير أول طائرة حربية في نفس الفترة[48].

فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي، تشير الأرقام الرسمية أن إنتاج المعادن في إيران في العام 2007 شهد زيادة، حيث بلغت نسبة الإنتاج 11.7% في المعادن الخام و 1.7% في المنتجات المعدنية، و 13% في قطاع الإسمنت، و 12.6% في صناعة المركبات، وهذا يمثل زيادة تقدر بنسبة 1% مقارنة بالعام السابق، عام 2006.

أكّد الوكيل المساعد لشؤون المشاريع والتخطيط بوزارة التجارة والصناعة والمعادن الإيرانية أن القطاع الصناعي سجّل نموًا بنسبة 2.1%، والقطاع التعديني سجّل نموًا بنسبة 1.9% في السنة المالية 2021، وفقًا لما ذكرته وكالة فارس للأنباء.

واستقطب القطاع الصناعي نحو 31% من إجمالي عدد المشتغلين في البلاد عام 2019، وفقًا لبيانات البنك الدولي.

د- القطاع الزراعي:

القطاع الزراعي في إيران يشهد تنوعًا كبيرًا في توزيع المساحات الزراعية. وفقًا لإحصائيات عام 1990، تتوزع المساحات الزراعية في إيران على النحو التالي: 11% للغابات، 8% للمراعي، 1% للمناطق السكنية والمراكز الصناعية، 14% للمناطق الزراعية البعلية، 16% للمناطق الزراعية المروية، و 50% للصحاري والجبال الصخرية. أخصب المناطق الزراعية تتمركز شمالًا قرب بحيرة أورميا وبحر قزوين، وتمثل 20% من مساحة إيران، وتنتج حوالي 60% من المحاصيل الزراعية.[49]

ووفقًا لتقارير منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، زادت إيران من إنتاجها الزراعي في أكثر من 100 نوع من المحاصيل بما يقدر بحوالي 55 مليون طن خلال الفترة من عام 1979 إلى عام 2008. وبالنظر إلى الاتجاهات في أهم المحاصيل الزراعية، فإن إنتاج القمح ازداد إلى حوالي 22% مقارنة بعام 1978، كما ارتفع إنتاج الشعير من 5% عام 1978 إلى 14% في عام 2007.

وفقًا لإحصاءات أمريكية، يساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الإيراني بنسبة 11%، حيث يعمل فيه حوالي 25% من الأيدي العاملة. تبلغ الصادرات الزراعية غير النفطية حوالي 25% من صادرات إيران الإجمالية، ووصلت إلى حوالي 2.2 مليار دولار في عام 2007، بينما بلغت الواردات 3.9 مليار دولار، ويعود الفارق بين الواردات والصادرات الزراعية إلى تكاليف المبيدات والأسمدة.

---

[48] هوشنك أمير أحمدي، "أمريكا وإيران والخليج"، مجلة شؤون الاوسط، العدد ،49 فيفري ،1996 ص20.

[49] لي ريش بلانك، دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران: إيران في المحنة (بغداد: مركز دراسات الخليج العربي، 1997) ص101.

إيران تحتل المرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي وأصبحت دولة مصدرة للقمح عام 2007. وقد تحولت من كونها دولة تستورد كميات كبيرة من الشعير إلى أن تصبح واحدة من الدول المصدرة لها.[50]

تُقَدَّر نسبة العاملين في القطاع الزراعي بنحو 17% من إجمالي عدد المشتغلين في البلاد عام 2019، وفقًا لبيانات البنك الدولي. وقُدِّرَت القيمة المضافة في قطاع الزراعة بنحو 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م.

2.التجارة الخارجية :

شهدت التجارة الخارجية الإيرانية نموًا من حيث وزن البضائع المتداولة في عام 2020/2019، مقابل انخفاض في قيمة التجارة. وعليه، انخفضت قيمة التعاملات الخارجية بنسبة 3.2% لتصل إلى 85.054 مليار دولار، بينما ارتفع وزن البضائع المتداولة بنسبة 12.8% لتبلغ 169.629 مليون طن، وفقًا للتقارير السنوية للبنك المركزي الإيراني. وقد أدى ارتفاع قيمة الواردات مقابل انخفاض قيمة الصادرات إلى عجز الميزان التجاري. وارتفعت حصة قيمة الواردات من إجمالي التجارة الخارجية بنسبة 2.7 نقطة مئوية لتصل إلى 51.8%. ومن ناحيةٍ أخرى، تراجعت حصة وزن الواردات بمقدار 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى 21.1%، كما تشير بيانات المركزي.

3.العقوبات الدولية وتأثيرها على اقتصاد إيران

تُعَدّ العقوبات الدولية من أهم العوامل التي أثّرت على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير. هذه العقوبات فُرِضت من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول أخرى بسبب برنامج إيران النووي، وتهم دعم الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان.[51]

أنواع العقوبات

1. **العقوبات الاقتصادية:**

ا.القطاع النفطي :تشمل حظر استيراد النفط الإيراني وتقييد صادراته، مما قلّل من الإيرادات الحكومية بشكل كبير.

ب.القطاع المالي :تتضمن منع البنوك الإيرانية من التعامل مع النظام المالي الدولي، مما جعل من الصعب على إيران إجراء المعاملات التجارية العالمية.

2. **العقوبات التجارية:**

[50]Iranian Agriculture: http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir-html.

بتاريخ 2024/05/28 على الساعة 18:21

[51]محمد بن سوفي مرجع سابق،، ص4.

حظر الصادرات والواردات :تشمل منع تصدير العديد من المنتجات إلى إيران واستيراد المنتجات الإيرانية، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج (التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية).

3. العقوبات التقنية:

حظر التكنولوجيا :تشمل منع تصدير التكنولوجيا المتقدمة والمعدات الضرورية لتطوير الصناعات المختلفة، بما في ذلك صناعة النفط والغاز.

تأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني

1. انخفاض الإيرادات النفطية:

يشكل النفط والغاز الطبيعي حوالي 80% من إيرادات الحكومة الإيرانية. مع فرض العقوبات على قطاع النفط منذ عام 2011، انخفضت صادرات النفط من 2.5 مليون برميل يوميًا في 2011 إلى حوالي 1 مليون برميل يوميًا في 2019.

2. التضخم والعملة:

أدت العقوبات إلى تراجع قيمة الريال الإيراني. في عام 2018، شهد الريال انخفاضًا كبيرًا حيث تراجعت قيمته من حوالي 42،000 ريال للدولار الواحد إلى حوالي 150،000 ريال للدولار في نهاية العام، مما زاد من معدلات التضخم لتصل إلى 40.%

3. البطالة والفقر:

ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 12.5% في عام 2018، وزاد الفقر نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين[52].

4. الصناعات المحلية:

تأثرت الصناعات المختلفة بسبب نقص التكنولوجيا والمواد الخام اللازمة للإنتاج. قدر بعض التقارير أن الصناعات الإيرانية فقدت حوالي 20-30% من قدرتها الإنتاجية خلال الفترة 2011-2018.

[52] حامد محمود، هل تسيطر ايران على المرجعية الشيعية بد رحيل فضل الله؟ الاهرام الاستراتيجي ،العدد 189، 2010، ص 54.

5. الاستثمار الأجنبي:

تراجعت الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، حيث انخفضت الاستثمارات المباشرة من 4.7 مليار دولار في 2016 إلى أقل من 1 مليار دولار في 2018 بسبب المخاطر المرتبطة بالعقوبات[53].

6. النظام المالي والمصرفي:

تم فصل البنوك الإيرانية عن نظام سويفت الدولي في عام 2012، مما جعل من الصعب إجراء المعاملات المالية الدولية وعطل التجارة والتمويل الدولي.

المبحث الرابع :القوات الأمنية و العسكرية

القوات الأمنية والعسكرية الإيرانية تلعب دورًا حاسمًا في حفظ الاستقرار الداخلي وتنفيذ السياسات الخارجية للبلاد. تشمل مهامها الدفاع عن الوطن، حماية النظام الإسلامي، ودعم الحكومة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. تتمتع بنفوذ واسع وتشارك في الأنشطة الاستخباراتية والأمنية لتعزيز مصالح إيران الاستراتيجية.

تُعد القوات الأمنية والعسكرية الإيرانية جزءًا حيويًا من الاستراتيجية الدفاعية للبلاد، وتعتمد إيران على مجموعة متنوعة من القوات المسلحة والجهات الأمنية لتحقيق أهدافها الوطنية والدفاع عن مصالحها.

المطلب الأول :المؤسسة العسكرية

أولا: الحرس الثوري:

المؤسسة العسكرية في إيران تتميز بنموذج فريد حيث تخضع القوات المسلحة مباشرة لسلطة المرشد الأعلى، الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري الإيراني. تأسس الحرس الثوري بعد الثورة الإسلامية عام 1979 كرد فعل على المخاوف من ولاء الجيش وكذلك لضمان الحفاظ على أمن النظام الجديد. خلال الفترة المبكرة من تأسيسه، واجه النظام محاولتي انقلاب في الأعوام 1982 و1983، مما زاد من تأثير ووجود الحرس الثوري.

في عام 1989، تم تشكيل قيادة موحدة للجيش والحرس الثوري، حيث أُعطي الحرس وزنًا أكبر ضمن الهيكل القيادي، مما ساهم في تقليل التوترات المحتملة بين الطرفين. الحرس الثوري يضم ما يقرب من 150 إلى 200 ألف عضو، إلى جانب المليشيات المحلية المعروفة بِاسم الباسيج، والتي يُعتقد أنها تشمل ما يصل إلى مليوني عضو[54].

---

[53]محمد بن سوفي مرجع سابق،، ص6.

[54]كينيت كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني، الطبعة الثالثة (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)،ص48.

الحرس الثوري، على الرغم من كونه جزءًا من المؤسسة العسكرية، يُنظر إليه أيضًا على أنه جزء أساسي من البُنية الاقتصادية في إيران، خصوصًا في أوقات السلم. وفقًا للمادة 147 من الدستور الإيراني، يُسمح للحرس الثوري والجيش بالمشاركة في الأنشطة الإنتاجية دون أن يؤثر ذلك على جاهزيتهم القتالية. هذا الدور يمكنهم من التأثير في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في إيران.

من الناحية التنظيمية، يُلاحظ أن الهيكل التنظيمي للحرس الثوري ليس بنفس الصرامة المرتبطة بالمؤسسات العسكرية التقليدية، حيث تعتبر المستويات الأوسط ذات تأثير كبير، وغالبًا ما تكون مدفوعة بقناعات دينية قوية، تدعم فكرة الجهاد والتمهيد لظهور المهدي المنتظر.

في النهاية، القوات المسلحة في إيران، وخصوصًا الحرس الثوري، تعتبر لاعباً رئيسيًا ليس فقط في الحفاظ على النظام وأمن الدولة ولكن أيضاً في الأمور السياسية والاقتصادية للبلاد.[55]

ثانيا: مجلس الامن القومي الأعلى :

قد تم إنشاؤه بموجب المادة (176) من الدستور الإيراني ويهدف إلى ترسيخ المصالح الوطنية، وحماية ثورة البلاد الإسلامية، وضمان استمرار وحدة الأراضي الإيرانية وصيانة سيادتها الوطنية. يشمل أعضاء المجلس الرؤساء الحاليين للسلطات الثلاثة الرئيسية - التنفيذية، التشريعية والقضائية - بالإضافة إلى رئيس أركان القوات المسلحة، ممثلين عن المرشد الأعلى، مسؤول التخطيط والميزانية، الوزراء المعنيين بالشؤون الداخلية والأمن والخارجية، وكبار القادة في الجيش وحرس الثورة[56].

فيما يلي بعض المهام الرئيسية للمجلس:

1. تعيين السياسات الدفاعية والأمنية :يحدد المجلس الإستراتيجيات الأمنية والدفاعية للبلاد بناءً على التوجيهات العامة المحددة من قبل المرشد الأعلى.
2. تنسيق الأنشطة عبر القطاعات :يشرف المجلس على تنسيق المبادرات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تتعلق بالخطط الأمنية الشاملة للدولة.
3. الاستفادة من الموارد :يستغل المجلس الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة أي تحديات داخلية أو خارجية محتملة.

[55]معتز محمد سلامة، "الجيش والحرس الثوري"، مجلة السياسة الدولية، العدد ،130 أكتوبر ،1997 ص 77.

[56] سليم عشور، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد دراسة حرب الخليج الثالثة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2017، ص 203.

4. تنظيم المجالس الفرعية :يعمل رئيس الجمهورية، الذي يترأس أيضاً مجلس الأمن القومي، على تنظيم مجالس فرعية مثل مجلس الدفاع ومجلس أمن الدولة لضمان تنفيذ فعال للسياسات الموضوعة.

هذه الهيكلية تؤمن أن المجلس يلعب دوراً محورياً في صياغة سياسات الأمن القومي والدفاع، وتعزيز قدرة إيران على صون مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على استقرارها الوطن

المطلب الثاني :

القدرات العسكرية:[57]

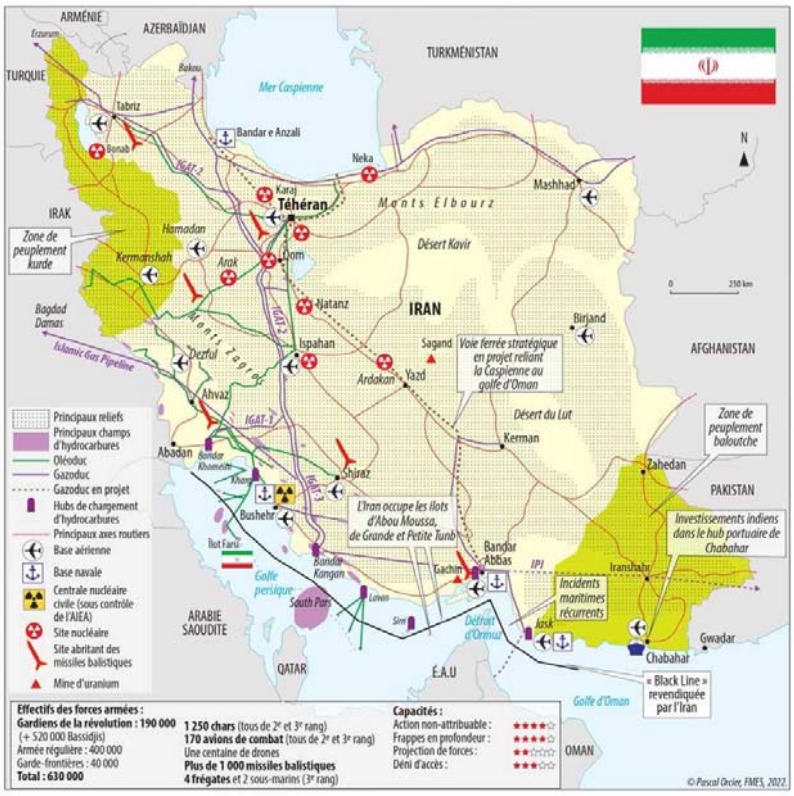

يشير تقرير "التوازن العسكري لعام 2021" من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)إلى أن الجيش الإيراني يضم حوالي 610،000 جندي نشط، بالإضافة إلى 350،000 فرد في قوات الاحتياط (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2021، الصفحات 337-338). وفقًا للمواد 143 و147 من الدستور الإيراني، تشمل مهام هذه القوات ما يلي: (المشرع الإيراني، 1403 هـ، الصفحات 92-93):

- الدفاع عن البلاد في حالة تعرضها لأي تهديد يمس وحدتها الترابية.
- حماية النظام الإسلامي القائم في البلاد.
- المساهمة في جهود التنمية الوطنية.

[57] www.diploweb.com، 2024/06/09، 16.53.
بتاريخ: 2024/05/28 على الساعة 19:47

تتكون هده القوة من الفروع القتالية التالية :

1.القوات البرية :

يشير تقرير التوازن العسكري لعام 2021 إلى أن عدد القوات البرية للجيش الإيراني يقدر بحوالي 350،000 جندي (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 2021، الصفحة 338). تتكون هذه القوات من: أربع فرق مشاة، أربع كتائب مشاة مستقلة، أربع كتائب مدرعة، ثلاث ألوية مدرعة مستقلة، سبعة أفواج مدفعية، وفرقتين من القوات الخاصة.

وتعتمد القوات البرية الإيرانية بشكل رئيسي في أداء المهام الموكلة إليها على أسلحة قديمة. على سبيل المثال، الدبابة T-72S هي دبابة سوفياتية صنعت في السبعينيات، والمدرعة BMP-2السوفياتية صنعت في الثمانينيات. أما المدفعية المسحوبة الأسترالية من نوع GHN-45والمدفعية الأمريكية ذاتية الدفع M-109 فهما أيضاً من مخلفات القرن الماضي، في حين أن صواريخ فجر-5 المحلية الصنع دخلت الخدمة رسميًا في عام 1990[58].

بناءً على ذلك، فإن هذه الأسلحة غير قادرة على تعزيز الأداء الاستراتيجي للقوات البرية للجيش الإيراني، خاصة في ضوء امتلاك خصوم وأعداء إيران في المنطقة والدوليين لأحدث الدبابات والمدفعيات. لذلك، يمكن اعتبار أن منظومة التسليح المتقادمة التي تمتلكها هذه القوات تشكل نقطة ضعف استراتيجية من شأنها أن تؤثر سلباً في أي نزاع إقليمي محتمل.

2.القوات الجوية :

في عام 2018، قدر عدد أفراد القوات الجوية لجمهورية إيران الإسلامية بحوالي 30،000 عسكري . وتشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن إيران تمتلك 334 طائرة مقاتلة، ولكن العديد منها غير قادر على القيام بعمليات عسكرية محددة بسبب قدم الأسطول الذي يعود إلى عهد الشام.

تفاصيل الأسطول الجوي الإيراني

وفقاً لتقديرات المعهد، فإن الأسطول الجوي الإيراني يتألف من:

- 20طائرة من نوعB-5F
- أكثر من 55 طائرة من نوعF-5E/F Tiger II
- 24طائرة من نوعF-7M Airguard
- 43طائرة من نوعF-14 Tomcat
- 36طائرة من نوعMiG-29 Fulcrum

[58] حامد محمود، هل تسيطر ايران على المرجعية الشيعية بد رحيل فضل الله؟ الاهرام الاستراتيجي ،العدد 189، 2010، ص80.

- حوالي 6 طائرات من نوع) Azarakhsh البديل المحلي لطائرة(F-5
- 64طائرة من نوعF-4D/E Phantom II
- 10طائرات من نوعMirage F-1E
- حوالي 6 طائرات من نوعSaegheh
- 3طائرات من نوعSu-25 Frogfoot
- 24طائرة من نوعSu-24MK Fencer D
- 7طائرات من نوعSu-22M4 Fitter K
- 3طائرات من نوعSu-22UM-3K Fitter G
- 5طائرات استطلاع بحرية من نوعP-3MP Orion
- أكثر من 6 طائرات استطلاع من طراز. RF-4E Phantom II

الوضع الاستراتيجي

بالرغم من تراجع قوة القوات الجوية الإيرانية نتيجة للحصار الدولي المفروض على بيع الأسلحة لإيران، إلا أن هذه القوات تظل ركناً هاماً في الاستراتيجية العسكرية الإيرانية. يتمتع البعض من الطائرات المقاتلة التي لم تصب بالعطب بقدرة على تنفيذ المهام القتالية، مثل المقاتلة الأمريكية F-4E والمقاتلة الروسية Su-25.[59]

3.القوات البحرية :

في عام 2017، بلغ عدد أفراد القوات البحرية التابعة للجيش الإيراني حوالي 18،000 عسكري. ووفقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، امتلكت القوات البحرية الإيرانية في عام 2018 الأسلحة التالية:

- 7فرقاطات صواريخ
- 67زورق دورية
- 3غواصات من نوع كيلو
- بين 18 و21 غواصة من أنواع مختلفة مثل C-701 (Kosar) وC-704
- 11سفينة إنزال
- 12طائرة إنزال بحري

نشاط القوات البحرية

تنشط القوات البحرية للجيش الإيراني في المحيط الهندي ومضيق هرمز وبحر قزوين. وتتبنى استراتيجية الحرب المتماثلة، على عكس القوة البحرية لحرس الثورة الإسلامية. تتمثل المهام الرئيسية لهذه القوات في:

- مكافحة كافة أشكال التهديدات التي تواجه الأمن القومي الإيراني

[59]حمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران.2011، ص100.

- حماية الاستقلال الوطني
- حماية السفن التجارية الإيرانية

نقاط القوة والضعف

تعتمد القوات البحرية الإيرانية في أداء مهامها بشكل رئيسي على الغواصات والزوارق الدورية. ورغم ذلك، يعد هذا الاعتماد على الغواصات المحلية الصنع أحد نقاط الضعف التي قد تضعف من فعالية الأداء الاستراتيجي لهذه القوات، خاصة مع الصعوبة في التأكد من القدرات العسكرية الحقيقية لهذه الغواصات.

4.انعكاس الإمكانيات العسكرية على أدائها الاستراتيجي :

يعتبر كولن س. غراي أن الأداء الاستراتيجي يقاس بمدى الإنجاز على حساب إرادة وقدرات الدول الأخرى . بينما يرى الأستاذ عامر مصباح أن الأداء الاستراتيجي يتجلى في إثبات حدوث التأثير الاستراتيجي من عدمه، وبناءً عليه، يعد تقييم فعالية العمل الاستراتيجي معياراً مهماً لتحديد ما إذا كان الأداء قوياً أم ضعيفاً[60].

انطلاقاً من هذا المفهوم، فإن امتلاك الدول لقدرة عسكرية كافية يمكنه تعزيز أدائها الاستراتيجي وتحقيق الآثار الاستراتيجية المطلوبة. تلعب الإمكانيات العسكرية، سواء كانت مادية أو بشرية، دوراً كبيراً في زيادة قوة الأداء الاستراتيجي. فامتلاك الأسلحة التي تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للدولة، بالإضافة إلى وجود قوة بشرية مؤهلة ومدربة، يسهم بشكل كبير في تحقيق الغايات الاستراتيجية على المستويات الإقليمية والدولية.

لفهم كيفية انعكاس الإمكانيات العسكرية الإيرانية على أدائها الاستراتيجي الإقليمي، من الضروري معرفة مدى قدرة هذه الإمكانيات على تحقيق الأهداف العسكرية والاستراتيجية لإيران في المنطقة.

ا.انعكاس الإمكانيات العسكرية على أدائها الاستراتيجي في بعده البري :

تُعد الإمكانيات المادية التقليدية التي تمتلكها القوات المسلحة الإيرانية متواضعة جداً ولا تستجيب بشكل كافٍ لطبيعة التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجهها إيران، ولا للأهداف الاستراتيجية الإقليمية التي حددها صانعو القرار الإيرانيون. يعود ذلك جزئياً إلى العقوبات الغربية التي أثرت على الاقتصاد الإيراني، مما حال دون القدرة على تجديد وتحديث المعدات العسكرية التي تعود إلى حقبة الشاه. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصناعات الدفاعية المحلية لم تستطع مواكبة التطورات السريعة في مجال صناعة الأسلحة المتقدمة للحرب التقليدية.

[60] حمد نوري النعيمي ، مرجع سابق، ص110.

أمام هذا الوضع الاستراتيجي الصعب، اعتمدت إيران على تفوقها العددي مقارنة بخصومها وأعدائها الإقليميين في الخليج، وكذلك على دعم جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن التي تخوض حرباً غير متماثلة ضد قوات التحالف العربي منذ عام 2015.

يتضح التفوق العددي للقوات العسكرية الإيرانية على نظيراتها في منطقة الخليج، حيث تعتبر إيران القوة العسكرية الأولى من حيث الإمكانيات البشرية في المنطقة. يعود هذا التفوق العددي إلى الطبيعة القبلية التي تميز الدول الخليجية العربية، وكذلك إلى وجود عدد كبير من الشيعة في هذه الدول، مما يمنع صناع القرار هناك من بناء جيوش كبيرة قد تؤدي إلى تقويض السلم الأهلي في حال حدوث نزاع داخلي.

أثبتت الحرب الأهلية في سوريا منذ عام 2011 قدرة الإمكانيات البشرية الإيرانية على تعزيز أدائها الاستراتيجي الإقليمي. فقد ساهمت القوات الإيرانية، بمشاركتها إلى جانب القوات النظامية السورية، في استعادة العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرة الفصائل المعارضة المسلحة وبعض التنظيمات الإرهابية مثل جبهة النصرة. كما أن مشاركة المتطوعين الإيرانيين في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق عام 2014 ساعدت قوات الحشد الشعبي العراقية على تحرير مناطق واسعة كانت تحت سيطرة التنظيم. بناءً على ذلك، تمتلك إيران قوة بشرية نظامية وأخرى مدنية تسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.[61]

ب.انعكاس الإمكانيات العسكرية على أدائها الاستراتيجي في بعده البحري:

تهدف القوات البحرية التابعة لحرس الثورة الإسلامية الإيرانية إلى بسط سيطرتها على مضيق هرمز الاستراتيجي، معتمدة على الزوارق السريعة الحاملة للصواريخ وعقيدة الشهادة لدى أفرادها في سبيل الدفاع عن الوطن وحماية مصالحه. من الناحية الاستراتيجية، تمكن الإمكانيات العسكرية البحرية التي تمتلكها طهران من تهديد أمن الملاحة البحرية في مياه مضيق هرمز عبر احتجاز أو ترهيب السفن التجارية المارة عبر المضيق، مما يرسل رسائل سياسية إلى القوى الإقليمية والدولية المعادية. لكن إمكانية قيامها بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية تبقى أمراً غير قابل للتنفيذ ميدانياً، نظراً للتفوق الاستراتيجي للبحرية الأمريكية المنتشرة في مياه الخليج الفارسي. إذا أقدم صناع القرار الإيرانيون على هذه الخطوة، فإن ذلك يعني الدخول في حرب شاملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين.

من جهة أخرى، تعمل القطع البحرية التي تشغلها القوات البحرية لجيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية على حماية المنطقة الممتدة من مضيق باب المندب إلى مضيق هرمز وصولاً إلى مضيق ملقا على شكل مثلث، حيث تمثل هذه المنطقة شريان الاقتصاد الإيراني، إذ أن 93% من صادرات وواردات إيران تمر عبر هذه المنطقة. كما تعمل البحرية الإيرانية من خلال تواجدها في خليج عدن على ضمان أمن إمدادات الأسلحة لجماعة أنصار الله الحوثية في اليمن.

[61] حمد نوري النعيمي ، مرجع سابق، ص112.

لتحقيق هذه الغايات الاستراتيجية الإقليمية، ينبغي توفر قطع بحرية عديدة ومتنوعة قادرة على بسط النفوذ الاستراتيجي الإيراني في مياه المحيط الهندي، وهو ما تفتقد إليه البحرية الإيرانية. لذلك، يبقى الأداء الاستراتيجي الإقليمي الإيراني في بعده البحري محدوداً.

ت.انعكاس الإمكانيات العسكرية على أدائها الاستراتيجي في بعده الجوي:

تدرك إيران أهمية الإمكانيات العسكرية الجوية في تحقيق النصر في أي حرب محتملة، لكنها تدرك أيضًا حدود التأثير العملياتي للمقاتلات الموجودة في الخدمة بسبب قدمها وصعوبة الحصول على قطع الغيار نتيجة الحصار الغربي المفروض عليها. ويؤدي تفكيك بعض المقاتلات للحصول على قطع الغيار إلى تراجع عددها، وهو الخيار الذي لا يفضله صناع القرار الإيرانيون على الأرجح.

في مواجهة هذا الوضع الاستراتيجي المعقد، راهنت طهران على صناعة الطائرات المسيرة أو الطائرات بدون طيار التي تعد أقل تكلفة ماديًا مقارنة بالمقاتلات الحربية المأهولة. وقد انعكست هذه الإمكانيات العسكرية الجديدة بشكل إيجابي على الأداء الاستراتيجي الإقليمي، وأبرز دليل على ذلك هو تمكن جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن من استهداف العمق السعودي بالطائرات الإيرانية المسيرة[62].

رغم أن الطائرات المسيرة الإيرانية حققت العديد من المكاسب الاستراتيجية في إطار الحروب غير المتماثلة، إلا أنها غير قادرة على تحقيق نفس المكاسب في حال حدوث حرب نظامية شاملة أو في مواجهة القوى الدولية الكبرى. فقد أثبتت العملية العسكرية التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا منذ نهاية فبراير 2022 محدودية التأثير الاستراتيجي للطائرات بدون طيار، حيث تمكنت منظومات الدفاع الجوي الروسية من إسقاط العديد من الطائرات التركية الصنع من نوع "بيرقدار"، مما أدى إلى تحييد دورها الاستراتيجي في ساحة المعركة

التغييرات السريعة التي تطرأ على ميدان المعركة تتطلب اتخاذ التكتيكات السريعة من قبل المقاتل الطيار. وبالتالي، فإن القابلية الشديدة للعطب التي أثبتتها الطائرات بدون طيار تدفعنا إلى القول بأن التأثير الاستراتيجي للأداء الاستراتيجي الإيراني عبر استخدام سلاح الطائرات المسيرة مرهون بنوع الحرب التي تُستخدم فيها هذه الطائرات، وكذلك بطبيعة العدو الذي يمكن مواجهته.

وفي إطار سعي إيران لاحتواء النقائص المسجلة في سلاح الجو، قامت بتعزيز ترسانتها العسكرية الصاروخية تحقيقًا لمبدأ الردع الإقليمي. إذ بات سلاح الصواريخ الباليستية يشكل القوة الضاربة للقوات المسلحة الإيرانية، نظرًا لقدرة هذه الصواريخ على ضرب الأهداف الحيوية والاستراتيجية على مسافة تزيد عن 1600 كيلومتر .وقد أدى التطوير الإيراني المستمر والجهد الحثيث في هذا المجال إلى ارتفاع الهواجس الأمنية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد عمل

[62] احمد سليم البرصان، تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الغربي الاستراتيجي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية ، العدد 3 ، ص 22.

البلدان على اقتناء منظومات الدفاع الجوي الأمريكية من نوع "باتريوت" لاحتواء التهديد المحتمل الذي تشكله الصواريخ الإيرانية.

وفي هذا الإطار، تمكنت قوات الدفاع الجوي السعودية من اعتراض العديد من الصواريخ ذات التكنولوجيا الإيرانية التي أطلقتها جماعة أنصار الله الحوثية في اليمن. غير أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم فعالية سلاح الصواريخ الإيراني، حيث إن الصواريخ التي زودت بها طهران الحوثيين تعد الأقل وزنًا من الناحية العملياتية والاستراتيجية. يبقى اختبار صحة الادعاءات الإيرانية حول التأثير الاستراتيجي لصواريخها الباليستية مرهونًا بالمستقبل.[63]

ملخص الفصل الأول :

إيران، باعتبارها دولة ذات تاريخ طويل وحضارة عريقة، تمتاز بسياسة خارجية معقدة تتأثر بعدة محددات داخلية. هذه المحددات تمثل العوامل التي تؤثر على قرارات صناع السياسة في إيران، وبالتالي توجه السياسات الخارجية للدولة. لفهم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل كامل، من الضروري النظر في هذه العوامل بشيء من التفصيل.

أحد أبرز المحددات الداخلية هو البُعد الأيديولوجي الذي يلعب دوراً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية. الثورة الإسلامية عام 1979 أدت إلى تولي رجال الدين السلطة، وقد غَمرت هذه الثورة السياسة الإيرانية بالأيديولوجية الدينية. التوجه الأساسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية يقوم على نشر وتعزيز مفهوم "ولاية الفقيه" والدفاع عن المسلمين الشيعة في مختلف أنحاء العالم. هذا التوجه الأيديولوجي يظهر بوضوح في دعم إيران الفصائل الشيعية في المنطقة، مثل حزب الله في لبنان وجماعة الحوثيين في اليمن.

البنية السياسية الداخلية في إيران تمثل أيضاً محدداً رئيسياً، حيث تنقسم السلطة بين مؤسسات مختلفة، منها المرشد الأعلى والرئيس والبرلمان والحرس الثوري. المرشد الأعلى، وهو أعلى سلطة في البلاد، يمتلك سلطات واسعة في توجيه السياسة الخارجية. تأثير شخص المرشد الأعلى، وتوجهاته الأيديولوجية والشخصية، تعد عامل حاسم في قرارات السياسة الخارجية. الرئيس، الذي يتم انتخابه من قبل الشعب، يمتلك سلطات تنفيذية ولكنه مقيد بتوجهات المرشد الأعلى. البرلمان أيضاً يلعب دوراً في السياسة الخارجية من خلال سن القوانين وتصديق الاتفاقيات الدولية، وإن كان دوره أقل تأثيراً بالمقارنة مع المرشد الأعلى.

العوامل الاقتصادية تمثل محدداً داخلياً آخر لسياسة إيران الخارجية. الموارد الطبيعية الهائلة، وخاصة النفط والغاز، تجعل من الاقتصاد الإيراني عنصراً استراتيجياً. السياسات الاقتصادية والعقوبات الدولية المفروضة على إيران تؤثر بشكل مباشر على الخيارات المتاحة أمام صناع القرار في السياسة الخارجية. في السنوات الأخيرة، تسعى إيران إلى كسر العزلة الاقتصادية من خلال تعزيز العلاقات مع الدول الآسيوية، وخاصة الصين وروسيا، وكذلك من خلال الدفع باتجاه رفع العقوبات عبر التفاوض مع القوى الدولية.

[63] احمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 25.

أخيراً، الدور البارز للحرس الثوري الإيراني في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد يجعل منه محدداً مهما في السياسة الخارجية. الحرس الثوري ليس مجرد مؤسسة عسكرية، ولكنه أيضاً لاعب اقتصادي قوي وله دور في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية خاصة في مناطق التوتر الإقليمي.

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن القول إن السياسة الخارجية الإيرانية تتشكل من مزيج معقد من العوامل الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهم هذه المحددات الداخلية يساعد بشكل كبير على تفسير توجهات إيران الخارجية، وردود أفعالها إزاء التغيرات الدولية والإقليمية.[64]

[64] احمد سليم البرصان، مرجع سابق، ص 25.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : محددات السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول : التدخل الأجنبي

المطلب الأول :تاريخ التدخل الأجنبي

تاريخ التدخل الأجنبي في إيران طويل ومعقد، ويشمل مجموعة متنوعة من الفترات والأحداث الحاسمة. فيما يلي نظرة عامة على بعض الفترات الرئيسية للتدخل الأجنبي في إيران:

1.العصور القديمة:

تعرضت إيران (فارس القديمة) منذ القدم لمحاولات غزو واحتلال من قبل إمبراطوريات أخرى، مثل الإسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد، حيث أسس الدولة السلوقية بعد غزو الإمبراطورية الفارسية الأخمينية.

2.القرون الوسطى:

خلال فترة العصور الوسطى، شهدت إيران تدخلات متنوعة من الإمبراطوريات المختلفة، بما في ذلك الخلافة العباسية والمغول بقيادة جنكيز خان في القرن الثالث عشر.

في القرن السادس عشر، دخل الصفويون في صراع مع الإمبراطورية العثمانية مما أدى إلى تدخل أجنبي متكرر، حيث حاولت كلتا القوتين فرض سيطرتهما على المنطقة .

3.القرون الحديثة (القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)

1.الامبراطوريتين الروسية و البريطانية :

في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، شهدت إيران تدخلاً مكثفاً من قبل الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية. هذه الفترة كانت تعرف باسم "اللعبة الكبرى"، وهي صراع جيوسياسي بين الإمبراطوريتين للسيطرة على المناطق الحيوية في آسيا الوسطى

أولا : الإمبراطورية الروسية :

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، خاضت روسيا قيادتين عسكريتين ضد إيران (1826-1828) وأسفر ذلك عن توقيع معاهدة تركمانشاي في 1828. بموجب هذه المعاهدة، فقدت إيران أراضيها في القوقاز للروس.

كان الروس يسعون لتوسيع نفوذهم في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، ما جعل الحدود الشمالية لإيران محط أنظارهم[65].

[65]محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر و الطبع، 2009، ص346

الإمبراطورية الروسية حصلت على امتيازات اقتصادية وسياسية في إيران، منها اتفاقيات لمدّ خطوط السكك الحديدية وتوجيه التجارة.

ثانيا : الإمبراطورية البريطانية :

في أوائل القرن العشرين، أظهرت بريطانيا اهتماماً متزايداً بالنفط الإيراني. في 1901، حصل البريطاني ويليام نوكس دارسي على امتياز لاستخراج النفط في جنوب إيران، مما أدى إلى تأسيس شركة النفط الأنغلو-إيرانية.

بريطانيا كانت مهتمة بضمان السيطرة على موانئ الخليج الفارسي لحماية طرقها البحرية الاستراتيجية، خصوصاً خلال فترة التدافع على المستعمرات في نهاية القرن التاسع عشر.

حاولت كل إمبراطورية توسيع نفوذها من خلال تقديم دعم للنخب الحاكمة في إيران وتوقيع اتفاقيات تجارية وعسكرية.

في عام 1907، وقعت بريطانيا وروسيا "اتفاقية سانت بطرسبرغ" التي قسمت إيران إلى مناطق نفوذ. الشمال كان تحت النفوذ الروسي، والجنوب الشرقي تحت النفوذ البريطاني، فيما بقيت المنطقة المركزية كمنطقة عازلة.

محاولة الشعب الإيراني الحصول على دستور وبرلمان في أوائل القرن العشرين شهدت تدخلات من القوى الأجنبية، حيث رأى الروس والبريطانيون في هذه التحركات تهديداً لمصالحهم. خلال الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911)، سعى الإيرانيون إلى تقليص سلطة الشاه وإقامة نظام دستوري يضمن حقوقهم من خلال تأسيس برلمان. ومع ذلك، عارضت القوى الأجنبية، لا سيما روسيا وبريطانيا، هذه التطورات.

روسيا، التي كانت لها مصالح استراتيجية في شمال إيران، وبريطانيا، التي كانت تسعى للحفاظ على نفوذها في منطقة الخليج الفارسي والسيطرة على الموارد النفطية، تدخلتا لمنع تنفيذ الإصلاحات الدستورية. أرسلت روسيا قوات عسكرية لدعم الشاه محمد علي شاه في قمع الثورة، وأدى هذا التدخل إلى إلغاء الدستور وقصف البرلمان عام 1908.

من ناحية أخرى، كانت بريطانيا، رغم ادعائها دعم الإصلاحات الدستورية، مهتمة بالحفاظ على استقرار النظام بما يخدم مصالحها النفطية والتجارية. في عام 1907، وقعت بريطانيا وروسيا اتفاقية لتقسيم إيران إلى مناطق نفوذ بينهما، مما عرقل بشكل كبير جهود الإيرانيين لتحقيق السيادة الوطنية والإصلاح الدستوري[66].

هذه التدخلات الأجنبية أدت إلى إحباط محاولات الإيرانيين لبناء نظام سياسي أكثر عدالة واستقلالية في تلك الفترة، واستمرت هذه التأثيرات في تشكيل السياسة الإيرانية لعقود لاحقة

تم منح امتيازات اقتصادية واسعة النطاق للقوى الأجنبية، مثل الامتياز البترولي لعام 1901 والذي أعطى بريطانيا حقوقاً كبيرة في استغلال النفط الإيراني. هذا الامتياز، الذي

[66] محمد مراد، مرجع سابق، 237.

منحه شاه إيران مظفر الدين شاه للقنصل البريطاني وليام نوكس دارسي، سمح للشركات البريطانية بالبحث عن النفط واستغلاله في معظم أنحاء إيران. بموجب هذا الاتفاق، كانت بريطانيا تحصل على حصة كبيرة من الأرباح النفطية الإيرانية، مما أعطاها نفوذاً كبيراً في الاقتصاد والسياسة الإيرانية. هذا الامتياز لعب دوراً كبيراً في العلاقات الإيرانية البريطانية وأثار العديد من النزاعات السياسية والاقتصادية على مدى العقود التالية.

4.الحرب العالمية الثانية و ما بعدها :

ا.الغزو الأنجلو-سوفيتي لإيران عام 1941 :خلال الحرب العالمية الثانية، غزت قوات الحلفاء إيران لضمان الوصول إلى النفط والسكك الحديدية وتأمين الإمدادات لروسيا السوفيتية. هذا أدى إلى خلع رضا شاه وتولي ابنه محمد رضا بهلوي العرش.

ب.الانقلاب على مصدق 1953 :في عام 1953، حدث انقلاب مدعوم من قبل المخابرات الأمريكية والبريطانية (عملية أجاكس) ضد الحكومة المنتخبة برئاسة محمد مصدق بعد محاولته تأميم صناعة النفط. أدى الانقلاب إلى تعزيز حكم الشاه محمد رضا بهلوي المدعوم من الغرب.

المطلب الثاني : الملف النووي

يعتبر الملف النووي السبب الرئيسي وراء التدخلات الأجنبية في السياسة الإيرانية الا انه بالنسبة لإيران فإن السعي إلى امتلاك التكنولوجيا النووية وتطوير الصواريخ الباليستية يعزز طموحاتها في فرض نفوذها الإقليمي، ويدعم رؤيتها لاستعادة مكانتها كقوة عظيمة في الشرق الأوسط، ممتدة إلى الهند واليونان، ومؤثرة في بنية النظام الإقليمي والعالمي.
وفقًا لمجلة جينز الأسبوعية البريطانية للدفاع، بدأت إيران في عام 1984 البحث بشكل جدي عن الحصول على السلاح النووي، كنتيجة للتوترات والتطورات التي حدثت خلال الحرب بينها وبين العراق. وقد أدت هذه التطورات إلى تحولات كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية. وقامت الحكومة الإيرانية، بقيادة علي أكبر هاشمي رافسنجاني، رئيس البرلمان السابق، بدعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية واتخذت قرارًا بمواصلة بناء المحطات النووية. ومع ذلك، اختارت هذه المرة الاعتماد على مصادر غير غربية مثل الصين، والتي وقعت معها بروتوكولًا للتعاون النووي في عام 1985[67].

وفي عام 1986، أعلن الرئيس الإيراني الأسبق آية الله الخميني عن التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية من خلال أربعة مجالات رئيسية:

1.توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول غير الغربية:ركزت إيران على تعزيز التعاون النووي مع دول مثل الأرجنتين، الصين، كوريا الشمالية، باكستان، والهند. على سبيل المثال، وقعت إيران اتفاقية مع باكستان في عام 1986 للتعاون في المجالات النووية

[67]عمر كامل حسن، النظام شرق اوسطي و تاثيره على الامن المائي العربي، دمشق: دار رسلان للطباعة و النشر،2008، ص58.

العسكرية، وأخرى مع الأرجنتين في عام 1987 للحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب غير المخصص للأغراض العسكرية لمفاعل طهران التجريبي[68].

2.توسيع البنية التحتية النووية داخل البلاد: قامت إيران بافتتاح مركز جديد للأبحاث النووية في مدينة أصفهان، بالإضافة إلى محاولاتها المستمرة للحصول على مفاعلات نووية من جهات مختلفة أو تجميعها على مراحل متعددة.

3.تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي: عملت الحكومة الإيرانية خلال هذه المرحلة على إعادة علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا البلاد بعد الثورة، كما أرسلت العديد من الأخصائيين النوويين إلى الخارج لتلقي تدريب عملي متقدم. لعبت باكستان دوراً هاماً في هذا المجال من خلال إشراك العلماء الإيرانيين في برنامجها النووي، وتقديم معلومات هامة حول بناء الأسلحة النووية عبر تدريب عملي في مفاعل كاهوتا الباكستاني.

4.تحفيز مجالات البحث والتطوير في المجال النووي: استمرت إيران في دفع حدود البحث والتطوير فيما يتعلق بالقدرات النووية، مشددة على أهمية الابتكار والتقدم التكنولوجي في هذا المجال

ومع حلول عام 1990، قامت الحكومة الإيرانية برئاسة هاشمي رافسنجاني بإعادة فتح شركة كرافت ورك لاستكمال مشروع بوشهر النووي، الذي تضمن ثلاثة مشروعات. كان أحد هذه المشروعات قد اكتمل بنسبة 90%، والآخر بنسبة 50% قبل أن تدمرهما الحرب العراقية الإيرانية.

في هذه المرحلة، تغيرت مواقف الدول الغربية تجاه الملف النووي الإيراني، حيث بدأت هذه الدول في ممارسة ضغوطات على إيران والدول المتعاقدة معها، بحجة أن مشروع بوشهر يمتلك قدرة كبيرة تمكنه من توليد ما يقارب 23 كيلوغراماً من البلوتونيوم سنويًا، وهو ما يكفي لتطوير أسلحة نووية إيرانية.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية الحرب على العراق في أوائل عام 1991، عملت إيران على تطوير برنامجها النووي، مستغلة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من جهة، والفوضى التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى. استفادت إيران من هذه المستجدات للحصول على كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب، مما سهل تسريع برنامجها النووي. وتم ذلك عبر توقيع اتفاقية مع روسيا في 8 يناير 1995، تضمنت تزويدها بمفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر.

أدت هذه التطورات إلى تصاعد الشكوك الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، وتأكدت هذه الشكوك في عام 2002 عندما أعلنت الولايات المتحدة أن إيران تمتلك مواقع نووية لم

[68] عمر كامل حسن، مرجع سابق، ص 70..

تصرح بها للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واكتسبت هذه المزاعم قدرا من المصداقية من خلال صور الأقمار الصناعية الأمريكية التي أظهرت أن إيران أقامت جدرانا إسمنتية سميكة تحت الأرض لإقامة منشأتين تحت الأرض لضمان السرية وحمايتهما من أي هجمات معادية[69].

هذا الوضع أدى إلى انتقال الشكوك من مرحلة الاتهامات غير المثبتة إلى مرحلة الاتهامات الصريحة المدعومة بأدلة عملية. ورغم ذلك، ومنذ أواخر عام 2002، انتهجت إيران أسلوب الإنكار لمواجهة هذه الاتهامات، في محاولة للحفاظ على إنجازاتها في برنامجها النووي. وخلال النصف الثاني من عام 2003، ركزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من القوى الدولية مطالبتها لإيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح للمفتشين الدوليين القيام بعمليات تفتيش مفاجئة للمواقع النووية المشتبه بها. ومع ذلك، فشلت الوكالة الدولية في إقناع إيران بوقف أنشطتها للحصول على الوقود النووي، وقررت إيران استئناف تطوير برنامجها في 21 أكتوبر 2003 تحت قيادة أحمدي نجاد.

وكنتيجة لذلك، تم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في 8 مارس 2006، والذي منح إيران مهلة حتى 28 أبريل لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. إلا أن الرد الإيراني جاء على لسان أحمدي نجاد في 11 أبريل 2006، حيث قال: "إنني أعلن رسمياً انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية."

استجابة لهذه التطورات، لجأت مجموعة (1+5)، المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا، إلى تقديم تحفيزات لإيران، متضمنة مساعدات لبناء مفاعلات تعمل بالماء الخفيف إذا علقت تخصيب اليورانيوم. ولكن إيران لم تستجب لهذه التحفيزات، ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1696 الذي أمهل إيران حتى 31 أغسطس 2006 لتعليق جميع الأنشطة النووية ذات الصلة بالتخصيب. ولكن محمد سعدي، رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، رد قائلاً: "من المستحيل تعليق تخصيب اليورانيوم بعد التقدم العلمي الذي أحرزه العلماء الإيرانيون."

أكدت إيران على رفضها للضغوطات الدولية وأصرت على أن تطوير برنامجها النووي هو حق سيادي لا يمكن التراجع عنه. ففي 9 أبريل 2007، أعلن الرئيس أحمدي نجاد دخول بلاده مرحلة التصنيع النووي، معلناً الانتهاء من نصب 3000 جهاز طرد مركزي في منشأة نطنز. كما كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، رضا آغازاده، أن برنامج بلاده لا يقتصر فقط على نصب 3000 جهاز طرد مركزي، بل تخطط إيران لنصب وتشغيل 50 ألف جهاز خلال خمس سنوات.

إن إصرار إيران على المضي قدمًا في برنامجها النووي جعلها تتعرض لسلسلة من العقوبات، من بينها قرار مجلس الأمن رقم 1803 في 3 مارس 2008، الذي طالب فيه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، بأن تقدم إيران تقريرًا في

[69] دفيد هويل و كارول نخلة، المازق و الحلول البديلة للطاقة، ترجمة ايمن الايوبي ، بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2008، ص36

غضون 30 يومًا عن وقف عملية تخصيب اليورانيوم. ومع ذلك، لم تقدم الحكومة الإيرانية أجوبة على الأسئلة المثارة حول الأبعاد العسكرية لبرنامجها النووي، بل قامت في 17 مايو 2010 بتوقيع اتفاق مع كل من تركيا والبرازيل لنقل اليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 3.5% إلى تركيا لمبادلته بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة 20%. وهذا الاتفاق أكد إصرار إيران على امتلاك القدرات النووية.

تعود أسباب الانتشار النووي على المستويين الدولي والمحلي إلى الروابط التي تحكم النظام الدولي وتوزيع القوى بين أقطابه. يشمل هذا التوزيع القوى الفاعلة المختلفة من دول إلى منظمات دولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية أو أفراد. جميع هذه العوامل تجعل الظواهر الدولية خاضعة للتجاذبات المصلحية بين الأطراف المختلفة في النظام الدولي. تاريخيًا، سادت فرضيتان رئيسيتان تتعلقان بأسباب وأهداف ودوافع الانتشار النووي:

1. **الفرضية الأولى** :ركزت على التطور التكنولوجي باعتباره القوة الدافعة وراء الانتشار النووي. وفقًا لهذه الفرضية، فإن الدول، نظرًا للتطور التكنولوجي، أصبحت قادرة على إنتاج الأسلحة النووية في وقت قصير. ومع ذلك، تواجه هذه الفرضية انتقادات عديدة، منها أن حوالي 50 دولة تستطيع تقنيًا بناء قنبلة نووية، ولكن لا توجد سوى 9 دول تمتلك فعليًا أسلحة نووية.
2. **الفرضية الثانية** :تقوم على ديناميكيات الانتشار النووي، والتي لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم دوافع الدول لامتلاك التكنولوجيا النووية، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو قومية.

إيران، بنشاطها النووي، لا تخرج عن هذا الإطار، حيث تحركها مجموعة من الدوافع والأهداف، سواء كانت معلنة أو غير معلنة، للبحث عن تطوير تكنولوجيتها النووية. في هذا السياق، سنحاول في هذا المبحث معالجة الدوافع والأهداف الإيرانية من البحث عن تطوير ملفها النووي

إن الطموحات النووية الإيرانية تنبع من سعي دائم للسيطرة الجغرافية، حيث ترى إيران في الصواريخ الباليستية النووية وسيلة لضمان قدرتها على التأثير السياسي في المنطقة، وتعزيز مكانتها سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي. فالسلاح النووي، من وجهة النظر الإيرانية، يمنحها قدرة أكبر على التفاوض لتحقيق الهيمنة ويمكنها من تبني استراتيجية المجال الحيوي التي تسمح لها بلعب دور مؤثر وفاعل في المناطق المجاورة وتحقيق تأثير أوسع في السياسات الإقليمية والدولية.[70]

تملك إيران العديد من المنشآت النووية المهمة، منها:

[70] ادورد سعيد، استشراف المفاهيم الغربية للشرق ، القاهرة: رؤية للنشر و التوزيع ،2006،ص520.

مجمع أصفهان التكنولوجي النووي (Esfahan Nuclear Technology Center): وقعت إيران اتفاقًا مع فرنسا في عام 1975 لبناء مركز البحوث النووية في أصفهان، بهدف توفير التدريب للعاملين لتشغيل مفاعل بوشهر الذي كان يُبنى في ذلك الوقت من قبل شركة ألمانية. تم بناء المجمع بمساعدة صينية وافتتح في عام 1984. يُعد هذا المجمع اليوم أكبر مركز لبحوث إيران النووية، ويعمل فيه حوالي 3000 عالم تابع لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

يحتوي هذا المجمع على مفاعلين نوويين:

- الأول :وهو مفاعل أبحاث من أصل صيني بسعة 27 ميغاواط، يستخدم كمصدر للنيوترونات. أكملت الصين بناء هذا المفاعل في عام 1992.

- الثاني :تم افتتاحه في عام 1994، ويستخدم لأغراض بحثية وتدريب المهندسين.

2.مجمع بوشهر النووي:(Bushehr Nuclear Complex)

- الموقع :يقع مجمع بوشهر على الساحل الشرقي للخليج العربي، على بعد حوالي 11 ميلاً جنوب شرقي مدينة بوشهر.

- فكرة الإنشاء :صاحب فكرة الإنشاء هو الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1975. بدأت عملية البناء تحت القيادة الألمانية، لبناء محطة طاقة نووية تشمل مفاعلين نوويين.

- التوقف والانقطاع :انسحبت ألمانيا من المشروع في يوليو 1979 بعد الثورة الإيرانية، وكانت قد أتمت 50% من إنشاء المفاعل الأول و85% من المفاعل الثاني.

- الاتفاق مع روسيا :اتفقت الحكومة الإيرانية مع الحكومة الروسية على استكمال بناء محطة توليد الكهرباء في 25 أغسطس 1992، وكان من المقرر أن يُنهى العمل في عام 2001، إلا أن المحطة من المفترض أن تبدأ العمل في نهاية عام 2010.

- أسباب القلق الأمريكية من مشروع بوشهر النووي:

الأسلحة النووية :يمكن لمحطة بوشهر النووية أن تساعد إيران في الحصول على أسلحة نووية من الدرجة الأولى.

اكتساب المهارات :ستحصل إيران على مهارات نووية قيمة، بالإضافة إلى تدريب علماء نوويين.

تطوير الوقود النووي :يمكن استخدام هذه المحطة كذريعة لتطوير الوقود النووي، وتخصيب وتصنيع اليورانيوم[71].

[71] دفيد هويل و كارول نخلة، مرجع سابق، ص36

نقل المعلومات :قد تُستخدم المحطة كغطاء لنقل معلومات وتكنولوجيا حساسة بشكل غير مشروع للعلماء الإيرانيين، مما قد يسمح لدول أخرى باكتساب تكنولوجيا نووية.[72]

مجمع آمير آباد في طهران:

- الموقع والتأسيس :يقع في ضواحي آمير آباد في العاصمة طهران، تأسس في عام 1967 ويديره منظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

- الأهمية :يُعتبر هذا المجمع مركزاً متقدماً في مجال البحث والتطوير في دورة الوقود النووي، وإنتاج الموليبدينوم -99 (99Mo) والنظائر المشعة.

- الخدمات :يوفر مجموعة واسعة من خدمات المختبرات لإنتاج الوقود النووي ويعتبر من بين أفضل وأحدث المرافق في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وجميع مراكز البحوث في إيران.

- المرافق الرئيسية:

- المختبرات النووية الطيفية :تتضمن مختبرات لقياس أشعة غاما، وجسيمات ألفا أو أشعة ألفا.

- مختبر الكربون المشع.

- مختبرات التحليل الآلي :تتكون من الأشعة فوق البنفسجية، الأشعة تحت الحمراء، الامتصاص الذري، التحليلات الحرارية، وقسم الفيزياء.

ملخص لمرافق مختبرات الأبحاث:

- المختبرات النووية الطيفية :لقياس وتحليل الأشعة المشعة المختلفة.

- مختبر الكربون المشع :لقدرة متقدمة على تحليل الكربون بكفاءة.

- مختبرات التحليل الآلي :تشمل تقنيات مختلفة مثل الأشعة فوق البنفسجية، الأشعة تحت الحمراء، الامتصاص الذري، والتحليلات الحرارية، مما يشير إلى تجهيزات متطورة لدعم أبحاث الوقود النووي.

تُعد هذه المرافق ضرورية لدعم وتحقيق أهداف إيران في تطوير البنية التحتية النووية، وتمثل جزءاً أساسياً من مجمل جهودها في تعزيز قدراتها النووية.[73]

4- محطة نطنز:(Natanz)

[72] ادورد سعيد،مرجع سابق،ص522.

[73] عبلة مزوزي، الثقل الاسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الاسيوية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسة و الاقتصادية ،برلين'2018 ، ص40

خلال مؤتمر صحفي صادر عن مكتب ممثل المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في واشنطن، في منتصف أغسطس 2002، تم الكشف عن وجود منشأة نووية سرية في نطنز. وأشارت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أيضاً إلى الموقع تحت اسم "كاشان". أظهرت الصور المأخوذة عبر الأقمار الصناعية في ديسمبر 2002 مؤشرات على استخدام المنشأة في عمليات تخصيب اليورانيوم بواسطة تقنية الطرد المركزي. زار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، الموقع في 21 فبراير 2003، وأفاد بوجود 160 جهاز طرد مركزي جاهز للعمل و1000 قيد الإنشاء في الموقع. حالياً، يقدر عدد أجهزة الطرد المركزي في نطنز بحوالي 7000 جهاز، منها 5000 جهاز لإنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب.

- الموقع :تقع على بعد حوالي 150 كم من أصفهان.

المكونات:

- المحطة الأولى :مصنع تخصيب الوقود التجريبي.

- المحطة الثانية :محطة إثراء الوقود، وتحتوي على جهاز للطرد المركزي.

- منشأة تحت الأرض :تحتوي محطة نطنز على مرفق أو منطقة تحت سطح الأرض بعمق 8 أمتار

5.منشأة آراك:(Arak)

تقع على بعد حوالي 150 كم جنوب طهران وتحتوي على مفاعل أبحاث يعمل بالماء الثقيل بقدرة 40 ميغاواط. تقع المنشأة في منطقة خونداب بالقرب من آراك، وبدأ إنشاؤها منذ وقت مبكر من عام 1996 أو 1998، وكان من المخطط أن ينتهي البناء في منتصف 2013. تصر الجهات الرسمية الإيرانية على أن الهدف من المنشأة هو إنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى إنتاج النظائر الطبية المشعة، واستخدامها للأغراض الصناعية والزراعية والبحث العلمي.

- الموقع :حوالي 150 كم جنوب طهران.

-المكونات:

- مفاعل أبحاث :يعمل بالماء الثقيل بقدرة 40 ميغاواط.

- الغرض :إنتاج النظائر الطبية المشعة، الكهرباء، والأغراض الصناعية والزراعية.[74]

المطلب الثالث:التدخل الأمريكي

1.خلفية العلاقات بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية :

[74] عبلة مزوزي، مرجع سابق،ص75.

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية تقلبات كبيرة منذ عشرات السنين، بدءاً من عهد الشاه مروراً بالثورة الخمينية وتأسيس الجمهورية الإسلامية. بعد الثورة الإسلامية، اتسمت العلاقات بين البلدين بالعداء، حيث حمّل الخميني الولايات المتحدة مسؤولية تخلف البلاد والتدهور الاقتصادي الذي حدث في عهد الشاه محمد رضا بهلوي. في المقابل، وصفت الولايات المتحدة إيران كعدو للنظام الدولي، حيث أدرجها الرئيس جورج بوش ضمن "محور الشر" في عام 2002.

مع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة في عام 2009، أكد على ضرورة التعامل مع العالم، وخاصة الدول الإسلامية التي لا تزال تعاني من آثار السياسات الأمريكية التي يزعم أنها جلبت الحروب والبؤس بدلاً من الديمقراطية والازدهار. وكان التغيير في خطاب السياسة الخارجية الأمريكية أحد أهم الأسباب التي دفعت المحادثات بين إيران ومجموعة 5+1، حيث عمل أوباما على إجراء حوار مع إيران من أجل إبرام الاتفاق النووي ووضع أسس لتحسين العلاقات المتوترة.

في مايو 2009، صرح روبرت غيتس، وزير الدفاع الأمريكي السابق، بإمكانية التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة. وعند اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية في عام 2011، برز التعاون الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في الخليج العربي. حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم في الخليج. كما انخرط زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "قادة الديمقراطية" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران[75].

تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام إيران، خصوصاً فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني. حيث نشرت مؤسسة راند تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الخيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تحولاً في الرؤية الأمريكية تجاه احتواء إيران، حيث تضمن اعترافاً ضمنياً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر تقديم الحوافز لإقناعها بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، وتخفيف العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري.[76]

[75] حجاب عبد الله، السياسة اقليمية يران في آسيا الوسطى و الخليج، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص75.

[56] أحمد المقداد محمد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية-العربية ، لمجلد40، العدد الثاني،2013،ص6.

تلقت العلاقات الأمريكية الإيرانية دفعة قوية مع فوز حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية وتبنيه سياسة دبلوماسية منفتحة على الغرب، حيث لعب تغيير لغة الخطابات الإيرانية مع الغرب دوراً في تهيئة الأجواء لتحسين العلاقات بين البلدين.

جاء التقارب الأمريكي الإيراني مدفوعاً بدوافع محددة لكلا الطرفين. على الجانب الإيراني، طرح الرئيس حسن روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية رؤية "الانخراط البناء" لتحسين علاقات بلاده مع الغرب، وخصوصاً مع الولايات المتحدة. هذه الرؤية تتماشى مع مفهوم "المرونة البطولية" الذي أعلنه المرشد الأعلى علي خامنئي، والذي يهدف إلى تحقيق المصالح التالية لإيران:

1. ضمان حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك حقاً غير قابل للتفاوض.
2. تأمين نفوذ إيران في المناطق الحيوية المتوترة مثل العراق وأفغانستان.
3. تأكيد دور إيران كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في الملف السوري.

تجتمع هذه الأهداف لتحقيق المصلحة القومية العليا لإيران، وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية ذات نفوذ يوازن النفوذ الأمريكي في المنطقة.

من الجانب الأمريكي، تشير تصريحات كبار المسؤولين إلى أن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذا التقارب إلى تحقيق ما يلي:

1. ضمان أن تكون إيران غير نووية، بحيث لا تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة.
2. منع إيران من تغيير موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط بطريقة تخرج عن السيطرة الأمريكية.

بالتالي، تقوم استراتيجية إدارة أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، بشرط أن تتخلى عن الغموض حول برنامجها النووي .

2.الاتفاق النووي :

الاتفاق النووي مع إيران، المعروف رسميًا باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة " (JCPOA)، هو اتفاق تاريخي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة الـ P5+1 (الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا) والاتحاد الأوروبي. يهدف الاتفاق إلى تقييد البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران. فيما يلي تفاصيل مهمة حول هذا الاتفاق:

1.الخلفية والمفاوضات

المفاوضات الطويلة :بدأت المفاوضات النووية مع إيران في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن المحادثات المكثفة التي أدت إلى الاتفاق النووي بدأت بوتيرة أقوى في عام 2013 بعد انتخاب حسن روحاني رئيسًا لإيران.

2-الشروط الأساسية للاتفاق

ا.تقييدات على تخصيب اليورانيوم :وافقت إيران على تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تزيد عن 3.67%، وهي نسبة أقل بكثير من تلك اللازمة لصنع سلاح نووي. كما وافقت على تقليص مخزونها من اليورانيوم المخصب.

ب.تقليص أجهزة الطرد المركزي :وافقت إيران على تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم من نحو 19،000 إلى 6،104 أجهزة.

ت.تحويل المنشآت النووية :وافقت إيران على تحويل منشأة فوردو إلى مركز للبحوث العلمية السلمية وتقليص نطاق عمل مفاعل أراك لإنتاج البلوتونيوم.

3-التخفيف من العقوبات

رفع العقوبات الاقتصادية:في مقابل التزامات إيران النووية، وافق المجتمع الدولي على رفع عدد كبير من العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران، مما أدى إلى تحفيز الاقتصاد الإيراني عبر استعادة الاتصال بالنظام المالي الدولي وزيادة صادرات النفط.

4- الأحداث الرئيسية بعد الاتفاق

توقيع الاتفاق :تم توقيع الاتفاق في 14 يوليو 2015 ودخل حيز التنفيذ في 16 يناير 2016.

الانسحاب الأمريكي :في مايو 2018، أعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، واصفًا إياه بأنه "كارثي" وغير كافٍ لكبح الأنشطة النووية الإيرانية والحد من نفوذها الإقليمي.[77]

3.اعادة فرض العقوبات

ا.العقوبات الاقتصادية :أعادت إدارة ترامب فرض العقوبات التي كانت مفروضة سابقًا وأضافت عقوبات جديدة تستهدف قطاعات النفط، المصارف، والشحن البحري الإيراني، بهدف خنق الاقتصاد الإيراني وإجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات بشروط جديدة.

[77]حجاب عبد الله، السياسة اقليمية يران في آسيا الوسطى و الخليج، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص100.

ب.تأثير العقوبات :أدت هذه العقوبات إلى تراجع حاد في صادرات النفط الإيرانية وانكماش اقتصادي كبير، مما زاد من الضغوط الداخلية على الحكومة الإيرانية.

4-سياسة "الضغط الأقصى"

الضغط الأقصى :تبنت إدارة ترامب سياسة "الضغط الأقصى" لزيادة العزلة الاقتصادية والسياسية لإيران، بهدف إجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، وقف دعمها للجماعات المسلحة في المنطقة، وتغيير سلوكها الإقليمي.

5.التوترات العسكرية :أدت هذه السياسة إلى زيادة التوترات العسكرية، بما في ذلك حوادث احتجاز ناقلات النفط، الهجمات على المنشآت النفطية في السعودية (التي اتهمت الولايات المتحدة إيران بالضلوع فيها)، وإسقاط إيران لطائرة استطلاع أمريكية بدون طيار.

6-اغتيال قاسم سليماني

الاغتيال :في يناير 2020، أمر ترامب بتنفيذ غارة جوية أسفرت عن مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، بالقرب من مطار بغداد.

ردود الفعل :أثار هذا الحدث ردود فعل غاضبة في إيران وتصعيدًا في التوترات الإقليمية. ردت إيران بشن هجمات صاروخية على قواعد عسكرية أمريكية في العراق، مما زاد من احتمالات نشوب نزاع مسلح واسع النطاق.

7-الدعم للمعارضة الإيرانية

التصريحات والدعم :دعمت إدارة ترامب بشكل علني الاحتجاجات الشعبية في إيران، وانتقدت الحكومة الإيرانية على قمعها للمتظاهرين وانتهاكات حقوق الإنسان.

منظمات المعارضة :تم تقديم دعم معنوي ومادي لبعض منظمات المعارضة الإيرانية في الخارج، مما زاد من الضغوط على النظام الإيراني.[78]

8-النتائج والتأثيرات

ا.التأثير الاقتصادي :أدى إعادة فرض العقوبات إلى تدهور حاد في الاقتصاد الإيراني، حيث شهدت العملة الإيرانية انهيارًا كبيرًا وارتفاعًا في معدلات التضخم والبطالة.

[78]محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017- 2018،ص89.

ب.التوترات الإقليمية :زادت التوترات بين إيران وجيرانها في الخليج العربي، وكذلك مع الولايات المتحدة، مما أثر على استقرار المنطقة بشكل عام.

ت.السياسة الداخلية الإيرانية :أدت هذه السياسات إلى تعزيز موقف الفصائل المتشددة داخل النظام الإيراني، التي استغلت التهديدات الخارجية لتبرير سياساتها القمعية وتقييد الحريات.

مثّل التدخل الأمريكي في إيران خلال فترة ترامب فصلًا جديدًا من التصعيد والتوترات في العلاقات بين البلدين، مع آثار واسعة على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة.

المبحث الثاني : تاثير التحولات الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية

تشهد السياسة الخارجية الإيرانية تأثراً كبيراً بالتحولات الإقليمية والدولية، حيث تسعى طهران إلى استغلال التغيرات في موازين القوى لتعزيز نفوذها ومصالحها. تتبنى إيران استراتيجية التكيف مع التحديات والفرص الناشئة، مثل تعزيز العلاقات مع القوى المناوئة للولايات المتحدة كروسيا والصين، والانخراط في الحوار الإقليمي لتهدئة التوترات. هذه التحولات تُمكّن إيران من مناورة الضغوط الدولية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية

المطلب الأول :

توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في ظل التحولات الدولية

تشهد الساحة الدولية تحولات متسارعة مع تحول المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى إلى مرحلة من الصدام والصراع. تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مكانتها المهيمنة في النظام الدولي، مما أدى إلى تفاقم الصراع مع كل من روسيا التي تعيد بناء قوتها والصين الطموحة. هذا التنافس والصراع دفع نحو ترميم التحالفات القديمة وإنشاء أخرى جديدة، مما وفر بدوره فرصة أمام القوى الصغيرة والمتوسطة لتعزيز مصالحها وتنويع شراكاتها وتحريك سياساتها.

كانت إيران، التي تواجه ضغوطًا وعقوبات أمريكية، من بين الدول التي رأت في هذه البيئة المتغيرة فرصًا لتعزيز مصالحها وإظهار التحدي للهيمنة الأمريكية التي تعتبرها غير عادلة.[79]

البداية كانت مع توجيهات ما بعد الثورة الإسلامية عام 1979 التي أدت إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية الإيرانية. الدولة الجديدة، بقيادة رجال الدين، تبنت نهجًا أيديولوجيًا قائمًا على تصدير الثورة الإسلامية ودعم الحركات الثورية والمقاومة الإسلامية في جميع أنحاء العالم. هذا النهج وضع إيران في مواجهة مستمرة مع الولايات المتحدة وحلفائها في

[79]ضاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران إتجاه دول الجوار ، العربي للتوزيع زالاشهار، د-ب،د-ط،2012، ص42.

المنطقة، مثل السعودية وإسرائيل. انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018 وتصاعد التوترات بين البلدين دفع إيران إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها وتوجهاتها.[80].

1.التوجهات نحو التحالفات الآسيوية:تتجه السياسة الخارجية الإيرانية في السنوات الأخيرة نحو تعزيز التحالفات الآسيوية كجزء من استراتيجية متوازنة تهدف للتكيف مع التحولات الدولية وتقليل الاعتماد على الغرب، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضتها الولايات المتحدة. تحليل التوجهات الإيرانية نحو آسيا يتطلب النظر إلى مجموعة من العوامل والمستويات التي تؤثر في هذا السياق.

ا.الشراكة الاستراتيجية مع الصين:تحتل الصين موقعًا مميزًا في استراتيجية إيران التوجهية نحو آسيا. البلدان وقّعا في مارس 2021 اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة لمدة 25 عامًا، والتي تشمل مجالات متعددة مثل الاقتصاد، الأمن، والطاقة. يهدف هذا الاتفاق إلى جذب استثمارات صينية كبيرة في البنية التحتية الإيرانية، بما في ذلك مشاريع السكك الحديدية، الموانئ، والطاقة. في المقابل، تُعد إيران موردًا مهما للطاقة لتلبية احتياجات الصين المتزايدة. كما أن هذه الشراكة تساهم في تقليل الاعتماد الإيراني على الأسواق الغربية وتعزز القدرات الاقتصادية الإيرانية في مواجهة العقوبات.
ب-التعاون مع روسيا:تُعد روسيا من أهم شركاء إيران الاستراتيجيين في آسيا. التعاون بين البلدين يمتد إلى مجالات عديدة تشمل القطاع العسكري، والسياسة الإقليمية، والطاقة. في سوريا، كان التحالف الإيراني الروسي حاسمًا في دعم نظام بشار الأسد، مما أكد على تقارب الأهداف والتعاون الفعّال. إيران وروسيا تعملان أيضًا على تعزيز التعاون في مجالات الطاقة النووية وصناعة النفط والغاز. التحالف مع روسيا يعزز من موقف إيران على الصعيد الدولي ويوفر لها دعمًا من قوة كبرى في مجلس الأمن.
2-العلاقات مع دول آسيا الوسطى:تسعى إيران لتعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية وتعتبر مفترق طرق جيوسياسي حيوي. تهدف إيران إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول مثل كازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وفتح طرق تجارية جديدة عبر هذه الدول. التعاون في هذا المجال يتيح لإيران توسيع أسواقها وتخطي الحواجز الاقتصادية التي فرضتها العقوبات الغربية.

ا- الانخراط في مبادرة "الحزام والطريق:"تشارك إيران بنشاط في مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، التي تهدف إلى إعادة إحياء طريق الحرير القديم عبر تطوير شبكة من البنية التحتية والمشاريع التجارية التي تربط الصين بالعالم. موقع إيران الاستراتيجي يجعلها[81].

[80]حسنى عبد الحق، استاريجية التدخل الايراني في الشرق الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، 2022/2021، ص100

[81]حسنى عبد الحق، مرجع سابق، ص144.

محطـة هامـة فـي هـذه المبـادرة، ممـا يعـزز مكانتهـا الاقتصـادية ويسـاهم فـي تقويـة شـبكة المواصلات والتجارة الدولية.

ب-العلاقات الاقتصادية مع الهند :الهند تُعد شريكًا اقتصاديًا هامًا لإيران، خاصّـة فـي مجـال الطاقة. كانـت الهند لسنوات طويلـة مستوردًا رئيسيًا للنفط الإيرانـي، وتعمل الدولتان علـى تعزيـز العلاقـات الثنائيـة فـي مجـالات متنوعـة مثـل التجـارة، والاسـتثمارات، والتكنولوجيـا. مشروع ميناء تشابهار، الذي تسعى إيران لتطويره بمساعدة هندية، يُعتبـر بوابـة اسـتراتيجية للتجارة بين الهند وأفغانستان وآسيا الوسطى، ممـا يعـزز التعـاون الاقتصـادي ويـوفر بـدائل لطرق التجارة التقليدية.

ت-منتدى شنغهاي للتعاون :تسعى إيـران للانضـمام الكامـل إلـى منظمـة شـنغهاي للتعـاون، وهـي تحـالف سياسـي، اقتصـادي وأمنـي يضـم دولاً مثـل الصـين، روسـيا، والهنـد. عضـوية إيران في هذه المنظمة ستساهم في تعزيز التحالفات الآسيوية وتـوفر لإيـران منصـة لتعزيـز التعاون الأمني والاقتصادي مع الدول الآسيوية.

التحديات والفرص :بينمـا تسـاعد هذه التحالفـات علـى توسـيع نطـاق التـأثير الإيرانـي، إلا أن هنـاك تحديات تواجـه هذه الاسـتراتيجية، منهـا التعقيدات الجيوسياسية، والتنـافس بين القوى الكبـرى فـي المنطقـة. مـع ذلـك، فـإن الفرص التـي توفرهـا هذه التحالفـات تتجلـى فـي تعزيـز الاسـتثمارات، تحسـين البنيـة التحتيـة، وتوسـيع الأسـواق، ممـا يعـزز مـن قـدرة إيـران علـى مقاومة الضغوط الخارجية.

3-تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع القوى الأوروبية:

تعد العلاقات مع القوى الأوروبية جزءًا مهمًا من السياسة الخارجية الإيرانية، خاصـة فـي ظل التوترات المستمرة مع الولايات المتحدة وعقوباتها الاقتصـادية الصـارمة. تركيز إيـران على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مـع الـدول الأوروبيـة يسـتهدف تحقيـق تـوازن اسـتراتيجي علـى السـاحة الدوليـة، وتخفيـف الضـغوط الاقتصـادية، بالإضـافة إلـى اسـتغلال الفـرص السياسـية والدبلوماسـية. فيمـا يلـي بعـض العوامـل والتوجهـات التـي تبـرز هـذه الديناميكية:

- خطة العمل الشاملة المشتركة:*JCPOA *

الاتفاق النووي الموقع عام 2015 بين إيران ومجموعة "5+1" (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا) كان نقطة تحول في العلاقات مع القوى الأوروبية. الاتفاق هدف إلى كبح برنامج إيران النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية. رغم انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في 2018، ظلت الدول الأوروبية ملتزمة به وسعت للحفاظ عليه. الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، ألمانيا، المملكة

المتحدة) اتخذت خطوات لإنقاذ الاتفاق، مما يبرز أهمية التعاون الدولي والدبلوماسي بين إيران والقوى الأوروبية.[82]

-الآلية المالية "إنستكس:(INSTEX)

في مواجهة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة بعد انسحابها من الاتفاق النووي، أطلقت الدول الأوروبية آلية "إنستكس (Instrument in Support of Trade Exchanges)" كوسيلة لتسهيل التجارة القانونية مع إيران دون الاعتماد على النظام المالي الدولي التقليدي، الذي يخضع للرقابة الأمريكية. تهدف هذه الآلية إلى توفير قناة لتبادل السلع الإنسانية مثل الأدوية والأغذية مع إيران، وتعزيز التعاون التجاري بشكل يتجاوز عوائق العقوبات.

-التعاون الاقتصادي والتجاري:

تولي إيران أهمية كبيرة لتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية، التي تعتبر شريكًا اقتصاديًا قويًا. مع إبرام الاتفاق النووي ورفع بعض العقوبات، شهدت الفترة التي تلت ذلك موجة من الزيارات الدبلوماسية والتجارية الثنائية. العديد من الشركات الأوروبية أعربت عن اهتمامها بإعادة الاستثمار في السوق الإيراني، الذي يمتلك إمكانات كبيرة في قطاعات مثل الطاقة، والتكنولوجيا، والنقل، والصناعة .

-استثمارات البنية التحتية والتكنولوجيا:

إيران تسعى لتعزيز شراكاتها مع الشركات الأوروبية في مشاريع البنية التحتية والتكنولوجيا المتقدمة. مشاريع تطوير النقل العام، وتحديث شبكة الطاقة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية تعتمد بشكل كبير على الخبرة والتكنولوجيا الأوروبية. التعاون مع الشركات الأوروبية يمكن أن يساعد إيران في تحديث بنيتها التحتية، وزيادة كفاءتها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على النفط.

-التعاون الثقافي والعلمي:

العلاقات بين إيران والدول الأوروبية لا تقتصر فقط على الاقتصاد والسياسة. التبادل الثقافي والتعاون الأكاديمي والعلمي يشكلان جزءًا هامًا من هذه العلاقات. البرامج التعليمية المشتركة، والزيارات الأكاديمية، والتبادل الثقافي تسهم في تعزيز الفهم المتبادل وبناء جسور تواصل طويلة الأمد بين الشعوب .

-دعم الحوار الإقليمي:

القوى الأوروبية سعت دائمًا لدعم الحوار الإقليمي في الشرق الأوسط، بهدف تقليل التوترات وحل النزاعات بطريقة سلمية. إيران ترى في هذا الدعم فرصة لتعزيز موقفها

[82] حسنى عبد الحق، مرجع سابق، ص160.

الدبلوماسي والسياسي في المنطقة، من خلال التعاون في مبادرات السلام ومنع التصعيد العسكري. التعاون الدبلوماسي مع القوى الأوروبية يمكن أن يساعد في بناء منصات حوارية تتناول القضايا الإقليمية الحساسة وتعمل على إيجاد حلول دبلوماسية لها[83].

-التحديات والعوائق:

رغم الجهود المبذولة، يواجه تعزيز العلاقات الإيرانية الأوروبية العديد من التحديات. التوترات مع الولايات المتحدة، والضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها واشنطن على الدول والشركات الأوروبية للتخلي عن التعاون مع إيران، بالإضافة إلى الاستقطابات السياسية داخل إيران نفسها، يمكن أن تعوق هذه الجهود. ومع ذلك، سعت الدول الأوروبية للحفاظ على توازن دقيق بين احترام القوانين الدولية والتزاماتها النووية، وبين حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

-الجهود الدبلوماسية المتواصلة:

الدبلوماسية الإيرانية تعمل بشكل مستمر على التواصل مع القوى الأوروبية للتفاوض وحل الأزمات المشتركة، مثل التوترات في الخليج العربي، وبرنامج الصواريخ الباليستية، وحقوق الإنسان. السعي لإقامة جسور تواصل دائم وتفاهم مشترك مع القوى الأوروبية يعتبر جزءًا أساسيًا من استراتيجيات السياسة الخارجية الإيرانية.

4-التفاعلات مع المنظمات الدولية :

التفاعل مع المنظمات الدولية يعد جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها وتعزيز مكانتها الدبلوماسية والاقتصادية في الساحة العالمية. بالنظر إلى علاقة إيران مع مجموعة واسعة من المنظمات الدولية، يمكن تحليل التفاعلات على عدة مستويات، منها:

-الأمم المتحدة:(UN) إيران عضو في الأمم المتحدة وتعتبر الهيئة الدولية لحقوق الإنسان، وجهات النظر السياسية الدقيقة والقرارات الدولية. ومع ذلك، تواجه بعض التوترات مع الكيان الصهيوني والدول الغربية ضمن منظومة الأمم المتحدة. يُظهر تعامل إيران مع هذه المنظمة توازناً بين الاحترام لسلطتها ورفض الانحياز والتدخل الخارجي.

-منظمة الصحة العالمية :(WHO) خاصة في ظل جائحةCOVID-19 ، كانت إيران تعمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية لمكافحة الفيروس وتقديم الدعم الطبي والصحي للمواطنين. هذه التعاونية تعكس التزام إيران بالدعم الدولي للصحة العامة والتعاون مع المنظمات الإنسانية العالمية.

[83] حسنى عبد الحق، مرجع سابق، ص166.

-الوكالة الدولية للطاقة الذرية :(IAEA)إيران تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من استخدام برنامجها النووي لأغراض سلمية فقط، وتقديم التقارير اللازمة للعمل الشفاف والدولي. تتفاوض إيران بانتظام مع الوكالة وتفتح مرافقها لفحص دوري ومفتوح لضمان التزامها بالقواعد الدولية.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة :(UNESCO)إيران تهتم بالتعاون مع UNESCOفي تعزيز التعليم والثقافة والعلوم في البلاد. تقدم إيران دعمًا لبرامج UNESCOالتي تهدف إلى حماية التراث الثقافي والتعليم والأبحاث العلمية.[84]

- **منظمة التجارة العالمية:(WTO)** إيران لديها مراقب حالي لـ WTO وتعمل على الانضمام كعضو كامل. التفاعل مع WTO يهدف إلى تحقيق أهداف تجارية واقتصادية تعزز موقف إيران في السوق العالمية وتعزز التبادل التجاري بين الدول.

-المنظمات الإقليمية:بالإضافة إلى التفاعل مع المنظمات العالمية، تعامل إيران بفعالية مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي-Euro Asian (EAEU)ومنظمة التعاون الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC) لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الجوار.

باجمال تعامل إيران مع المنظمات الدولية يعكس تعهدها بالتعاون الدولي والالتزام بالترتيبات الدولية رغم التحديات التي تواجهها. تستغل إيران المنظمات الدولية كمنصات للتفاوض والتعاون الدولي لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وفي نفس الوقت تلتزم بالقوانين الدولية وتعزز دورها في البيئة الدولية.

بعد تولي إبراهيم رئيس الساداتي الحكم في أغسطس 2021 أضاف مسارات و تغييرات جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية في ظل التحولات الطارئة على الساحة الدولية من بينها:

1-التفاوض مع تأكيد العداء للولايات المتحدة:

أكد خامنئي عدم الثقة بالغرب، مما وضع حداً لأي مساعٍ لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. فقد صرّح المرشد بأن "التفاوض مع العدو لا يعني التصالح والاستسلام". ترجمت حكومة رئيسي هذا الموقف من خلال الامتناع عن التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة لإحياء الاتفاق النووي، مع التأكيد على ضرورة وجود ضمانات تضمن التزام الولايات المتحدة بأي اتفاق، بالإضافة إلى ضمانات للتحقق من الفوائد الاقتصادية للاتفاق.

[84]حسنى عبد الحق، مرجع سابق، ص170.

2.الانخراط والتشدد في المفاوضات النووية:

أبدت إيران موقفًا صارمًا على طاولة المفاوضات، مستغلة الوضع الدولي للمناورة وكسب الوقت. في نفس الوقت، سعت لتحقيق مكاسب تقنية تقربها من العتبة النووية تحت غطاء الدبلوماسية، وضغطت لموازنة الضغوط الأمريكية والغربية، بهدف دفع الولايات المتحدة والغرب لتخفيف مطالبهم والقبول بشروط إيران بشأن إحياء الاتفاق النووي[85].

3-الرفض القاطع للتفاوض حول برنامج الصواريخ الباليستية:

تتخذ إيران موقفًا حازمًا برفض مناقشة أي قضايا أخرى بخلاف الملف النووي، معتبرة ذلك خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه. وقد أكد بيان الحرس الثوري في الأول من أبريل بمناسبة يوم الجمهورية الإسلامية على هذا الموقف، مشيرًا إلى أن "القوة الصاروخية ونفوذ إيران الإقليمي، المرتبطان باسم الحرس الثوري، واللذان طالما كانت تطمع بهما الجبهة الموحدة لأعداء النظام الإسلامي، خاصة نظام الولايات المتحدة الأمريكية، هما الخط الأحمر للشعب الإيراني."

4-الحوار مع القوى الإقليمية المنافسة

تسعى إيران لتهدئة التوترات وتجنب المزيد من التحديات دون التخلي عن طموحها في الريادة الإقليمية وتعزيز نفوذها. اعتمدت إيران الحوار مع القوى الإقليمية، خاصة مع المملكة العربية السعودية، بهدف تخفيف الضغوط عليها ووقف اندفاع الخليج نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل ونقل المواجهة معها إلى الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، تحاول إثناء القوى الإقليمية عن موقفها الرافض للعودة إلى الاتفاق النووي دون إدراج سلوك إيران الإقليمي في المفاوضات. تراهن حكومة رئيسي على أن تحسين العلاقات مع دول الخليج سيقلل من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ويدعم موقف إيران في المفاوضات الجارية.

5-تنشيط دبلوماسية الطاقة

تقدم إيران نفسها كلاعب بارز في سوق النفط العالمية. أكد وزير النفط الإيراني جواد أوجي أن السوق العالمية بحاجة إلى النفط والغاز الإيرانيين، وأن عودة النفط الإيراني يمكن أن تحقق الاستقرار في السوق. شدد أوجي على قدرة إيران على زيادة إنتاج النفط بسرعة وإعادته إلى المستوى الذي كان عليه قبل فرض العقوبات. تأتي أهمية هذا الطرح في ظل أزمة غير مسبوقة في إمدادات الغاز العالمية، حيث تمتلك إيران احتياطيات هائلة من الغاز تتجاوز 34 تريليون متر مكعب، ما يمثل نحو 17.8% من الاحتياطيات العالمية، ويضعها في المرتبة الثانية بعد روسيا. كما تمتلك إيران احتياطيات نفطية كبيرة تُقدّر بنحو 158 مليار برميل، ما يمثل نحو 9% من إجمالي احتياطيات النفط الخام، ويضعها في المرتبة الرابعة عالميًا بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية وكندا. مع توفر مناطق هائلة لم

[85]محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017- 2018،ص50.

تُستكشَف بعد للنفط والغاز، من المتوقع أن تزداد هذه الاحتياطيات. كل هذا يرشح موقع إيران الاستراتيجي لتكون مصدرًا مهمًا للطاقة عالميًا وبتكلفة مناسبة، وهو ما تسعى إيران لتوظيفه لتحقيق عوائد اقتصادية وإستراتيجية تعزز مكانتها ونفوذها دوليًا.

رئيسي وضع خلال فترة ولايته أولوية على تحقيق توازن في علاقات إيران الخارجية، وذلك من خلال تعزيز التعاون مع الدول التي تتنافس مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تنويع مسارات سياسة إيران الخارجية. يهدف رئيسي من هذه الجهود إلى معالجة التحديات التي تواجه إيران بما في ذلك العقوبات الدولية، وتحقيق استقلالية أكبر للبلاد في صنع القرار الخارجي. وبناءً على هذا النهج، قام رئيسي بتوجيه جميع الوزارات والأجهزة الحكومية بالتعاون في تحديد وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة العقوبات الدولية وتنظيم السوق المحلية. كما قرر تشكيل مقر خاص لمكافحة العقوبات، تحت إشراف النائب الأول للرئيس، لتنسيق جهود الحكومة في هذا الصدد وضمان الحفاظ على مصالح البلاد وشرعيتها الداخلية.[86]

توجهت حكومة رئيسي نحو تبني الإجراءات التالية:

أولاً: التوجُّه شرقًا: بمعنى تعزيز العلاقات مع دول الشرق، مثل روسيا والصين والهند، والتي تمثل محورًا مهمًا لتحقيق توازن القوى وتعزيز الأمن القومي لإيران. هذا النهج يسعى إلى التعاون في مجالات متعددة بما في ذلك الاقتصاد، والأمن، والسياسة الخارجية.

ثانياً: سياسة الجوار: توسيع نطاق التعاون والتبادل التجاري مع دول الجوار لإيران بهدف التخفيف من تأثير العقوبات الأمريكية. يتضمن ذلك توقيع الاتفاقيات الثنائية، وتعزيز التجارة، وتطوير العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك التعاون المالي واللوجستي، والتحالفات الاقتصادية المشتركة.

ثالثا: تعزيز النزعة الإقليمية: تمثلت هذه السياسة في انضمام إيران إلى منظمات إقليمية مثل شنغهاي وطلب الانضمام إلى منظمة بريكس، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع تكتل أوراسيا. يهدف ذلك إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الجارة والشركاء الإقليميين.

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية: تركز هذه السياسة على جعل التجارة والاقتصاد أولوية للحكومة الإيرانية على الصعيد الدولي، وذلك من خلال تعزيز الشراكات التجارية مع الدول الجوار وتفعيل اللجان المشتركة وتعزيز التعاون الاقتصادي. يهدف هذا التوجه إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وتنمية العلاقات الثنائية مع الدول الشريكة.

يبدو أن التحولات الدولية لم تؤثر بشكل كبير على سياسة الحكومة الإيرانية بقيادة رئيسي، حيث استمرت السياسة الخارجية في التركيز على الدبلوماسية الحذرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك المفاوضات النووية والحوار مع المنافسين. تؤكد إيران في

[86] محمد سليم حمادي ، مرجع سابق، ص84

هذا السياق على خطوطها الحمراء وتواصل سياسة نشطة للتعاون مع القوى المناوئة للولايات المتحدة، مثل روسيا والصين، بهدف تحسين الأوضاع وتعزيز موقفها التفاوضي.

في هذا السياق، تتبع إيران سياسات تقليدية ومعتمدة على مفهوم المقاومة، والتي نجحت في تطويرها على مدى عقود منذ الثورة. تستخدم إيران هذه السياسات والأدوات التقليدية لتحقيق أهدافها الخارجية دون تغييرات جوهرية، مما يعكس استمرار الثبات على المسار السياسي القائم وعدم الرغبة في التغيير المفاجئ في السياسة الخارجية.[87]

المطلب الثاني :التحولات الجديدة في المنطقة

منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات جديدة ومتسارعة على الصعيدي

السياسي والاقتصادي والاجتماعي و من أبرز هذه التحولات:

1-التحولات السياسية :

أثرت التحولات السياسية في الشرق الأوسط بشكل كبير على المشهد العام للمنطقة خلال السنوات الأخيرة. نمت تيارات سياسية جديدة واستمرت النزاعات السياسية. على سبيل المثال، شهدت بعض الدول تحولات سياسية داخلية هامة، مثل التغييرات في القيادة والإصلاحات الحكومية، كما في السودان والعراق. في السودان، أدى الإطاحة بالرئيس عمر البشير إلى تغييرات كبيرة في النظام السياسي وتوقيع اتفاقات انتقالية بين الجيش وقوى الحرية والتغيير. وفي العراق، استمرت الاحتجاجات الشعبية الداعية للإصلاحات ومكافحة الفساد، مما أدى إلى تشكيل حكومة جديدة.

اولا. اتفاقيات السلام : اتفاقيات سلام بين دول عربية وإسرائيل. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي في المنطقة.

1.اتفاقيات السلام السابقة:

ا.اتفاقية كامب ديفيد:(1978)

كانت اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978 نقطة تحول حاسمة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ممهدة الطريق لأولى محاولات السلام بين دولة عربية رئيسية وإسرائيل. جاءت الاتفاقية نتيجة مفاوضات سرية مكثفة بوساطة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، حيث استضاف رئيس الولايات المتحدة كلًّا من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن في منتجع كامب ديفيد. على مدار 12 يومًا من المفاوضات المكثفة، نجح القادة في التغلب على سنوات من العداء والصراع للوصول إلى اتفاق تاريخي.

[83]محمد سليم حمادي ، مرجع سابق، ص90.

من خلال هذه المحادثات، توصلت الأطراف إلى إبرام اتفاقيتين رئيسيتين: الأولى هي اتفاقية "إطار للسلام في الشرق الأوسط" والتي وضعت الأسس لحل شامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الثانية فهي "إطار لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل"، والتي ركزت على قضايا محددة بين مصر وإسرائيل، مثل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من شبه جزيرة سيناء وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين[88].

تنص الاتفاقية أيضًا على التزام مصر بالاعتراف بإسرائيل ووقف جميع الأعمال العدائية ضدها، مقابل استعادة سيناء بشكل كامل. علاوة على ذلك، تضمنت الترتيبات الأمنية شروطًا متفقًا عليها لضمان أن تكون سيناء منطقة منزوعة السلاح لضمان السلام والاستقرار في المنطقة.

اتفاقية كامب ديفيد، الموقعة في 17 سبتمبر 1978، واجهت العديد من التحديات الداخلية والإقليمية. فقد لقيت رفضًا واسعًا من معظم الدول العربية والفلسطينيين، الذين شعروا بأن الاتفاقية تجاهلت حقوق الفلسطينيين بشكل كاف. داخليًا، واجه السادات انتقادات حادة من بعض القوى السياسية والشعبية في مصر، ما أدى إلى عزلة مصر عن باقي العالم العربي لفترة من الزمن.

على الرغم من هذه التحديات، أُبرمت معاهدة السلام الرسمية بين مصر وإسرائيل في مارس 1979، معترفًا بها كأول معاهدة سلام بين إسرائيل وأي دولة عربية. لقد أحدثت الاتفاقية تغييرات جذرية في المشهد السياسي في الشرق الأوسط، وأسست نموذجًا لحل النزاعات من خلال المفاوضات السلمية، رغم عدم تحقيقها تسوية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي المستمر.

لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا كوسيط، حيث قدمت دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا لكلا الجانبين لضمان التزامهم بالاتفاقية. ومن منظور تاريخي، تُعتبر اتفاقية كامب ديفيد خطوة جريئة نحو السلام في منطقة تمزقها الصراعات، لكنها أظهرت أيضًا تعقيدات وتحديات تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ب.اتفاقية وادي عربة(1994) :

اتفاقية وادي عربة، الموقعة في 26 أكتوبر 1994، تعتبر حدثًا محوريًا في تاريخ العلاقات الأردنية الإسرائيلية، حيث وضعت نهاية لحالة الحرب الرسمية بين البلدين التي امتدت منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948. تم توقيع الاتفاقية في منطقة وادي عربة الحدودية، بحضور الملك حسين بن طلال، ملك الأردن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، تحت رعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. جاءت الاتفاقية نتيجة لعملية تفاوض شاقة

[88]محمد سليم حمادي ، مرجع سابق، ص90.

ومكثفة، استمرت لعدة أشهر، وعكست رغبة الطرفين في تحقيق سلام دائم ومستقر في المنطقة[89].

الاتفاقية ركزت على عدة قضايا جوهرية لتسوية النزاع بين الأردن وإسرائيل. أبرز ما تضمنته الاتفاقية كان ترسيم الحدود بدقة بين البلدين، حيث اعترفت إسرائيل بسيادة الأردن على المناطق التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية منذ حرب 1967. هذا الاتفاق بشأن الحدود كان ضروريًا لحل النزاعات الإقليمية العالقة بين البلدين، وشمل إعادة الأراضي إلى السيادة الأردنية وتعاونًا في إدارة المناطق الحدودية المشتركة لضمان السلامة والأمن.

من الجوانب المهمة الأخرى في الاتفاقية كانت ترتيبات تقاسم المياه بين الأردن وإسرائيل، خاصة في ما يتعلق بمياه نهر الأردن والموارد المائية المشتركة الأخرى. وضعت الاتفاقية إطارًا للتعاون الثنائي لإدارة هذه الموارد الحيوية، بما يضمن استخدامًا عادلاً ومتوازنًا للمياه، وهو ما كان له تأثير كبير على الزراعة والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

الاتفاقية أولت أيضًا اهتمامًا كبيرًا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. شملت هذه الجهود تشجيع الاستثمار المشترك، وتطوير المشاريع الزراعية والصناعية، وتسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود. كان الهدف من هذه البنود تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، بما يعود بالفائدة على شعبي البلدين، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من أن الاتفاقية لم تحل هذه القضية بشكل كامل، إلا أنها أكدت على ضرورة إيجاد حل دائم وعادل بالتعاون مع المجتمع الدولي. تضمنت الاتفاقية تعهدات من الطرفين بالعمل على إيجاد حلول إنسانية وسياسية لهذه القضية، مما يعكس التزامهما بالتعامل مع التحديات الإنسانية الكبرى المرتبطة بالنزاع.

على صعيد الأمن، تضمنت الاتفاقية ترتيبات لضمان عدم وقوع نزاعات عسكرية مستقبلية، من خلال إقامة مناطق منزوعة السلاح، وتنفيذ دوريات مشتركة لمراقبة الحدود، وتبادل المعلومات الأمنية. كما تعهد الطرفان بمنع الأعمال العدائية والأنشطة الإرهابية التي يمكن أن تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

التوقيع على الاتفاقية كان له تداعيات إقليمية ودولية كبيرة. فهي لم تفتح فقط صفحة جديدة في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، بل عززت أيضًا الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. الاتفاقية كانت خطوة مهمة ضمن جهود أوسع لتحقيق السلام في المنطقة، خاصة في ظل العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين التي كانت تجري آنذاك. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الاتفاقية في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن من خلال فتح قنوات جديدة

[89] حجاب عبد الله، السياسة اقليمية يران في آسيا الوسطى و الخليج، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص75.

للتجارة والتعاون مع إسرائيل، وتشجيع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، على تقديم الدعم الاقتصادي للأردن لتعزيز استقراره الاقتصادي والاجتماعي.

ردود الفعل على الاتفاقية كانت متنوعة. رحب المجتمع الدولي بالاتفاقية باعتبارها خطوة إيجابية نحو السلام، ولكن واجهت الاتفاقية أيضًا معارضة داخلية في الأردن وبعض الدول العربية. البعض اعتبر الاتفاقية شكلًا من أشكال التطبيع مع إسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية، ومع ذلك، التزمت الحكومتان الأردنية والإسرائيلية بتنفيذ بنود الاتفاقية والعمل على بناء علاقات تعاونية على الرغم من التحديات التي واجهتهما[90].

في المجمل، كانت اتفاقية وادي عربة تحولًا كبيرًا في العلاقات الأردنية الإسرائيلية وأسهمت في تعزيز السلام الإقليمي في الشرق الأوسط. الاتفاقية أكدت على أهمية الحوار والتفاوض لحل النزاعات الدولية، وقدمت نموذجًا للتعاون الإقليمي الذي يمكن أن يلهم جهود السلام في مناطق أخرى من العالم.

2.اتفاقيات ابراهام :

اتفاقيات إبراهيم هي سلسلة من الاتفاقيات الدبلوماسية التي تم توقيعها بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، والمغرب، خلال عام 2020 وما بعده. هذه الاتفاقيات، التي تمت بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل تحولا كبيرا في سياسة الشرق الأوسط، حيث اعترفت تلك الدول رسميا بإسرائيل وأقامت علاقات دبلوماسية معها. وفيما يلي تفصيل لهذه الاتفاقيات:

الإمارات العربية المتحدة:

في 13 أغسطس 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن توصل الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل إلى اتفاق سلام وتطبيع للعلاقات، عرف لاحقا باسم اتفاق إبراهيم. في 15 سبتمبر 2020، تم توقيع الاتفاقية رسمياً في البيت الأبيض. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين، وشملت مجالات مثل التكنولوجيا والطاقة والسياحة .

البحرين:

تبعت البحرين خطوة الإمارات بسرعة وأعلنت في 11 سبتمبر 2020 عن توصلها إلى اتفاق تطبيع مع إسرائيل. وتم توقيع اتفاق السلام بين البحرين وإسرائيل أيضاً في 15 سبتمبر 2020 في البيت الأبيض. الاتفاقية تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والتعاون في مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم.

[90] حجاب عبد الله، مرجع سابق،ص79

السودان:

في 23 أكتوبر 2020، وافق السودان على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك كجزء من اتفاق شمل رفعه من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب. ومع ذلك، كان التنفيذ الفعلي للاتفاق بطيئا وكان يواجه تحديات سياسية داخلية في السودان[91].

المغرب:

في 10 ديسمبر 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عبر تويتر عن موافقة المغرب على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. في المقابل، اعترفت الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. الاتفاق يشمل تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة.

تهدف هذه الاتفاقيات إلى تغيير المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، وتدفع باتجاه تعاون اقتصادي وأمني بين إسرائيل وخصومها السابقين. بموجب هذه الاتفاقيات، تعمل الدول الموقعة على فتح سفارات، وتطوير السياحة، وتطوير التعاون في العديد من المجالات المختلفة. هذه الاتفاقيات تجسد تحولا استراتيجيا في سياسة المنطقة، حيث تسعى الدول الموقعة إلى تحقيق التنمية والاستقرار من خلال الشراكات الجديدة، والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والتنمية الاقتصادية.

على الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بالقضية الفلسطينية، والتي لم تحلها هذه الاتفاقيات بشكل حاسم، مما يظل موضوعا حساسا يؤثر على العلاقات بين إسرائيل وباقي الدول العربية والإسلامية.

3- التحالفات الجديدة:

1.التقارب العربي-إسرائيلي:

توقيع اتفاقيات السلام (اتفاقيات أبراهام) بين إسرائيل وبعض الدول العربية مثل الإمارات، البحرين، السودان، والمغرب. هذا التحول يعكس رغبة في تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والتحالف ضد التهديدات المشتركة مثل إيران.

الاتفاقيات فتحت مجالات جديدة للتعاون التجاري والأمني والتقني، وهذا يعزز التحالفات الجديدة بشكل فعّال.

[91]محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017- 2018،ص89.

2.التقارب التركي-الروسي:

رغم الخلافات التاريخية والاختلافات حول قضايا مثل سوريا وليبيا، تطورت العلاقات بين تركيا وروسيا نحو تعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك الطاقة (مشروع خط أنابيب ترك ستريم) والتجارة والدفاع) شراء تركيا لمنظومة S-400 الروسية[92].

3.التقارب العربي-الروسي:

تعاون روسيا مع بعض دول الخليج (مثل السعودية) في إطار منظمة "أوبك بلس" لتنظيم أسعار النفط وإنتاجه.

بعض الدول الخليجية بدأت في النظر إلى روسيا كشريك دفاعي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية[93].

التحالفات التقليدية المتغيرة:

1. **التحالف التركي-الأمريكي:**

شهدت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة توترات بسبب عدة قضايا مثل دعم الولايات المتحدة للقوات الكردية في سوريا، وشراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي S-400 من روسيا.

رغم التوترات، لا يزال البلدين يحافظان على علاقة تحالفية قوية ضمن إطار الناتو، ولكن مع تغييرات تكتيكية في طبيعة وأسس هذا التحالف.

2. **العلاقات السعودية-الأمريكية:**

العلاقة التاريخية القوية بين الولايات المتحدة والسعودية تواجه بعض التوترات بسبب قضايا حقوق الإنسان والصحفي جمال خاشقجي.

رغم هذه التوترات، تستمر العلاقة قوية بالنظر إلى مصالح الطاقة والأمن والإستقرار الإقليمي المشترك.

[92]محمد سليم حمادي،.مرجع سابق،ص91
[93]حجاب عبد الله، مرجع سابق،ص81..

4.تحالفات ناشئة:

1. **التحالف الإيراني-الصيني:**

في عام 2021، وقعّت إيران والصين اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة 25 عامًا، تشمل التعاون الاقتصادي والعسكري والاستثماري.

تواجه كل من إيران والصين ضغوطًا من الولايات المتحدة، مما يدفعهما نحو تقارب أكبر واتفاقيات استراتيجية لتعزيز موقفهما الدولي.

2. **التحالف الإماراتي-الهندي:**

تعززت العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والهند، مع تركيز على الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية والتجارة.

تتعاون البلدَيْن في مجالات الأمن البحري ومكافحة الإرهاب.[94]

رغم هذه التحالفات، لا تزال المنطقة تعاني من عدم الاستقرار والصراعات مثل سوريا وليبيا واليمن، حيث تظل التغيرات في التحالفات دائمًا عرضة للتأثير من التطورات السياسية والأمنية الجديدة[95].

من ناحية أخرى، يمكن أن تسفر هذه التحالفات الجديدة عن فرص جديدة للتعاون الاقتصادي والتنمية والاستقرار الإقليمي، إذا ما تم إدارتها بشكل فعّال ومتوازن.

3- الحركات الاحتجاجية الرئيسية:

الربيع العربي:(2010-2011)

1.تونس:

بدأت الاحتجاجات في تونس في ديسمبر 2010 بعد أن أضرم محمد البوعزيزي نفسه النيران بسبب الفساد وسوء المعاملة من قبل السلطات.

أدت الاحتجاجات إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في يناير 2011 وأطلقت شرارة الربيع العربي في بقية الدول العربية.

[94] حجاب عبد الله، مرجع سابق،ص87.

2.مصر:

اندلعت الاحتجاجات في يناير 2011، مع تجمعات كبيرة في ميدان التحرير في القاهرة.

أجبرت الاحتجاجات الرئيس حسني مبارك على التنحي في فبراير 2011 بعد حكم استمر 30 عامًا.

3.ليبيا:

بدأت في فبراير 2011 ضد نظام العقيد معمر القذافي.

تحولت إلى حرب أهلية أدت إلى تدخل الناتو والإطاحة بالقذافي وقتله في أكتوبر 2011.

4.اليمن:

اندلعت في يناير 2011 ضد حكم الرئيس علي عبد الله صالح.

أدت الاحتجاجات إلى تنحي صالح في نوفمبر 2011 تحت ضغط المبادرة الخليجية، لكن البلاد دخلت في حرب أهلية مستمرة.

5.سوريا:

بدأت الاحتجاجات في مارس 2011.

تحولت إلى حرب أهلية مستمرة أدت إلى أزمة إنسانية كبيرة وتدخلات دولية متعددة الأطراف.

اسفر الربيع العربي عن فرص جديدة لإيران لزيادة التأثير في المنطقة من خلال دعم جماعات محلية وتدخلات في الشأن الداخلي للعديد من الدول العربية. هذا قد شجع إيران على توجيه مواردها نحو دعم التحالفات والجماعات التي تعمل على تحقيق مصالحها في المنطقة و أحد التأثيرات الرئيسية للربيع العربي على سياسة إيران الخارجية كانت زيادة التوتر بينها وبين الدول الخليجية العربية، خاصة السعودية والإمارات. تنافست الدولتان على تأييد أطراف متنازع عليها في الصراعات في سوريا، العراق، واليمن، مما أدى إلى تصاعد التوترات والصدامات بينهم.

يمكن القول أن الربيع العربي كان له تأثير عميق على سياسة إيران الخارجية، حيث أدى إلى تغييرات في التوجهات والأولويات الاستراتيجية، ودفع إيران إلى استغلال الظروف الجديدة والتحديات لتعزيز تواجدها وتأثيرها في المنطقة.[96]

[96]ضاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران إتجاه دول الجوار ، العربي للتوزيع زالاشهار، د-ب،د-ط،2012، ص99

2.التحولات الاقتصادية:

1. تنويع الاقتصاد :تسعى دول الخليج العربي إلى تنويع اقتصاداتها من خلال تطوير قطاعات غير نفطية مثل السياحة والتكنولوجيا والمالية. رؤية السعودية 2030 هي مثال بارز على هذا التوجه.
2. الاستثمار في التكنولوجيا :تستثمر عدة دول في المنطقة بشكل كبير في التكنولوجيا الحديثة والابتكار والتطوير، وذلك لتعزيز القدرات الذاتية وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.
3. تكامل إقليمي :هناك جهود لتحسين التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مشاريع البنية التحتية المشتركة مثل خطوط الأنابيب وشبكات النقل والكهرباء، وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية.

3.التحولات الاجتماعية:

1. حقوق المرأة :هناك تحركات ملموسة لتحسين حقوق المرأة وتمكينها في المجتمع، بما في ذلك الإصلاحات القانونية المتعلقة بالعمل والتعليم والمشاركة السياسية.
2. التعليم والشباب :يزداد تركيز الحكومات على التعليم وتطوير الشباب من خلال البرامج التعليمية والتدريبية التي تهدف إلى تعزز مهاراتهم بما يتوافق مع متطلبات السوق الحديثة[97].
3. التغير الثقافي :التحولات الاقتصادية والسياسية تجلب تغيرات في البنية الثقافية والاجتماعية، مع زيادة التفاعل مع الثقافات العالمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

4.التحولات الأمنية:

1. مكافحة الإرهاب :تتواصل الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف، بما في ذلك التعاون الأمني والعسكري بين الدول.
2. الصراعات الداخلية :تستمر الصراعات الداخلية في بعض البلدان مثل سوريا واليمن وليبيا، مما يؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة.
3. التوترات الإقليمية :التوترات الإقليمية بين إيران ودول الخليج، وخاصة السعودية، تؤثر على التوازن الأمني والسياسي في المنطقة.

5.التحولات الديموغرافية:

[97]محمد سليم حمادي،.مرجع سابق،ص94

1. النمو السكاني :تواصل بعض دول الشرق الأوسط مثل مصر والعراق والهند وباكستان النمو السكاني الكبير، مما يزيد الضغوط على الموارد والبنية التحتية.
2. الهجرة :الهجرة الداخلية والخارجية نتيجة الصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤثر على التركيبة السكانية وسوق العمل.

6.التحولات البيئية:

التغير المناخي :تواجه المنطقة تحديات بيئية كبيرة مثل التصحر وندرة المياه والتلوث، التي تتطلب استجابات ملموسة من الحكومات والمنظمات الدولية.[98]

ملخص الفصل الثاني :محددات السياسة الخارجية الإيرانية تعكس تاريخاً طويلاً من التأثير والتحديات الإقليمية والدولية. إليك ملخصاً للمحددات الرئيسية:

1. الأبعاد الدينية والثقافية :إيران تعتبر نفسها دولة إسلامية رئيسية وتتمسك بالمبادئ الشيعية الإسلامية. هذا يؤثر على سياستها الخارجية وتفاعلها مع الدول الإسلامية وغيرها.
2. التأثير الإقليمي :تلعب إيران دوراً هاماً في المنطقة الشرق الأوسط، وتسعى لتعزيز نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن. هذا التأثير ينبع من عوامل تاريخية وثقافية وسياسية.
3. العلاقات مع الدول الكبرى :تتأثر سياسة إيران الخارجية بعلاقاتها مع القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي. النزاعات الدولية والصراعات المحتملة يمكن أن تؤثر على تلك العلاقات.
4. العوامل الاقتصادية :يؤثر الوضع الاقتصادي لإيران، بما في ذلك العقوبات الدولية والنفط والغاز، على توجهاتها السياسية الخارجية. التعامل مع القضايا الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في سياستها تجاه الدول الأخرى.
5. الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية :تسعى إيران إلى حماية مصالحها القومية والإستراتيجية، بما في ذلك التأكيد على القدرة العسكرية والتواجد الإقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية.

تفاعل هذه المحددات يشكل السياسة الخارجية الإيرانية، وهي متغيرة ومتقلبة بحسب التطورات الإقليمية والدولية والدوافع الداخلية.

[98] محمد سليم حمادي،.مرجع سابق،ص110.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول : توجهات سياسة ايران في الشرق الأوسط

تسعى إيران في سياستها تجاه الشرق الأوسط إلى تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال دعم حلفائها الإقليميين والجماعات الموالية لها. تُركّز طهران على توسيع تأثيرها في الدول المجاورة عبر أدوات متعددة مثل الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية والعسكرية. كما تهدف إلى مقاومة النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال تعزيز محور المقاومة. هذه التوجهات تُسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط.

المطلب الأول:

1-الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

مفهوم "الشرق الأوسط" يعود بفكرته إلى مصالح دولية ذات صبغة إمبريالية. منذ بداية استخدام هذا المصطلح في مطلع القرن العشرين، ارتبط بشكل وثيق بالسياسات والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة. لقد استثمرت هذه الدول في الترويج لهذا المصطلح ضمن سياق تحقيق مصالحها الخاصة، وبالأخص النفط الذي شكل موردًا أساسيًا. كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط محورًا حيويًا للتجارة الدولية أثناء السلم، وذات أهمية استراتيجية خلال الحروب للحاجة الماسة إلى المعدات العسكرية. وتمتاز المنطقة بأهمية جغرافية فريدة بفضل موقعها الأرضي والفلكي، فضلاً عن إطلالتها على البحار وقربها من العديد من المعابر الدولية، مما يعزز تأثيرها على المشهد السياسي العالمي. تأتي أهميتها من كونها نقطة تقاطع للحضارات التاريخية والثقافية وارتباطها الوثيق بحركة المواصلات العالمية.[99]

<u>الموقع الجغرافي: الشكل رقم*03*</u>

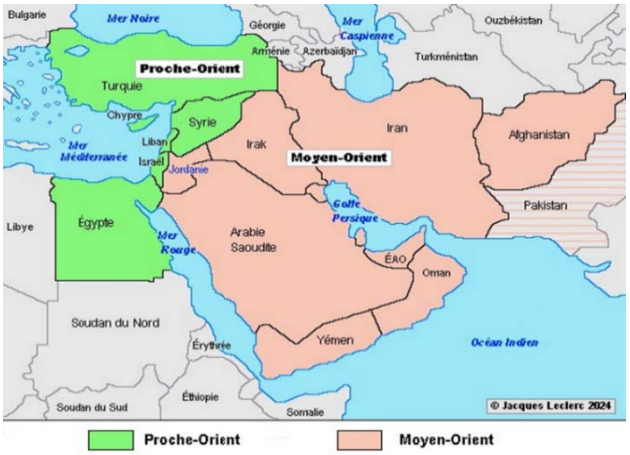

[99] عمر كامل حسن، النظام شرق اوسطي و تاثيره على الامن المائي العربي، دمشق: دار رسلان للطباعة و النشر،2008، ص 61.

يغطّي الشرق الأوسط مساحة جغرافية تقدّر بحوالي 17.778 مليون كيلومتر مربع. أما الوطن العربي، فيمتد على مساحة تقدر بنحو 13.923 مليون كيلومتر مربع، ويضم 23 دولة. يمكن الإشارة إلى أن العالم العربي يمتد جغرافيًا من جبل طارق غربًا حتى الخليج العربي شرقًا ومن مضيق باب المندب إلى المحيط الهندي، ويضم عدد سكان يتجاوز 300 مليون نسمة[100].

الدول الآسيوية التي تدخل في نطاق الشرق الأوسط الموسع تشمل:

- أفغانستان بمساحة تقدّر بحوالي 909،652 كيلومتر مربع

- إيران بمساحة تقدّر بحوالي 190،633،1 كيلومتر مربع

- تركيا بمساحة تقدّر بحوالي 000،775 كيلومتر مربع

- قبرص بمساحة تصل إلى 251،9 كيلومتر مربع

تقدّر الكتلة السكانية للشرق الأوسط بحوالي 10% من سكان العالم. في هذه الدراسة، سأركز على الشرق الأوسط الموسع بما يشمل الدول العربية والدول الآسيوية المذكورة أعلاه.[101]

2-الخصائص الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمجموعة من الخصائص الجيوإستراتيجية ذات الأهمية البالغة، سواء من حيث حركة المواصلات العالمية أو من حيث الأهمية الجغرافية لما تحتويه من موارد. وفيما يلي بعض النقاط الأساسية:

- الموقع الجغرافي المركزي :تقع منطقة الشرق الأوسط في وسط ثلاث قارات رئيسية وهي أوروبا وآسيا وإفريقيا. هذا الموقع الجغرافي يتيح لها أن تكون بمثابة حلقة وصل بينها، برا وبحرا وجوا[102].

- الارتباط بالمسطحات المائية الرئيسية :تحتوي المنطقة على مياه البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر قزوين، وبحر العرب، والخليج العربي، والمحيط الهندي. هذه المسطحات المائية تجعلها محورا حيويا للتجارة والنقل البحري[103].

[100] احمد سليم البرصان، تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الغربي الاستراتيجي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية ، العدد 3 ، ص 14.
[101] محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر و الطبع،2009، ص346.
[102] عمر كامل حسن، النظام شرق اوسطي و تاثيره على الامن المائي العربي، دمشق: دار رسلان للطباعة و النشر،2008، ص 68.
[103] محمد مراد، مرجع سابق ، ص160.

3- السيطرة على ممرات الملاحة الدولية: الشكل رقم *04*

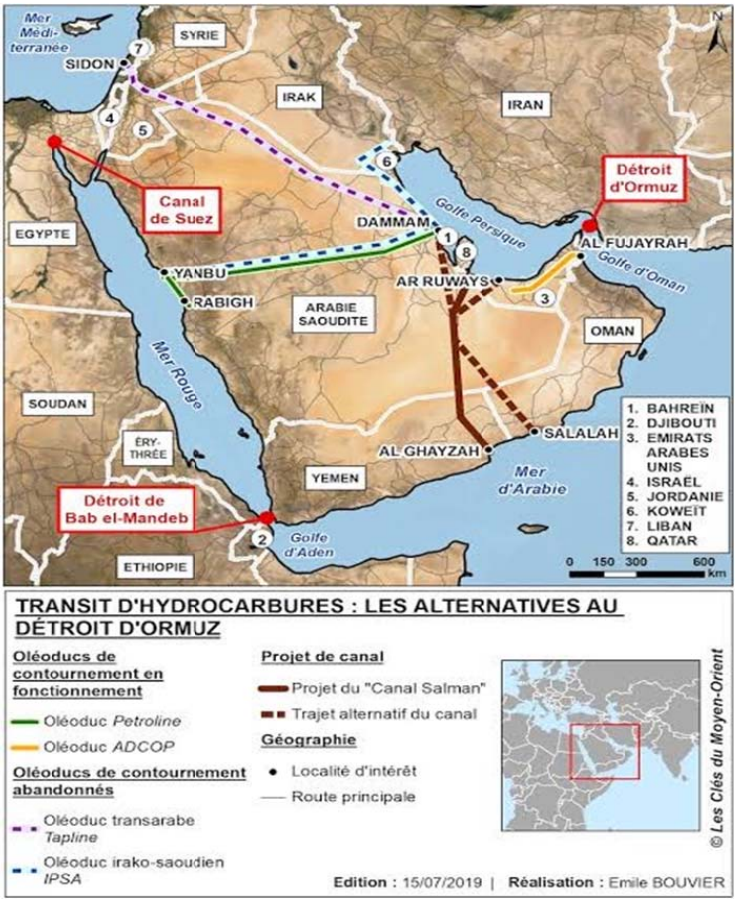

تتمتع المنطقة بسيطرة هامة على عدد من ممرات الملاحة الدولية التي تعتبر حيوية لحركة التجارة العالمية.[104]

ا.قناة السويس:

تصل قناة السويس بين خليج السويس في مصر والبحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها أحد أهم الممرات المائية في العالم.

- الأهمية :تُعد قناة السويس الطريق الأسرع والأقصر للسفن التجارية والحربية بين دول المنطقة وبين باقي دول العالم. إنها توفر مسارًا قصيرًا يختصر الوقت والتكلفة بالمقارنة مع الطرق الأخرى، مما يعزز من كفاءة النقل البحري العالمي[105].

ب.مضيق باب المندب:

يقع هذا المضيق في النقطة الجنوبية للبحر الأحمر، ويشكل ممرًا حيويًا للتجارة البحرية.

[104] دفيد هويل و كارول نخلة، المازق و الحلول البديلة للطاقة، ترجمة ايمن الايوبي ، بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2008، ص36.
[105] محمد مراد، مرجع سابق ، ص144.

- الأهمية :يُعد مضيق باب المندب مدخلًا حيويًا للبحر الأحمر من ناحية الجنوب، وهو مهم بشكل خاص للأردن والسودان وإريتريا، حيث يعتمدون عليه كممر وحيد لتجارتهم البحرية في حال غلق قناة السويس.

الأهمية الجيوسياسية :خلال الحرب الباردة، كان مضيق باب المندب منطقة تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. قامت كلا الجهتين بإنشاء قواعد عسكرية بالقرب من المنطقة، مثل قاعدة في مقديشو بالصومال وأخرى في جزيرة دهلك بإثيوبيا، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية للمضيق[106].

ت-مضيقا البوسفور والدردنيل:

يقعان ضمن الأراضي التركية.

- مضيق البوسفور:يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة[107].

- مضيق الدردنيل :يربط بين بحر مرمرة وبحر إيجة، والذي يتصل بدوره بالبحر الأبيض المتوسط.

- الأهمية :يُعتبران من الممرات البحرية الحيوية التي تربط بين القارة الأوروبية والقارة الآسيوية، مما يجعلهماأساسيين في حركة الملاحة البحرية الدولية[108].

ج-مضيق هرمز:

يصل مضيق هرمز بين الخليج العربي وخليج عمان والخليج الفارسي، بين إيران وعمان.

- الأهمية الجغرافية والسياسية :يعد المضيق من أكثر الممرات المائية أهمية جيوسياسية في العالم. خلال الحرب الباردة، كان مسرحًا للتنافس الأمريكي السوفييتي، حيث قامت كلتا القوتين بإنشاء قواعد عسكرية بالقرب منه، بما في ذلك القواعد الأمريكية في البحرين.

- التحكم والسيطرة:تعد عرض المضيق حوالي 34 كيلومترًا، ويضيق في بعض المناطق، مما يجعله عرضة لإمكانية زرع الألغام، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى وقف تدفق أكثر من 18 مليون برميل نفط يوميا.

- التجارة النفطية :يعبر المضيق يومياً أكثر من 50 ناقلة نفط، بمعدل ناقلة كل 19 دقيقة. ويمر عبره حوالي 30% من إمدادات النفط العالمية، منها 85% موجهة إلى الصين واليابان وجنوب آسيا. كما يعبر عبر المضيق حوالي 30% من إمدادات الغاز الطبيعي المسال في العالم.

---

[106] The Geopolitics of Oil ، Toron AMI Perspective: A Discussion Series ، P6 in: http://www.toron-ami.com/wp-content/uploads/2015/08/Geopolitics-of-Oil-ToronAMI_21.pdf
بتاريخ : 2024/05/30 على الساعة 19:00

[107] The Geopolitics of Oil، op cit، p6

[108] محمد مراد، مرجع سابق، 147.

- الأهمية الاقتصادية :في عام 2013، مرت عبر المضيق 30% من إمدادات النفط العالمية، وهو ما يشكل حوالي 15% من الاستهلاك اليومي للولايات المتحدة.

د.الخليج العربي:

يعد الخليج العربي من الممرات المائية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أنه يقع في قلب الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى، مما يجعل منه معبرًا أساسيًا لنقل النفط وتجارة الشحن البحري .

6-الأهمية الجيوسياسية:

نقل النفط :يُعتبر الخليج العربي من أهم المناطق المنتجة للنفط في العالم، حيث يتم تصدير جزء كبير منه عبر الخليج إلى الأسواق العالمية. هذا يجعله محورا حيويا للتجارة العالمية، خاصة في مجال النفط.

الموقع الاستراتيجي :يتصل الخليج العربي بالمحيطات عبر مضيق هرمز، ويمر عبره عدد كبير من الطرق الملاحية الدولية.

التحكم والسيطرة :تسعى القوى الكبرى منذ القدم للسيطرة على هذه الممرات ومراقبتها نظراً لأهميتها في حركة الملاحة البحرية والتجارة الدولية.

7-القضايا التاريخية والجيوسياسية:

التنافس الدولي :شهدت المنطقة تنافسا قويا بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، حيث حاول كل منهما بسط نفوذهما والسيطرة على الممرات والمعابر الحيوية في المنطقة. ظهرت مبادرات ومشاريع عديدة مثل مشروع إيزنهاور الذي شمل اليونان وتركيا، وسلسلة من الأحلاف مثل حلف بغداد الذي تأسس عام 1955 وضم تركيا وباكستان وإيران والعراق.

الوجود العسكري :تم إنشاء مجموعة كبيرة من القواعد العسكرية في المنطقة من قبل القوى الكبرى، الأمر الذي يعكس الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي. اليوم، تعتبر حماية وتأمين هذه الممرات البحرية أمرًا ضروريا وأساسيًا للأمن الاقتصادي العالمي.[109]

8-التجارة البحرية:

أمن الطرق التجارية :تُنقل الغالبية العظمى من النفط اليومي في العالم (حوالي 63% من الإنتاج) عبر البحر إلى الدول المستهلكة، ويمر 70% منه عبر أربع نقاط حيوية كلها غير آمنة نسبيًا، وهي: مضيق ملقا، البوسفور، باب المندب، ومضيق هرمز.

[109]ادورد سعيد، استشراف المفاهيم الغربية للشرق ، القاهرة: رؤية للنشر و التوزيع ،2006،ص520.

الأمن البحري :يؤول تأمين هذه الممرات البحرية إلى أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة والصين ودول الخليج، نظرًا لأهمية هذه الطرق في تسهيل التجارة البحرية العالمية ونقل النفط.

باختصار، يُعد الخليج العربي من أهم المواقع الجيوإستراتيجية في العالم، بفضل دوره المحوري في نقل موارد الطاقة وحركة التجارة البحرية الدولية، مما يجعل تأمينه وحمايته من الأولويات الأساسية للقوى الكبرى.

9-الخصائص الحضارية للمنطقة:

منطقة الشرق الأوسط تتميز بخصائص حضارية غنية وتنوع بشري ملحوظ، إذ شهدت نشأة العديد من الحضارات البارزة والتي أثرت بشكل كبير على التاريخ العالمي. فيما يلي نبذة عن الخصائص الحضارية والتنوع البشري في المنطقة:

الحضارات السابقة:

الحضارات القديمة :شهدت منطقة الشرق الأوسط نشأة حضارات متميزة لعدة قرون، حيث أسهمت الحضارات المثلثية مثل حضارة مصر والبابلية والفينيقية ببناء الأسس الأولى وتطور العلوم والفنون في المنطقة.

الحضارة الإسلامية :تمثل الحضارة الإسلامية نقطة تحول هامة في تاريخ الشرق الأوسط، حيث شهدت فترات من الابتكار والتطور في العلوم والفنون والهندسة المعمارية. كما أسهمت الحضارة الإسلامية في انتشار الإسلام إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا.

الاضطرابات التاريخية:

انهيار الدولة العثمانية :شهدت المنطقة اضطرابات بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث شهدت الحضارة الإسلامية تدهورا وانحسارًا لقوتها، مما فتح الباب أمام القوى الاستعمارية الأوروبية للتدخل في شؤون المنطقة والسيطرة على مواردها[110].

التنوع الثقافي والبشري:

الاستعمار الأوروبي :بعد اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916، شهدت المنطقة صراعات فعلية بين القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية، مما أسفر عن تغييرات جذرية في التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة.

تنوع الثقافات :يعكس تاريخ الشرق الأوسط تنوعًا كبيرًا في الثقافات والعادات والتقاليد، حيث يعيش مجتمع متعدد العرقيات والديانات واللغات.[111]

---

[110] عبلة مزوزي، الثقل الاسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الاسيوية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسة و الاقتصادية ،برلين،2018 ، ص40

[111] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص41.

التأثير الغربي:

صور نمطية ثقافية :انتشرت صور سلبية وعنصرية تجاه العرب والمسلمين في العالم، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب التي تلاها.

التداعيات السياسية :ساهم التفوق والتأثير الغربي، وخاصة الأمريكي، في دعم النخب الفاسدة والحكام الفاسدين في المنطقة، وذلك مقابل تأييدهم لأجندات قوى الاستعمار.

تعقيدات الصراع:

- صراعات عابرة للقارات :المنطقة تشكل نقطة تقاطع تأثير عدة قارات، مما يزيد من تعقيدات الصراعات الحدودية والدينية والثقافية والاقتصادية.

التدخلات الخارجية:

- أطماع استعمارية :زادت الاستعمارية الغربية والأمريكية طموحاتها في استغلال موارد المنطقة، مما أدى إلى تصاعد الصراعات وعدم الاستقرار فيها.

- التأثير على الشعوب المحلية :تستمر النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة بالحفاظ على السلطة والثروة لصالحهم الشخصي على حساب الشعوب العامة.

التحديات المعاصرة:

- تحديات متعددة :مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية تعصف بالمنطقة، على رأسها التدخلات الخارجية ونزاعات السلطة والهيمنة.

منطقة الشرق الأوسط تمثل بؤرة حضارية وتاريخية هامة، تجمع بين التنوع البشري والثقافي الرائع والتأثير الكبير على التطور العالمي.[112]

10.الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط:

إن المنطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة حيوية اقتصاديًا بفضل وجود كميات كبيرة من الموارد الطاقوية، وفي مقدمتها النفط الذي يشكل جزءًا هامًا من احتياطيات النفط العالمية. بالنسبة للموارد الطاقوية، يمتلك الشرق الأوسط أكبر احتياطيات النفط في العالم، حيث تمثل نحو 64% من إجمالي احتياطيات العالم. بدأ تصدير النفط في المنطقة منذ بداية القرن العشرين، بعد اكتشاف آبار النفط في دول مثل مصر، إيران، العراق، والمملكة العربية السعودية .تأثير النفط على المنطقة كان حاسمًا، حيث جعلها محورًا للتنافس بين القوى الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والاتحاد الأوروبي واليابان والصين. هذا التنافس أدى إلى تعقيد الصراعات في المنطقة وجعلها محلاً للصدامات بين القوى الكبرى والقوى المحلية والغير حكومية .منذ عقد 1،1980 زادت الدول النامية الخالية من النفط

[112] عبلة مزوزي ، مرجع سابق ، ص43.

ثـروة وديمقراطيـة وسـلام، علـى عكـس الـدول النفطيـة التـي تعـاني مـن تفكـك سياسـي واقتصادي. يبقى التحدي الرئيسي في تلك المنطقة هو القدرة على استخدام ثرواتها الطبيعية بشكل فعال لتعزيز التنمية والاستقرار بالمنطقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بعض النقاط المهمة لفهم أهمية نفط المنطقة الشرقية تشمل:

حجم الاحتياطيات :يتميز نفط منطقة الشرق الأوسط بحجم هائل من الاحتياطيات، حيث تمثل حوالي 80% من الاحتياطيات العالمية. هذا يعني أن المنطقة تمتلك موارد هائلة من النفط تلبي الطلب العالمي بشكل كبير.

المواقع الرئيسية :تقع دول الخليج العربي التي تحتل مكانة رئيسية في إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعلها مركزاً هاماً لصناعة النفط عالمياً.

الاستقرار الجيوسياسي :حجم الاحتياطيات الكبيرة يضفي على المنطقة دوراً حيوياً في سياسة الطاقة العالمية، مما يضعها في موقع استراتيجي يجذب الاهتمام من جميع اللاعبين الدوليين.

التأثير على الاقتصاد العالمي :تأثير ارتفاع أو هبوط أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، إذ تعتمد العديد من الدول على نفط المنطقة كمصدر رئيسي للطاقة.

الاستقرار الاقتصادي :تعتبر دول الخليج العربي وغيرها من دول المنطقة الشرقية التي تعتمد بشكل كبير على اقتصاد النفط، من أغنى الدول اقتصادياً، مما يسهم في استقرارها الاقتصادي[113].

المطلب الثاني :

المصالح الإيرانية في المنطقة

تسعى إيران إلى الحفاظ على مصالحها وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال استراتيجيات متعددة تشمل التحالفات السياسية والعسكرية، وتعزيز النفوذ الديني والثقافي، وتأمين المصالح الاقتصادية، ومواجهة القوى الدولية. يعكس هذا المزيج المعقد من المصالح والاستراتيجيات الدور المركزي الذي تلعبه إيران في تشكيل ديناميات المنطقة.

1.المصالح السياسية و الاستراتيجية : المصالح السياسية والاستراتيجية لإيران في منطقة الشرق الأوسط تعد من العوامل الرئيسية التي تُعرف بها سياساتها الخارجية. تسعى إيران من خلال هذه المصالح إلى تعزيز موقعها كقوة إقليمية وتحقيق أهدافها الوطنية. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي توضح هذه المصالح:

[113] World Energy Council، Reflections on The Dynamics of Oil and Natural Gas Markets،WEC statement 2004
www.worldenergy.org
بتاريخ : 2024/05/31 على الساعة 21: 24

-تعزيز النفوذ الإقليمي:

دعم الحركات الشيعية والجماعات المتحالفة:

- العراق :تسعى إيران إلى تأسيس علاقات قوية مع الحكومات العراقية المتعاقبة والجماعات المسلحة الشيعية مثل "الحشد الشعبي"، مما يساعدها على التأثير في السياسة الداخلية للعراق وضمان بقاء حكومة موالية لها.

- لبنان :دعم "حزب الله" اللبناني يُعد جزءًا أساسياً من استراتيجية إيران لتعزيز نفوذها في لبنان ومقاومة الضغوط الإسرائيلية.

- سوريا :دعمت إيران النظام السوري بقيادة بشار الأسد خلال الحرب الأهلية، متحولة إلى حليف أساسي ومهم في الحفاظ على تأثيرها في هذا البلد.[114]

مواجهة النفوذ السني والدول المنافسة:

- السعودية :تعتبر إيران المملكة العربية السعودية منافساً إقليمياً رئيسياً، وتسعى إلى تقويض نفوذها في المنطقة من خلال دعم الحركات والجماعات المعارضة للنفوذ السعودي.

- البحرين :تعتبر إيران ذات اهتمام بالعلاقات الشيعية في البحرين، وتدعم المعارضة الشيعية هناك، على الرغم من الانتقادات الكبيرة من الحكومة البحرينية والمملكة العربية السعودية.

2-الحفاظ على الأمن القومي:

التواجد الاستراتيجي والعسكري:

- سوريا :يُعتبر التواجد الإيراني في سوريا جزءاً من استراتيجية أوسع لتأمين محور المقاومة ضد إسرائيل وضمان بقاء نظام الأسد كحليف استراتيجي.

- العراق :أمن العراق يعتبر جزءاً من الأمن القومي الإيراني، وهو ما يجعل إيران مستثمرة في الشؤون العراقية بشدة لمنع أي تهديدات قادمة من هذه الجبهة.

تطوير القدرات الدفاعية:

- الصواريخ الباليستية :تسعى إيران إلى تطوير برنامجها الصاروخي لتعزيز قدراتها الدفاعية والردعية ضد أي تهديدات محتملة من الدول الإقليمية أو القوى العالمية.

- الأمن البحري :تهتم إيران بتحصين مضيق هرمز لضمان خطوط إمداد النفط وتوسيع نفوذها في الخليج العربي.

[114] محمد سليم حمادي، مرجع سابق، ص97

التحديات الدولية والإقليمية:

3-مواجهة النفوذ الأمريكي:

- التحالفات مع روسيا والصين :تعمل إيران على تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين لموازنة النفوذ الأمريكي، وتأمين دعم سياسي وعسكري واقتصادي.

- الاتفاق النووي :**(JCPOA)** تسعى إيران إلى التعامل مع العقوبات الغربية المفروضة عليها من خلال الاتفاقيات النووية التي تسمح لها بتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية مع رفع العقوبات، رغم التوترات المستمرة مع الولايات المتحدة.[115]

4-التوسع الدبلوماسي:

- العلاقات مع الدول النامية :تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها مع الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للحصول على دعم سياسي واقتصادي وتوسيع نفوذها على الصعيد الدولي.

- المنظمات الإقليمية :تمثل إيران دوراً نشطاً في منظمات إقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز لتعزيز دورها والدفاع عن مصالحها.

التحكم في الموارد والطاقة:

النفوذ في أسواق النفط والغاز:

- أوبك :تلعب إيران دوراً كبيراً في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وتستخدم تأثيرها داخل المنظمة لتعزيز مصالحها الاقتصادية.

- مشاريع البنية التحتية للطاقة :تسعى إيران إلى توسيع قدرتها على إنتاج ونقل النفط والغاز من خلال مشاريع بنية تحتية مشتركة مع دول الجوار.

استثمار الموارد الطبيعية:

- التجارة مع العراق :تعتبر العلاقات الاقتصادية مع العراق حاسمة بالنسبة لإيران، حيث توفر سوقًا رئيسية للسلع والخدمات الإيرانية.

5-التأثير الثقافي والديني:

نشر الأيديولوجيا:

- التشيع :تستخدم إيران قوتها الدينية لنشر التأثير الثقافي والشيعي في المجتمعات الشيعية في المنطقة.

[115] محمد سليم حمادي،.مرجع سابق،ص 102

- **المنظمات الثقافية** :تعزز إيران منظمات ثقافية ودينية تابعة لها في دول مثل العراق ولبنان وسوريا، لتكريس نفوذها وتعزيز التأييد الشعبي لسياساتها.[116]

2.المصالح الاقتصادية: إيران تُعتبر واحدة من أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط بفضل مواردها الطبيعية الغنية، ولا سيما احتياطيات النفط والغاز. يرتكز العديد من مصالحها الاقتصادية على تعزيز هذين الموردين وتطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وفيما يلي بعض المصالح الاقتصادية الرئيسية لإيران في منطقة الشرق الأوسط:

***النفط والغاز:**

احتياطيات هائلة:

- **احتياطيات النفط** :تمتلك إيران بعضاً من أكبر احتياطيات النفط في العالم، وتعمل على تسويق نفطها للأسواق العالمية لتحقيق إيرادات مالية كبيرة.

- **احتياطيات الغاز** :إيران تحتل أيضًا مرتبة متقدمة في احتياطيات الغاز الطبيعي عالميًا، فهي تسعى لتطوير مشاريع الغاز لتصديره إلى أوروبا وآسيا.

تطوير البنية التحتية:

- **البنية التحتية للطاقة** :تستثمر إيران في تطوير البنية التحتية للنفط والغاز، بما في ذلك المصافي وخطوط الأنابيب والمنشآت التصديرية.

- **تقنيات الاستخراج** :تعمل إيران على تطوير التكنولوجيا المستخدمة في استخراج النفط والغاز لزيادة كفاءة الإنتاج وتحقيق أرباح أعلى.

التحالفات والتعاون:

- **أوبك** :تلعب إيران دورًا نشطًا في منظمة أوبك، حيث تسعى للتأثير على سياسات الإنتاج والأسعار العالمية للنفط بما يتناسب مع مصالحها.

- **التعاون الإقليمي** :تتعاون إيران مع دول مثل العراق وقطر في تطوير حقول الغاز والنفط المشتركة، مما يساهم في تعزيز قدراتها الإنتاجية وتنمية علاقاتها الاقتصادية.

*** التجارة والاقتصاد الإقليمي:**

التبادل التجاري:

- **العراق** :يُعتبر العراق من أهم شركاء إيران التجاريين، حيث تشمل العلاقات التجارية العديد من السلع والخدمات، وتعزز عبر مشاريع بنى تحتية مشتركة.

[116] محمد سليم حمادي،.مرجع سابق،ص109.

- تركيا :تسعى إيران إلى تعزيز العلاقات التجارية مع تركيا، حيث يمثل السوق التركي وجهة مهمة للصادرات الإيرانية.

- الإمارات :رغم التوترات السياسية، تحتفظ إيران بعلاقات تجارية مهمة مع الإمارات، وخاصة دبي، التي تعتبر مركزًا رئيسيًا للتجارة الإيرانية في المنطقة.[117]

استثمارات وتبادل استثماري:

- مشاريع البنية التحتية :تستثمر إيران في مشاريع تنموية مشتركة مثل بناء طرق وجسور ومشاريع طاقة مع دول الجوار، مما يساهم في تعزيز الترابط الاقتصادي.

- الاستثمار في دول أخرى :تعمل إيران على تشجيع عمليات الاستثمار المتبادل بين شركاتها والدول الأخرى في المنطقة، مما يساعد على تنشيط الاقتصاد وتوسيع نطاق التعاون.

***تنويع الاقتصاد:**

التصنيع المحلي:

- الصناعات التحويلية :تسعى إيران لتطوير الصناعات التحويلية مثل البتروكيماويات والسيارات والصناعات الثقيلة لتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام.

- التكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية :تعمل إيران على تطوير قطاعات التكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية لزيادة القيمة المضافة وتحفيز الابتكار.

السياحة:

- السياحة الدينية :تستغل إيران الإمكانيات السياحية الدينية لتعزيز هذا القطاع من خلال استقبال الزوار إلى المعالم الدينية المقدسة.

- السياحة الطبيعية والتاريخية :تطوير المشاريع السياحية للاستفادة من التراث الثقافي والأماكن الطبيعية لجذب السياح من دول المنطقة والعالم.

***التحديات والعقوبات:**

العقوبات الاقتصادية:

- العقوبات الدولية :تعاني إيران من عقوبات اقتصادية دولية قدّرتها الولايات المتحدة وبالخصوص بعد الانسحاب من الاتفاق النووي في 2018، مما يؤثر على اقتصادها والتبادل التجاري مع العالم.

[117] محمد سليم حمادي،.مرجع سابق،ص119.

- **التأقلم والتكيف** :تعمل إيران على إيجاد طرق بديلة للالتفاف على العقوبات، مثل التركيز على التجارة الإقليمية والداخلية، وتطوير القطاعات غير النفطية[118].

الاقتصاد المحلي:

- **البطالة والتضخم** :تواجه إيران تحديات اقتصادية مثل البطالة والتضخم، وتسعى الحكومة إلى وضع خطط لتنويع الاقتصاد وتخفيف الضغوطات المالية على المواطنين.

- **الإصلاحات الاقتصادية** :تسعى الحكومة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية لجذب الاستثمارات وتعزيز القطاع الخاص.

5-التعاون الاقتصادي الدولي:

العلاقات مع القوى العالمية:

- **الصين** :تسعى إيران لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين من خلال اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي والتي تشمل الاستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة والبنية التحتية.

- **روسيا** :تعزز إيران التعاون الاقتصادي مع روسيا من خلال اتفاقيات تجارية واستثمارات في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة.

الاتفاقيات التجارية:

- **الاتفاقيات الإقليمية والدولية** :تبحث إيران عن الفرص لتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول الخليج وبقية دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشاركتها في المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية لتعزيز موقفها الاقتصادي.

3.المصالح الأمنية و العسكرية : المصالح الأمنية والعسكرية لإيران في منطقة الشرق الأوسط تُعد من الركائز الأساسية في سياستها الخارجية والإقليمية. تسعى إيران لتعزيز نفوذها العسكري والأمني لضمان أمنها الوطني وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وفيما يلي أبرز تلك المصالح:

[118]حسنى عبد الحق، استاريجية التدخل الايراني في الشرق الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، 2022/2021، ص100

1-تعزيز النفوذ الإقليمي والدفاع عن الأمن الوطني:

دعم الجماعات المسلحة والحلفاء الإقليميين:

- العراق :تدعم إيران العديد من الميليشيات الشيعية في العراق، مثل الحشد الشعبي، مما يمنحها نفوذاً كبيراً في الشؤون العراقية ويساعدها على مواجهة أي تهديدات محتملة من الداخل العراقي.

- لبنان :تُعتبر إيران الداعم الرئيسي لـ "حزب الله"، الذي يُعد قوة عسكرية وسياسية رئيسية في لبنان، ويمكنه توجيه ضربات إلى إسرائيل عند الحاجة[119].

- سوريا :تدخّلت إيران بشكل كبير لدعم نظام بشار الأسد في سوريا خلال الحرب الأهلية، وأرسلت عسكريين ومستشارين وميليشيات لدعم الجيش السوري. تسعى إيران إلى الحفاظ على سوريا كحليف استراتيجي وممر لنقل الأسلحة والإمدادات إلى "حزب الله."

حماية الحدود والمصالح الوطنية:

- الخليج الفارسي :تضمن إيران أمن مضيق هرمز، الذي يُعد ممرًا حيويًا لنقل النفط، وتعتبر حماية هذا الممر جزءاً أساسياً من أمنها القومي.

- التواجد العسكري في البحر الأحمر :تسعى إيران لتعزيز تواجدها العسكري في البحر الأحمر وباب المندب عبر دعم الحوثيين في اليمن، ما يساعدها على مراقبة حركة الشحن البحري وضمان مرور آمن لنقلاتها البحرية.

2-مواجهة التهديدات الخارجية والتواجد الأمريكي:

التواجد العسكري الأمريكي:

- دعم الفصائل المسلحة :تعمل إيران على دعم الفصائل المسلحة التي تعارض التواجد الأمريكي في المنطقة، ويشمل ذلك العمليات في العراق وأفغانستان.

- الردع العسكري :تعزز إيران قدراتها الصاروخية وتقنيات الطائرات بدون طيار للردع ضد التهديدات الأمريكية أو أي هجمات محتملة على أراضيها.

تنسيق التعاون مع قوى دولية:

- روسيا والصين :تعزز إيران تعاونها مع روسيا والصين لتطوير قدراتها العسكرية ومنظومات الدفاع الجوي، مشمولة بشراء الأسلحة المتطورة وتبادل الخبرات والتقنيات العسكرية.

[119] حسنى عبد الحق، مرجع سابق،ص106.

تطوير القدرات العسكرية:

- الصواريخ الباليستية :تطور إيران منظومات صاروخية باليستية متقدمة قادرة على الوصول إلى أهداف بعيدة وتعزيز قوة ردعها.

- الطائرات بدون طيار :تستثمر إيران في تطوير تقنيات الطائرات بدون طيار لتوسيع نطاق عملياتها الاستخباراتية والهجومية.[120]

3-الحروب بالوكالة والاستراتيجية الدفاعية:

الحروب بالوكالة:

- اليمن :تدعم إيران الحوثيين في اليمن، مما يساعدها على التأثير في المعارك الجارية ويمنحها نفوذاً في جنوب الجزيرة العربية، بما في ذلك التحكم بممرات الشحن البحري الرئيسية.

- البحرين :يُشتبه في دعم إيران لبعض الفصائل الشيعية في البحرين لتقويض استقرار النظام الحاكم، مما يعطي إيران نفوذاً إضافياً في الخليج.

الاحتفاظ بالنفوذ في الدول المجاورة:

- ضمان المصالح الإيرانية :من خلال دعم القوات الحليفة في الدول المجاورة، تسعى إيران إلى حماية مصالحها وضمان وجود حلفاء قادرين على الدفاع عنها في حال حدوث نزاعات إقليمية.

4-سباق التسلح والتكنولوجيا العسكرية:

تطوير البرامج العسكرية:

- البحوث والتطوير :تكثف إيران البحوث والتطوير في مجالات مثل الصواريخ الموجهة، الطائرات بدون طيار، وتقنيات الحرب الإلكترونية.

- تكنولوجيا الدفاع الذاتي :تطور إيران منظومات دفاع جوي متقدمة لحماية منشآتها الحيوية والبنية التحتية ضد أي هجمات جوية.

محاولات التوازن الإقليمي:

- التواجد العسكري في المياه المفتوحة :تسعى إيران إلى توسعة إطار عملياتها العسكرية لتشمل المياه المفتوحة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، مما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية.

- التحالفات والتعاون العسكري :تعمل إيران على تعزيز تحالفاتها مع بلدان مثل سوريا، العراق، وقطر، لضمان تنسيق أمني وعسكري يمكنها من مواجهة التهديدات المشتركة.

[120] حسنى عبد الحق، مرجع سابق،ص100.

5- المواجهة مع إسرائيل والأمن الإقليمي:

مواجهة إسرائيل:

دعم "حزب الله" :"تستمر إيران في دعم "حزب الله" اللبناني لتعزيز قوته تجاه إسرائيل، مما يشكل خطراً دائماً على الحدود الشمالية لإسرائيل.

-الفصائل الفلسطينية :تدعم إيران بعض الفصائل الفلسطينية المسلحة مثل "الجهاد الإسلامي"، في محاولة لتعزيز مقاومتها ضد إسرائيل وإبقاء الضغط عليها.

استراتيجيات الردع:

- التواجد العسكري في سوريا :يُعد التواجد الإيراني في سوريا ليس فقط لدعم النظام السوري ولكن أيضاً لإنشاء بنية عسكرية تستطيع تهديد إسرائيل من الجهة الشمالية.

- التنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى :تعمل إيران بالتنسيق مع العراق وسوريا لإنشاء خطوط إمداد عسكرية وتأمين أماكن تمركز القوات الإيرانية وحلفائها[121].

المبحث الثاني : سياسة ايران الخارجية اتجاه الازمات في المنطقة

تتبنى إيران سياسة خارجية تتمثل في التدخل النشط في الأزمات في المنطقة العربية، حيث تدعم الأطراف الموالية لها وتسعى لتحقيق مصالحها الإقليمية والاستراتيجية. تستخدم طهران أدوات متعددة مثل الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي لتعزيز تأثيرها وتحقيق أهدافها في الصراعات الإقليمية. تعتبر إيران الأزمات في المنطقة فرصة لزيادة تأثيرها وتوسيع نفوذها، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات وتعقيد الحلول السياسية

المطلب الأول :

الاليات المعتمدة في تنفيد السياسة الخارجية الإيرانية

- تعتمد الدول على استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل لترجمة قراراتها السياسية الخارجية إلى أفعال ملموسة، وذلك من خلال اختيار السبل التي يرى قادتها أنها قادرة على تنفيذ تلك القرارات بشكل فعال. تتأثر اختيارات الوسائل بالعديد من العوامل، مثل الأيديولوجيا السياسية للنظام والقوة الاقتصادية والعسكرية والروحية للدولة، وكذلك قدرة القادة على استخدام الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف المحددة.

- تستخدم إيران مزيجًا متنوعًا من الآليات السياسية والاقتصادية والاستخباراتية والعسكرية والدينية لتعزيز مصالحها وأهداف أمنها القومي، مع مراعاة أولويات المصالح والأهداف وطبيعة البيئة الدولية والإقليمية المحيطة. تتفاوت أساليب التعامل مع دول منطقة الخليج بين

[121] حسنى عبد الحق، مرجع سابق،ص115.

الاعتماد على السياسات العسكرية والنفطية والدعم الديني، بينما تختلط بين الدبلوماسية والأدوات العسكرية في التعامل مع دول منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى. وتعتمد على السياسة الدولية وأجهزة الستخبارات لمواجهة التهديدات الأمنية الداخلية، مع النظر إلى استخدام باقي الآليات المتاحة[122].

1. الالية الدبلوماسية:

- الدبلوماسية هي المجال الذي يدرس فيه العلاقات الدولية والتفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، وكذلك الآليات والوسائل التي تُستخدم لتنظيم هذه العلاقات وحل النزاعات بين الدول. يتناول العلماء في هذا المجال مفهوم الدبلوماسية كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والتعبير عن مصالح الدولة في المجتمع الدولي.

-شمل هذه الآلية المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة في تمثيل نفسها أمام الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، ويتضمن ذلك تفسير سياستها حيال القضايا الدولية، وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. تعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف شبكة السفارات والقنصليات والمفاوضات وأدوات الاتصال الدولي الأخرى.[123]

-اعترافًا منها بعدم قدرتها على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، حاولت إيران التكيف مع ميزان القوى الحالي في ظل الوجود الأمريكي وتشكيل مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية التي أضرت بإيران واقتصادها بشكل كبير. لذلك، سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها، خاصة في المنطقة العربية. وقد ازداد التوجه السلمي في السياسة الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية، وخلال حكم الرئيس الإصلاحي هاشمي رفسنجاني، الذي تميز بفترة من الاعتدال الدبلوماسي في السياسة الخارجية الإيرانية[124].

- في فترة التسعينيات، شهدت إيران سياسة منفتحة تجاه جيرانها، بما في ذلك تركيا والغرب ودول العالم الثالث. وعلى الرغم من الأسس الإيديولوجية التي حكمت فترة حكم الرئيسين رفسنجاني وخاتمي في وضع السياسة الخارجية، فقد اتسمت تلك الفترة بمزج بين الأهداف الإيديولوجية والواقعية، دون التخلي عن الطابع الإيديولوجي الذي يميز إيران.

---

[122] محدم سالم صالح، القوة و السياسة الخارجية دراسة نظرية، مجلة الكوفة، كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد السادس، 2010 ص162.

[123] موسوعة مقاتل من الصحراء تنامي الدور الإيراني و تاثيره على الامن القومي العربي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec08.doc_cvt.htm
بتاريخ 2024/06/02 على الساعة 14: 12

[124] علي حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية ...القدرات و حدود التاثير :
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html
بتاريخ 2024/06/02 على الساعة52 : 14

- وقد حرصت إيران خلال فترة رئاسة خاتمي على تبني سياسة الانفتاح، حيث بذلت جهودًا كبيرة للتقارب مع عواصم الخليج العربي والدول العربية لتخفيف حدة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة عليها. وقد بدأت جهود التعاون والتنسيق مع دول المنطقة في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والأمن. وجاء في خطابات خاتمي السياسية توجهات تدعو لإدانة ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها.

- خلال فترة رئاسة الرئيس السابق أحمدي نجاد، الذي ينتمي للمحافظين في إيران، لاحظنا تراجعًا في العمل الدبلوماسي، حيث تبنى خطابًا متشددًا في العلاقات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى زيادة عزلة إيران وضعف استخدام الأدوات الدبلوماسية لصالح آليات أخرى لتنفيذ السياسة الإيرانية في ظل التحولات الإقليمية المتلاحقة.

- وقامت إيران بتسليط الضوء على البُعد الثوري والشعبي لدبلوماسيتها عند تبنيها مجموعة من القضايا التي حظيت بتأييد وإعجاب الرأي العام. ويجد هذا السلوك تأصيلًا في الدستور الإيراني، حيث تنص المادة 513 منه على أن "السياسة الخارجية الإيرانية تستند على نزعة عدم التسلط والامتناع عن الخضوع، وحماية الاستقلال ووحدة الأراضي ودفاع عن حقوق المسلمين وعدم التحيز لصالح القوى المستكبرة وتعزيز العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة". وبناءً على ذلك، تسوق إيران نفسها على أنها داعمة للمستضعفين وقوى التحرر ضد القوى الاستكبارية، وذلك من خلال التبني القوي لبعض القضايا الشعبية مثل القضية الفلسطينية.[125]

2.الالية الدينية :

- تتوجه الأدوات الإيديولوجية نحو نشر رؤية مثالية شاملة لكيف يجب أن يكون المجتمع، وتسعى إلى التأثير في أفكار الآخرين من خلال الاعتماد على التراث الفكري والإنتاج الثقافي للتأثير على الوحدات الدولية الأخرى. على الرغم من أن الدستور الإيراني ينص على أن "الأمة الإسلامية هي أمة واحدة وعلى الحكومة الإيرانية العمل من أجل ذلك" (المادة 55 من الدستور)، فإن الدولة تسعى عادةً إلى استغلال التقارب الديني بينها وبين مجتمعات أخرى كأداة من آليات سياستها الخارجية[126].

- تعتمد إيران في سياستها الخارجية على عناصر الهوية الإسلامية بشكل عام والشيعية بشكل خاص، وهذا هو ما جعلها تجد مصالح مشتركة مع العديد من الحركات والكيانات التي تتمسك بالخطاب الديني، وبالأخص الحركات الشيعية. وقد استفادت إيران من توظيف هذا التقارب لجعل سياستها الخارجية أكثر فعالية وتأثيرًا.

- سيطرة إيران على المواقع الدينية، خاصة في النجف، تمنحها نفوذًا كبيرًا لدى المقلدين الشيعة، وتسهم في نشر فكرة ولاية الفقيه التي تُعتبر أداة هامة في سياستها الخارجية. هذه

[125] احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران.2011، ص25.

[126] مايكل ايزنشات و مايكل نايتسن، النفوذ الإيراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران، ترجمة احمد علي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 388، سنة 2011، ص148.

الفكرة تمكن إيران من النفوذ والتأثير لدى أنصارها نظرًا لأهمية الولي الفقيه بالنسبة لهم. بالإضافة إلى ذلك، تستغل إيران المكونات الشيعية في دول المنطقة لاستخدامها كأدوات ضغط في مواجهة خصومها. ونسبة الشيعة في بعض دول المنطقة تتراوح بين 1.2% و50% من مجموع المسلمين، وتتركز نسبة كبيرة منهم في إيران. وبالتالي، تُعتبر إيران مركزًا جاذبًا لهؤلاء الأتباع لا فقط على المستوى المذهبي وإنما أيضًا على المستوى السياسي بسبب ارتباط الدين والسياسة في مفهوم الولي الفقيه[127].

- الولي الفقيه يُعد قائدًا سياسيًا ومرجعًا دينيًا في نفس الوقت، ويمتلك نفوذًا هائلًا بفضل المناصرة التي يقدمها أتباعه، سواء داخل إيران أو خارجها، حيث يكونون

- على استعداد تام لخدمة مصالح الدولة الإيرانية. تعكس هذه العلاقة الدينية طبيعتها من خلال تبعيتهم للولي الفقيه، الذي يجمع بين الدورين السياسي والديني في نفس الوقت.

- تقوم القاعدة الشيعية في إيران بتوفير بيئة مواتية لعلاقاتها الإقليمية، خاصة نظرًا لتركيز الشيعة في الشرق الأوسط، حيث يمثلون حوالي 10.1% من المسلمين في المنطقة. يُعد هذا البعد المذهبي عنصرًا رئيسيًا في السياسة الخارجية الإيرانية في الإقليم، ويُجب إدراك أهمية توظيف هذا الموروث بمرونة وبرغماتية واضحة. استفادت إيران من القاعدة الشيعية للتأثير في العديد من القضايا من خلال دعمها للأطراف الشيعية الموالية لها، مثل قوى شيعية في العراق مثل حزب الدعوة وحزب الفضيلة والمجلس الأعلى، مما مكنها من التأثير والنفوذ في العراق بعد إسقاط نظام صدام[128].

- بالنسبة لحزب الله، فقد تأسس بدعم إيراني بناء على الأيديولوجية الخاصة بولاية الفقيه، وقد أكد إبراهيم الأمين القيادي في الحزب ذلك من خلال تصريحه الذي يقول "نحن لسنا جزءًا من إيران، إنما إيران في لبنان ولبنان في إيران". كما أوضح حبيب فياض القيادي في الحزب أن تجربة المقاومة الإسلامية نشأت من فلسفة إمام الخميني في قيادة الثورة الإسلامية قبل وبعد النصر، وأن العلاقة بين التجربتين تتجاوز العلاقة التحالفية التقليدية، مما يظهر تعمقها في التاريخ والعقيدة والهوية، وكيف أن هناك ربطًا بين الجزء والكل، الفرع والأصل، والمقدمة والنتيجة.

- إيران تستخدم التشيع السياسي كعنصر رئيسي في سياستها الخارجية على نطاق واسع، ويُعد ذلك جزءًا مهمًا من إستراتيجية توليد النفوذ الناعم الإيراني في الشرق الأوسط، خاصة بين الشيعة الموالين لولي الفقيه. يرى الباحث الإيراني "كيهان برزكان" أن استخدام التشيع في السياسة الخارجية كان قائمًا منذ فترة طويلة، ولكن أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق في عام 2003، حيث أدى ذلك إلى تعزيز دور ونفوذ إيران في المنطقة.

[127] حامد محمود، هل تسيطر ايران على المرجعية الشيعية بد رحيل فضل الله؟ الاهرام الاستراتيجي ،العدد 189، 2010، ص 98.
[128] علي حسن باكير ، مرجع سابق، ص 119.

- الجانب الديني يمنح إيران قدرة تأثيرية في منطقتها الإقليمية، لذا تعمل على نشر المذهب الشيعي بالتوجه الإيراني المتمثل بولاية الفقيه وتصديره إلى دول الجوار والمنطقة بشكل عام، مما يثير شكوك مبررة لدى هذه الدول حول النوايا الإيرانية. إن إيران تُسعى لاستخدام العنصر الديني في استراتيجياتها تجاه دول المنطقة، خاصة الدول التي تتأثر بها الشرائح الاجتماعية الشيعية[129].

- سياسة إيران تعتمد على نشر قيمها الثقافية وتصدير نموذجها الفكري بصورة غير عسكرية، من خلال إقامة مراكز ثقافية ودينية لتعزيز الحوار ونقل المعلومات، وتقديم المنح الدراسية للطلاب من بعض الدول الإسلامية، والتواصل مع المذاهب الأخرى لتطوير المفاهيم والتقاليد وجعلها مؤثرة لتعميق التأثير والنفوذ في المنطقة.

3.الالية الدعائية:

- الدعاية تعد وسيلة فعالة يلجأ إليها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية، حيث تساهم في زيادة الأهمية النفسية لهذه الوسيلة نتيجة لزيادة التفاعل بين الدول والشعوب نتيجة تأثير وسائل الاتصال وأساليبها المتنوعة والمتطورة. فالدعاية هي أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك مجموعة معينة لتحقيق هدف معين. تشترك الدعاية مع الدبلوماسية في كونها نشاطًا عالميًا ولكن توجهها يكون نحو الشعوب بدلاً من الحكومات.

- وفي دراسة أجراها "هرمان"، وجد أن الدول النامية عموماً تستخدم أدوات الدعاية بشكل أقل من الدول المتقدمة، حيث تستخدم الدول المتقدمة هذه الأدوات بشكل أكبر. كما وجد هرمان أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة هما أكثر الوحدات الدولية استخدامًا لأدوات العسكرية، بينما تستخدم الصين الشعبية وكوبا أدوات الدعاية بشكل أكبر. واستنادًا إلى ذلك، قام هرمان بتطوير مقياس التركز(Concentration Index) ، والذي يحدد مدى استخدام الدول لأداة واحدة أو أدوات متعددة في سياستها الخارجية[130].

- توظف أجهزة الدعاية في جميع الدول القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية، والأطر القانونية لتحقيق أهدافها في السياسة الدولية. ومع ذلك، فإن القدرة الإقناعية والتوظيف الفعال لهذه القيم والمبادئ يختلف بين سياق فكري وآخر. فبينما تميل الدول المتوسطة والصغيرة عادةً إلى الاحتفاظ بمكوناتها الفكرية والعقائدية دون السعي لفرضها على الآخرين، تسعى الدول الكبرى إلى استخدام هذه القيم والمبادئ للضغط على الآخرين وتوجيه سلوكياتهم وفقًا لقيمها المزعومة الشاملة والعادلة.

- وفي ظل تطور التكنولوجيا، تزداد القدرة على التأثير والتواصل، مما يجعل استراتيجيات الدعاية تتطور لتناسب التحديات والفرص الجديدة التي تقدمها التطورات الحديثة

[129] علي حسن باكير، حزب الله و المشروع الإقليمي الإيراني العلاقة و الدور :albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir
بتاريخ : 2024/06/03 على الساعى 10: 13
[130]علي حسين باكر، مرجع سابق، ص 163.

-عد قيام الثورة في إيران والتحولات التي شملت الوزارات، أصبح للدعاية أهمية كبيرة في تسويق السياسات الخارجية للدول، بما في ذلك إيران. وقد تم تغيير وزارة الثقافة والسياحة في إيران إلى وزارة الإرشاد القومي، وبعد ذلك إلى وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية، وهو ما يدل على التركيز على الثقافة الإسلامية وتوجيه الرأي العام وفقًا لقيم هذه الثقافة.[131]

- وينص الدستور الإيراني على تأمين حرية النشر والإعلام وفقاً للمعايير الإسلامية ومصالح الدولة العامة، ويتولى المرشد الأعلى تعيين رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون وإقالته، ويشرف على عمل هذه المؤسسة مجلس يضم رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ومجلس الشورى. تعمل السياسة الإعلامية الإيرانية على مواجهة التيارات المعادية للمبادئ الإسلامية الشيعية والفلسفات المعادية لولاية الفقيه.

- ذلك يؤكد على أهمية الدعاية والإعلام في نشر وتعزيز المفاهيم والقيم التي تدعم هذه الثقافة وتسعى للتصدي للتيارات المعادية لها، والترويج للقيم الدينية والثقافية التي تلتزم بها إيران.

- الاهتمام الإيراني بجهاز الدعاية والإعلام يظهر من خلال ارتباطه المباشر بالمرشد، بالإضافة إلى الإشراف من قبل عدة مؤسسات على هذا الجهاز الذي تستخدمه إيران بقوة في الدعاية لسياستها الإقليمية وقيمها الفكرية. إيران تمتلك إمبراطورية إعلامية تُعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وتُعد واحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهادئ وعلى مستوى العالم.

وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية(IRIB) ، التي تعتبر مؤسسة حكومية يُشرف عليها المرشد الأعلى شخصيًا، تدير السياسات الإعلامية لجميع المحطات التلفزيونية والإذاعات في إيران وخارجها بما يتماشى مع توجهات الدولة. وترتبط هذه الوكالة بعدد من الوكالات الخارجية، وتُستخدم لخدمة الرسائل التي تصدر عنها بشأن تعزيز الثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة. أداء وسائل الإعلام الإيرانية يعكس تأثيراً كبيراً على التأثير الإعلامي والسياسي في العديد من المناطق.[132]

المطلب الثاني :

التاثير الإيراني في العراق

بعد انتهاء الحرب مع العراق، التي استمرت لمدة 8 سنوات، خرجت إيران منها مُنكسرة تحت قيادة الخميني، وعملت جاهدة على إعادة إعمار ما دمرته الحرب في مختلف القطاعات، خاصة الجانب العسكري، واعتمدت استراتيجية جديدة لتعزيز نفوذها في المنطقة وحماية مكتسبات الثورة الإسلامية بنظام قوي ومحكم. وقتها، تطابقت توجهات

[131]حمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران.2011، ص270.

[58]فهد المصري، استراتيجيات الاعلام الإيراني الموجه للاعلام http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202722 بتاريخ : 2024/06/03 على الساعة 11: 20

إيران مع توجهات الولايات المتحدة، وكانت هناك فرصة ثانية لإسقاط نظام صدام حسين وتوسيع قاعدة الشيعة في العراق، بدعم من شخصيات عراقية، بهدف تطوير طبقة سياسية شيعية لتولي قيادة العراق وحماية المصالح الإيرانية. عندما ظهر تنظيم داعش في عام 2014 وسيطر على ثلث مساحة العراق، قدمت إيران الدعم العسكري والخبراء للعراق، وبعد انتهاء الحرب مع داعش، تحولت بعض الفصائل إلى حركات سياسية لتوسيع قاعدة السلطة الشيعية المتعاطفة مع طهران، التي امتلكت تمثيلًا واسعًا داخل البرلمان العراقي.

إلى جانب ذلك، تتمتع إيران بعلاقات وثيقة مع الحركات السياسية الأخرى في العراق، مثل الأكراد والسنة. ولكن تغيرت معادلة النفوذ الإيراني بعد اندلاع مظاهرات حاشدة في العراق في عام 2019، والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، وقد أسفرت عن اغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي، وغيابهما عن ساحة الأحداث.

و من هنا يمكننا القول ان التأثير الإيراني في العراق له أبعاد متعددة ويعكس العلاقة العميقة بين البلدين، حيث يمكن تلخيص تأثير إيران في العراق في النقاط التالية:

1. **الجوانب السياسية:** إيران لديها تأثير كبير في الساحة السياسية العراقية من خلال دعم تحالفات وأحزاب موالية، ولها تأثير على القرارات السياسية في البلاد.
2. **الجوانب الأمنية:** إيران لها تواجد أمني قوي في العراق من خلال دعم وتدريب القوات الأمنية العراقية والميليشيات الموالية.
3. **الجوانب الدينية والثقافية:** تلعب إيران دورًا هامًا في نشر الفكر الشيعي وتعزيز الروابط الثقافية والدينية مع العناصر الشيعية في العراق.
4. **الجوانب الاقتصادية:** إيران لها تأثير اقتصادي في العراق من خلال التبادل التجاري والاستثمارات الاقتصادية بين البلدين.
5. **الجوانب الإنسانية:** تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية للعراق في العديد من المجالات مثل الصحة والتعليم[133].

هذه الجوانب تعكس تأثير إيران الشامل في العراق والدور الهام الذي تلعبه في تشكيل السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة في هذا البلد.

المطلب الثالث :

التدخل الإيراني في الازمة السورية

خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2021، شهدت استراتيجية إيران في سوريا تطوراً وتحولاً ملحوظين. في بداية النزاع، كان لدى إيران أهداف واضحة بتأييد النظام السوري، المناوئ للغرب وحليف لإيران. تلاحظ بعض التطورات والأمور التي تميزت بها الاستراتيجية الإيرانية خلال هذه الفترة:

[133] حمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران.2011، ص 271.

1. **الدعم العسكري واللوجستي:** تعززت الدعم العسكري واللوجستي الإيراني للنظام السوري خلال الفترة المذكورة، حيث قدّمت إيران تجهيزات عسكرية ومستشارين عسكريين وأفراداً لقوات قتالية لمساعدة النظام السوري في حربه آنذاك.
2. **تصعيد الدور الإيراني:** بمرور الزمن، تصاعدت الدور الإيراني في سوريا، حيث استحدثت نقاط تفتيش وقواعد عسكرية لها، وشجعت على تشكيل ميليشيات موالية لها في سوريا.
3. **دور إيران في الحكومة السورية:** بالإضافة إلى الدعم العسكري، بات لدى إيران تأثير كبير في السياسات الداخلية للحكومة السورية، ما يعكس علاقتهما الوثيقة.
4. **تأثير التحالفات الإقليمية:** تغيّرت التحالفات الإقليمية خلال الفترة المذكورة، مما أدى إلى تعزيز التعاون بين إيران وروسيا وحزب الله والحكومة السورية من جهة، وصراعات تنشأ مع بعض الدول العربية السنية من جهة أخرى[134].

1-الخلفية الدينية للتدخل :

إيران هي الطرف الإقليمي الوحيد الذي يثق به النظام السوري القائم. منذ بداية الأزمة، فإيران تعتبر أكثر من مجرد لاعب إقليمي مؤثر؛ إنها حاضرة على أرض الواقع وتمكنت من المحافظة على عامل توازن القوى في سوريا، الذي شكل مصدر قلق رئيسي في السياسة الخارجية لإيران. من جهتها، تخشى طهران ظهور الهلال السني، الموالي للغرب والمناهض لإيران الشيعية، وفي حال ظهوره سيترابط ارتباطا وثيقا بمنافسين إقليميين لطهران، وسيمتد من تركيا إلى سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات. هكذا قدمت النخبة العلوية الحاكمة في دمشق ضمانًا لطهران، إذ سعى العلويون لتحقيق توازن القوى بين الاعتراف بانتمائهم الشيعي والحفاظ على الهوية الإثنية والثقافية العلوية. ومن هنا جاءت أهمية العلاقة مع شيعة إيران ولبنان على حد سواء، حيث لعبت فصيلة الشيعة العلوية دورًا هامًا في تطور العلاقات الإيرانية السورية. يمكن النظر إليها كأحد المحركات الرئيسة في استمرار التحالف بين الدولتين وتأسيس نقطة تقاطع هامة بين العنصر الاجتماعي المدني للعلاقات الشيعية العلوية والمصالح الاستراتيجية[135].

لا شك في أن المحور السوري الإيراني هو جزء مهم من الهلال الشيعي، خاصة بعد سقوط نظام الرئيس "صدام حسين" في العراق وصعود الشيعة للحكم في بغداد تحت ولاية أمريكية. لكن هذا الأمر لا ينحصر فقط في الجانب السياسي، بل هناك قرب مذهبي بين الطائفة العلوية وباقي الشيعة. على الرغم من أن المذهب السني هو السائد بين أغلبية الشعب السوري، إلا أن بعض العوامل ساهمت في انتشار التشيع في سوريا بعد الثورة الإيرانية. انتماء القيادة السورية للطائفة العلوية ربط سوريا بالمحور الإيراني سياسيا وفتح الأبواب أمام حملات التشيع داخل سوريا، بينما وسع منح الجنسية لمن العناصر الإيرانية والعراقية. لم يغب البعد الديني عن موقف إيران من الأزمة السورية، حيث تظهر الصبغة الدينية في فتوى المرشد الأعلى "علي خامنئي" التي تنص على أن الحراك الشعبي السوري

[134] منال نجعي، أمال حجاج، تأثير المحددات الداخلية على صنع السياسة الخارجية الايرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمو لخضر الوادي،2018/2017، ص118.
[135] منال نجعي، أمال حجاج، مرجع سابق، ص117.

كان من تدبير الولايات المتحدة وحلفائها ضد النظام السوري الممانع والصامد أمام الإمبريالية، كما أعلن ممثل المرشد الأعلى في الحرس الثوري "علي سعيد" عن ثلاث خطوط حمراء بالنسبة لإيران وهي حماية المراقد الشيعية والحفاظ على سوريا في جبهة المقاومة والحفاظ على شخص الرئيس "بشار الأسد". يبدو واضحًا أن إيران تخشى من سيطرة السعودية وتركيا والولايات المتحدة في حالة سقوط النظام الحالي، مما يعقد عملية ضمان أمن حزب الله ودعمه في لبنان والدور الذي يلعبه على الحدود السورية. هذا السيناريو يعني أن سوريا وحزب الله هما ورقتان رئيسيتان لضغط في مواجهة إسرائيل والغرب لتحقيق أهدافهم الإقليمية والدولية. يظهر هذا في تصريح "علي ولايتي" مستشار السياسة الخارجية للمرشد الأعلى أن "أي اعتداء على سوريا يعتبر اعتداء على إيران". هكذا تعتبر إيران المواجهة في سوريا متحورا حاسما لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وتعزيز دورها الإقليمي تحت شعار مقاومة الوجود الغربي والكيان الصهيوني، بالتنسيق المتزايد مع روسيا التي تمثل دورًا كبح على التدخل الدولي من جهة أخرى.

2-الخلفية الجيوسياسية :

تبرر إيران سياستها التدخلية بأن أمنها القومي يلزمها بمحاربة التنظيمات الجهادية في سوريا قبل أن تضطر إلى محاربتها على أراضيها. فالمصالح الرئيسية لإيران في سوريا تعتمد على الجوانب الجغرافية والسياسية أكثر من الأبعاد الإيديولوجية؛ حيث إن النظام الإيراني مناقض للنظام العلماني في سوريا، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع من بناء تحالف طويل الأمد -محور المقاومة- مع وجود القوى الأمريكية والصهيونية في المنطقة، بجانب حركة حماس وحزب الله، حيث وجد هذا التحالف تنافسًا في بعض المراحل ولكنه لم يكن على نفس المستوى، على عكس التنافس الإيراني السعودي على الشرعية الإسلامية في المنطقة .

تاريخيًا، تمثلت سوريا كحليف وحيد لإيران في المنطقة منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، وتظهر الأهمية السياسية والأمنية في دور سوريا كمعبر لوجستي لدعم حزب الله في لبنان. يمتد تأثير حزب الله بالنسبة لإيران في تعزيز النشاط الاستخباراتي عبر المؤسسات التي يديرها الحزب على المستوى الإقليمي والدولي[136] .

إيران لا ترغب في القضاء على تنظيمات داعش والقاعدة والنصرة بشكل كلي على الرغم من تمثلها تهديدًا خطيرًا للنظام السوري، لأن وجود الدويلات الجهادية في غرب العراق وشرق سوريا ليس تهديدًا فقط لإيران، بل لكامل منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم، يتعين الاعتماد على إيران والسماح لطهران بالتوسع في العراق والأراضي السورية للحفاظ على "حزب الله الشيعي اللبناني" وتعزيز الشرعية الدولية لهذه النقاط.

ضمن استراتيجية إيران في سوريا أهدافاً تتعلق بتأمين مصالحها وضمان تواجدها بعد تسوية الأزمة السورية، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار النظام السوري ونقل القيم

[136] منال نجعي، أمال حجاج، مرجع سابق، ص119.

والأفكار الإيرانية، ودعم حلفائها -وخاصة الشيعة- للمساهمة في توزيع مراكز القوة في منطقة الشرق الأوسط. كما تهدف إلى إنشاء ممر آمن لتوجيه الإمدادات والدعم بالأموال والأسلحة والعتاد إلى حزب الله في لبنان، بهدف تعزيز قدراته الهجومية ضد الكيان الصهيوني باستخدام الصواريخ الإيرانية كأداة ردع. وتقترب إيران وميليشياتها من هضبة الجولان المحتلة لتعزيز تواجدها العسكري واستخدام الهضبة كجبهة ثانوية ضد إسرائيل في حالة نشوب حرب، حيث تهدف إلى إرساء موقع تواجدها المقدم مقابل دولة إسرائيل، بحيث يعتبر الجولان الآن نقطة التقاء بين إيران وإسرائيل بدلاً من كردستان العراق.[137]

المطلب الثالث :

التنافس الإيراني السعودي في المنطقة

تسعى إيران لتعزيز نفوذها في الخليج، وهي منطقة تنافس رئيسية بين البلدين. وعادةً ما تحاول السعودية، بالتعاون مع دول الخليج بشكل عام، التصدي لطموحات إيران للهيمنة. وعلى الرغم من أن السعودية تحتفظ بمستوى أعلى من النفوذ والسلطة السياسية في دول الخليج، إلا أن إيران تسعى جاهدة للتأثير على الدول العربية في الخليج وتسعى للتأثير في خفض علاقاتها العسكرية مع الغرب أو إلغائها. وفي السنوات الأخيرة، بدأت التوترات السنية - الشيعية في الخليج في التصاعد لأسباب متعددة، مما أدى إلى تصاعد المشاكل في المنطقة، بما في ذلك التدخل العسكري السعودي في البحرين في مارس 2011.

التنافس بين السعودية وإيران يُعتبر صراعًا كبيرًا حول النفوذ الإقليمي، خاصة في ظل الطائفية، حيث تسعى إيران لتعزيز نفوذها كقوة إقليمية على حساب السعودية، مما يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة. الخلاف الكبير بين المذهبين السني والشيعي أدى إلى حرب باردة في منطقة الشرق الأوسط.

في الآونة الأخيرة، شهدنا نشاطًا دبلوماسيًا كبيرًا من السعودية، حيث سعت إلى تعزيز نفوذها وخدمة مصالحها الاقتصادية، ومحاولة تخفيف التوتر والتصعيد، والالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، أعادت إيران فتح سفارتها في جدة. من جهتها، تسعى إيران إلى فك العزلة الإقليمية جراء العقوبات الأمريكية والأوروبية، وتحاول الحد من استيلاء البحرية على ناقلات النفط في مضيق هرمز، الذي يُعتبر وسيلة جيوسياسية للضغط وزيادة الهيمنة الدبلوماسية.

لتحقيق الاستقرار في العلاقات بين إيران والسعودية، يجب الحد من التنازع والتنافس الإقليمي على مستوى العالم الإسلامي، والعمل على القضاء على الوجود العسكري

[137] منال نجعي، أمال حجاج، مرجع سابق، ص127.

الأمريكي المكثف في المنطقة. هذه هي أهم مطالب إيران للحد من الضغط والتهديد في المنطقة.[138]

يمكننا تلخيص التنافس الإيراني السعودي على المستويات التالية :

1-الصراع السياسي :

الصراع السياسي بين إيران والسعودية في منطقة الشرق الأوسط يعكس التنافس الجيوسياسي والسياسي بين البلدين ويعود إلى العديد من العوامل التاريخية والدينية والاقتصادية. نقاط الصراع السياسي تشمل:

1. **صراع النفوذ:** إيران والسعودية تتنافسان على سيطرة النفوذ والتأثير في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط. كل بلد يحاول تعزيز تحالفاته ونفوذه في الدول الأخرى لتعزيز مركزه.
2. **صراع القوى الإقليمية:** الصراع بين إيران والسعودية يعكس صراع القوى الإقليمية في المنطقة، حيث كل بلد يسعى لتعزيز مكانته ودوره في الشرق الأوسط.
3. **الصراع الديني:** التنافس بين إيران الشيعية والسعودية السنية يعكس الصراع الديني القديم بين الفصائل الإسلامية، ويؤثر على العديد من الصراعات والسياسات في المنطقة.
4. **الصراع الإثني:** بعض الصراعات بين البلدين تعود إلى العوامل الإثنية والقبلية في المنطقة، حيث يتنافس كل بلد على دعم الفصائل والمجموعات القبلية التي تدعمه .

2.الصراع الاقتصادي:

الصراع الاقتصادي بين إيران والسعودية يشمل منافسة في عدة مجالات اقتصادية تعكس التنافس الاقتصادي بين البلدين. العناصر الرئيسية للصراع الاقتصادي تشمل ما يلي:

1. **النفوذ الاقتصادي:** كلا البلدين يتنافسان على نيل النفوذ الاقتصادي في المنطقة، وذلك من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية، الاستثمارات الخارجية، وبناء الشراكات الاقتصادية مع دول المنطقة.
2. **النفط والطاقة:** كون كلا البلدين منتجين رئيسيين للنفط، يوجد تنافس بينهما على السيطرة على السوق النفطية وزيادة الإنتاج لتحقيق المزيد من الدخل الاقتصادي.
3. **الاستثمارات:** إيران والسعودية تتنافسان على جذب الاستثمارات الخارجية وتطوير البنية التحتية والصناعات في بلديهما لتعزيز نمو اقتصادهما.
4. **التجارة:** يتبارى البلدان في تطوير وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، ويسعي كل منهما لتحسين صادراته وتوسيع قاعدة عملاءها.[139]

[138] منال نجعي، أمال حجاج، مرجع سابق، ص130..
[139] منال نجعي، أمال حجاج، مرجع سابق، ص133.

3-الصراع العسكري :

الصراع العسكري بين إيران والسعودية يتمثل في التنافس على التأثير والنفوذ العسكري في منطقة الشرق الأوسط. هذا الصراع يشمل العديد من الجوانب التي تشتد التنافس فيها بين البلدين:

1. **تسليح والقوات العسكرية:** إيران والسعودية تسعيان لتطوير وتعزيز قدراتهما العسكرية من خلال تسليح وتدريب القوات العسكرية وتحديث التكنولوجيا العسكرية.
2. **التواجد العسكري:** يوجد تنافس بين البلدين حول التواجد العسكري في المنطقة، سواء من خلال إقامة قواعد عسكرية أو توجيه قواتهما لمواقع استراتيجية.
3. **التحالفات العسكرية:** كلا البلدين يسعيان لتشكيل التحالفات العسكرية والعمليات المشتركة مع دول أخرى من أجل تحقيق أهدافهما العسكرية.

الدور في الصراعات الإقليمية: إيران والسعودية تتدخلان في صراعات إقليمية في اليمن، سوريا، العراق، وغيرها، حيث تدعم كل منهما الفصائل والجماعات الموالية لها.

المبحث الثالث : العلاقات التعاونية مع القوى الإقليمية

المطلب الأول : العلاقات مع روسيا

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، أصبحت العلاقات الإيرانية الروسية محط اهتمام كبير لصناع القرار السياسي في إيران. دفعت الظروف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ بداية التسعينيات إلى تقارب بين البلدين، حيث سعت إيران إلى إيجاد شريك دولي يوازن الهيمنة الأمريكية في المنطقة، بينما كانت روسيا تبحث عن شريك إقليمي يعزز حضورها في المنطقة التي خسرتها لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

شهدت العلاقات الإيرانية الروسية تقلبات عديدة تأثرت بأحداث رئيسية، منها الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وتفكيك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وبروز روسيا الاتحادية. أدركت إيران أن الانفتاح على روسيا يخدم مصالحها في الحصول على دعم دولي ضد العداء الأمريكي. في المقابل، رأت روسيا أن تطوير العلاقات مع إيران يتيح لها الاستفادة من نفوذ إيران في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق.[140]

سابقاً، استفادت روسيا من التوترات بين إيران والمجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة، واعتبرت إيران ورقة مهمة في توازن القوى الدولية والإقليمية. وبالتالي، فإن روسيا لن تكون سعيدة بفقدان هذه الورقة. وفي سياق متصل، فإن التقارب الإيراني الأمريكي بشأن الاتفاق النووي يثير قلق روسيا، حليفة إيران التقليدية حيث أظهرت روسيا تحفظاتها تجاه الاتفاق، وعبر رئيس الوفد الروسي في مجموعة 06 عن عدم تفاؤله بإمكانية تحقيق تقدم

[140] ضاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران إتجاه دول الجوار ، العربي للتوزيع زالاشهار، د-ب،د-ط،2012، ص112.

كبير في المفاوضات. هذه التصريحات أثارت غضب الإعلام الإيراني الذي وصفها بأنها "توجه روسي تخريبي". وفي هذا السياق، أشار بعض المحللين الإيرانيين إلى أن روسيا قد تحاول إفساد أي تقارب محتمل بين إيران والولايات المتحدة، وقد تحاول تشجيع التيار الراديكالي في إيران لمنع ذلك، عادت العلاقات الروسية الإيرانية للتطور بعد عودة بوتين إلى الكرملين في عام 2012، حيث أعلن بوتين عن استعداد روسيا لتطوير العلاقات مع إيران، وذلك خلال اجتماع على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون. تم التطرق في هذا الاجتماع إلى قضايا مثل البرنامج النووي الإيراني، والتعاون النووي الروسي/الإيراني، وتطوير العلاقات الاقتصادية والقانونية، زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إيران في عام 2015، والتي كانت الزيارة الأولى منذ عام 2007، جاءت للمشاركة في مؤتمر الدول المصدرة للغاز الطبيعي. خلال هذه الزيارة، التقى بوتين بالمرشد الأعلى علي خامنئي، وأكد خامنئي على أهمية الحفاظ على نظام متعدد الأقطاب، ووصف التعاون بين روسيا وإيران بأنه "خطة طويلة الأجل للولايات المتحدة ضد مصالح الجميع، و لسيما بلدينا". وهذا يشير إلى تعمق العلاقات بين البلدين

المطلب الثاني : العلاقات مع الصين

في السنوات القليلة الماضية، شهدت العلاقات الثنائية بين إيران والصين تطوراً ملحوظاً، حيث أبدى الجانبان استعدادهما لتعزيز وتوسيع التعاون في مختلف المجالات، وخاصة في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. وصلت العلاقات الصينية الإيرانية إلى مستوى الشراكة والتفاهم المتقدم، وهو مستوى يتجاوز التنسيق والتشاور التقليديين في العلاقات الدولية. وقد تميز هذا التطور برفض الصين الرسمي لاستراتيجية "الضغوط القصوى" الأمريكية الهادفة لتعديل سلوك النظام الإيراني، بدءاً من رفض بكين للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي ورفض إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران.[141]

تعد الصين حليفاً موثوقاً لإيران، وبالمثل تعتبر إيران حليفاً موثوقاً للصين في مواجهة السياسات الأمريكية. يعود هذا التوافق إلى عدة عوامل رئيسية:

1. **غياب الجوانب السلبية في مسيرة العلاقات** :العلاقة بين الصين وإيران خالية من الصراعات أو التوترات الكبيرة.
2. **طبيعة النظام السياسي للدولتين** :كلا النظامين يتبع نموذج الحكم الأوليغارشي التسلطي، حيث تسيطر فئة قليلة على السلطة.
3. **الاحتياج الاقتصادي الاستراتيجي المتبادل** :كلا البلدين يعتمدان على بعضهما البعض في تلبية احتياجاتهما الاقتصادية.
4. **الاعتبارات الجيوسياسية** :الموقع الاستراتيجي لإيران يجعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب وممرًا طبيعيًا للتجارة العالمية، وهو أمر بالغ الأهمية للصين كواحدة من رواد التجارة العالمية، مما يوفر لها موطئ قدم حيوي في المنطقة.

[141] محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017- 2018،ص20.

ينظر النظام الإيراني إلى الصين كحليف استراتيجي محتمل في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تأمل إيران أن تسهم الصين في قلب الموازين العالمية لصالحها في المستقبل. يؤكد المسؤولون الإيرانيون على أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الصين، حيث صرح وزير الخارجية علي أكبر صالحي بأن "العلاقات بين طهران وبكين استراتيجية ومستقبلها مشرق". تنظر إيران إلى الصين كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ناشئة تستطيع موازنة السلطة الأمريكية عالمياً وفي الشرق الأوسط.[142]

من جهة أخرى، تخشى الصين أن يؤثر سقوط النظام السوري الحالي على مكانة إيران الإقليمية كحليف استراتيجي، إذ تعتبر إيران مركزية في الأولويات الصينية بسبب موقعها الجيوسياسي وأهميتها في تأمين واردات الطاقة. يساهم التحالف مع إيران في تسهيل دخول الصين إلى الشرق الأوسط وفك عزلتها عنه، حيث تؤمن إيران 45% من واردات الصين النفطية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين إيران ممراً مائياً محتملاً في الخليج العربي لأسطولها البحري الضخم، مما يعزز الفوائد التجارية والجيوسياسية لهذا التحالف.

الصين تعد أيضاً مصدراً رئيسياً للأسلحة لإيران، حيث زودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة، بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ. تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران بلغ ما يقارب 810 مليون دولار في الفترة من 2000 إلى 2009.

ظلت الصين، بما تمتلكه من خبرات، خلال العقدين الماضيين، المصدر الرئيسي لتكنولوجيا الصناعات الكيميائية والإلكترونية لإيران. وبهذا، أصبحت الصين الحليف الدولي الرئيسي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية. تزامنت هذه العلاقة الوثيقة مع إبرام صفقات ضخمة في قطاع الطاقة بين البلدين، بلغت قيمتها حوالي 120 مليار دولار. نتيجة لذلك، يمكن القول إن الصين كانت الرابح الأكبر من الأزمة النووية الإيرانية حتى التوصل إلى الاتفاق النووي.

ملخص الفصل الثالث: الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط تتأثر بعدة عوامل وتتضمن عدة أهداف وسياسات:

1. تعزيز النفوذ الإقليمي :تسعى إيران إلى تعزيز تأثيرها في المنطقة الشرقية من خلال دعم المجموعات والأنظمة التي تتبنى مواقف متوافقة مع مصالحها، مثل حزب الله في لبنان والحكومة السورية.
2. مكافحة التحالفات المعادية :تعتبر إيران التحالفات التي تستند إلى الولايات المتحدة، مثل التحالف العربي بقيادة السعودية، تهديداً لأمنها ومصالحها، وتعمل على زعزعة استقرارها والتأثير فيها عن طريق دعم الفصائل المعارضة.

[142] حمد المقداد محمد، مرجع سابق، ص9.

3. تعزيز الأمن القومي :تسعى إيران إلى تعزيز أمنها القومي عن طريق تأسيس نفوذ إقليمي قوي، وبناء قدراتها العسكرية والأمنية لمواجهة التهديدات الخارجية، بما في ذلك التهديدات من جانب إسرائيل والولايات المتحدة.
4. تحقيق المكاسب الاقتصادية :تستخدم إيران أيضاً سياستها الخارجية في المنطقة لتعزيز مكاسبها الاقتصادية، سواء عبر التعاون الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط أو استغلال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز.
5. الدفاع عن القضايا الدينية والإيديولوجية :تدعم إيران الجماعات والأنظمة التي تتبنى مواقف دينية وإيديولوجية مشابهة، وتعتبر نفسها مدافعة عن قضايا الشيعة في المنطقة.

تتغير استراتيجية إيران في المنطقة الشرقية وفقاً للتحديات والفرص التي تواجهها، وتتأثر بالعلاقات مع الدول الأخرى والتطورات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية.

الخاتمة

الخاتمة:

ختاماً، تتسم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بتعقيد وتشابك ناتجين عن تعدد العوامل المؤثرة عليها، والتي تشمل الأيديولوجيا الثورية، المصالح الاقتصادية، والأهداف الأمنية. الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، شكلت حجر الزاوية في صياغة سياسات تهدف إلى تعزيز النفوذ الإيراني والتصدي للتهديدات الإقليمية والدولية. تسعى إيران لتحقيق أهدافها من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل الدبلوماسية، الدعم العسكري واللوجستي للحلفاء، والنشاط الاقتصادي عبر الاستثمار والمساعدات.

على الرغم من هذه المساعي، تواجه إيران تحديات كبيرة، سواء كانت من القوى الإقليمية المعارضة مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل، أو من الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة. التحديات الداخلية المتمثلة في إدارة الاقتصاد والاضطرابات الاجتماعية تزيد من تعقيد المشهد السياسي الخارجي.

بناءً على ما تقدم، من الضرورة بمكان أن تتبنى إيران سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تمكنها من تحقيق استقرار طويل الأمد. تعزيز التعاون والدبلوماسية الإقليمية والدولية يعد خطوة حيوية نحو تقليل التوترات وتحقيق مزيد من السلم والاستقرار.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإيران أن تعمل على تعزيز استقرارها الداخلي من خلال تحسين الاقتصاد وتوسيع قاعدة الرفاه الاجتماعي بين مواطنيها. من شأن تحسين الصورة الداخلية أن يعزز موقفها الخارجي ويمكنها من التعامل بفاعلية أكبر مع التحديات الخارجية.

إن الالتزام بالحوار البناء والعمل مع منظمات إقليمية ودولية لحل النزاعات يمكن أن يسهم بشكل كبير في خفض مستويات التوتر في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، تبني مبادرات سلام إقليمية، وعقد مؤتمرات تجمع الأطراف المختلفة لمناقشة القضايا الحاسمة، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي طويل الأمد.

وفي النهاية، يتعين على إيران أن تسعى إلى تحقيق توازن بين مصالحها الأمنية والسياسية وبين ضرورة الحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانها والمجتمع الدولي. تفعيل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، وتقليل الاعتماد على الحلول العسكرية، قد يسهم في خلق بيئة إقليمية أكثر استقراراً وأمناً. فقط من خلال هذه المقاربة الشاملة يمكن لإيران أن تحقق التنمية المستدامة وتعزز موقعها كقوة إقليمية مسؤولة تسهم في الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

الاستنتاجات:

1.العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية:

الأيـديولوجيا الثوريـة :الثـورة الإسـلامية الإيرانيـة عـام 1979 ومـا تبعهـا مـن تـأثيرات أيديولوجية على السياسة الخارجية.

المصالح الاقتصادية :الحاجة إلى تأمين أسواق للطاقة الإيرانية وطرق النقل ومنافذ التجارة.

الأمـن والـدفاع :السـعي لتعزيـز أمنهـا القـومي عبـر دعـم الحلفـاء فـي المنطقـة والتصـدي للتهديدات.

2.الأهداف الرئيسية:

تعزيز النفوذ الإقليمي :محاولـة إيران تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم الأحزاب والجماعات الصديقة.

الموازنة ضد القوى الكبرى :مثل الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط.

توسيع التحالفات :بناء وتوثيق العلاقات مع دول معينة لضمان النفوذ والقدرة على التأثير الإقليمي.

3.الأدوات المستخدمة:

الدبلوماسية :استخدام المفاوضات والعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق مصالحها.

الدعم العسكري واللوجستي :لأطراف محلية كحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن.

النشاط الاقتصادي :مثل الاستثمار في بلدان معينة وتقديم المساعدات.

4.التحديات:

المعارضة الداخلية والخارجية :من دول مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

الضغوط الدولية والعقوبات :الناتجة من سياسات الولايات المتحدة وحلفائها.

الاقتتال الداخلي :إيران تواجه تحديات داخلية تتعلق بإدارة الاقتصاد والاحتجاجات الشعبية.

التوصيات:

1.تعزيز السياسة الخارجية المعتدلة:

تقليل التوترات من خلال تعزيز العلاقات الدبلوماسية البناءة مع دول الجوار والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية.

2.الانخراط مع المجتمع الدولي:

تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى والالتزام بالقوانين الدولية لتجنب العقوبات والضغوط الاقتصادية.

3.تعزيز الاقتصاد الداخلي:

العمل على الحد من الاعتماد على النفط من خلال تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الأخرى.

4.التواصل الإقليمي:

تعزيز الحوار الإقليمي عن طريق عقد مؤتمرات ومبادرات سلام والعمل مع منظمات إقليمية لحل النزاعات.

5.دعم الاستقرار الداخلي:

تحسين السياسة الداخلية لتعزيز الاستقرار والرفاهية الاجتماعية، مما يساهم في تقليل التوترات الخارجة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- كتب:

- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الإيرانية في عهد الرئيس الروحاني، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، لبنان ،الطبعة الأولى، 2015.

- علي ناصر ناصر، مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني،دار الفرابي، بيروت، د-ط،2013.

- نوشيروان إحتشامي، التأثير السياسي الإيراني على المنطقة الأورومتوسطية ، دار فضاءات للنشر والتوزيع،الأردن، د-ط،2010.

- نايل المجالي عصام، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن، د-ط، 2012.

- يزدي تر، سعيد الصباح، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، الدار الثقافية للنشر،د-ب،د-ط، 2000.

- الكاتب أحمد، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه ، دار الجديد، بيروت، د-ط،1988.

-روجر هاورد، ترجمة: مروان سعد الدين، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، مكتبة مدبولي، بيروت، الطبعة الاولى ، 2007.

- ضاري سرحان الحمداني ، سياسة إيران إتجاه دول الجوار، العربي للتوزيع والاشهار، د-ب، د-ط،2012.

- طلال عترسي ، الجمهورية الصعبة وإيران في تحوالتها الداخلية وسياساتها الاقليمية ، دار الساتي، لبنان ،الطبعة الأولى ،2006.

- احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران.2011، ص25.

- احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، دار زهران عمان، د-ط2011.

-محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي دار المنهل اللبناني للنشر و الطبع، بيروت،د-ط،2009.

- عمر كامل حسن، النظام شرق اوسطي و تاثيره على الامن المائي العربي، دار رسلان للطباعة و النشر،دمشق، د-ط، 2008.

- دفيد هويل و كارول نخلة، ترجمة: ايمن الايوبي، المازق و الحلول البديلة للطاقة، الدار العربية للعلوم، بيروت، د-ط، 2008.

- ادورد سعيد، استشراف المفاهيم الغربية للشرق ،رؤية للنشر و التوزيع ، القاهرة، د-ط،2006.

- حسن العتيبي،منصور، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، دار الخليج للأبحاث،الإمارات، د-ط،2008.

- محمد محمود الديب، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات،مكتبة سعيد رأفت، د-ب، د-ط، 1978.

2- أطروحات:

- فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية و اثرها على امن الخليج العربي،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر،قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،مصر،2012.

- عبد الله حجاب ، السياسة الإقليمية لإيران في اسيا الوسطى و الخليج ، دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية. مدكرة ماجيستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012.

-محمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

- عديلة حايف، دور العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، قسم العلوم السياسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2016.

- سليم عشور، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد دراسة حرب الخليج الثالثة، أطروحةلنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2017.

- حجاب عبد الله، السياسة اقليمية يران في آسيا الوسطى و الخليج، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقاتالدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، 2012.

- محمد سليم حمادي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة 2003، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.

- حسنى عبد الحق، استاريجية التدخل الايراني في الشرق الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلاقات الدولية، كلية العلومالسياسية، جامعة قسنطينة3، 2021.

- منال نجعي، أمال حجاج، تأثير المحددات الداخلية على صنع السياسة الخارجية الايرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية،الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمو لخضر الوادي،2017.

3- المجلات:

- صداح أحمد الحباشنة ،محددات السياسة الخارجية الايرانية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الخامس، مؤتة للبحوث والدراسات، 2008 .

- مجدي صبحي، تاريخ ايران الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د- م، العدد409، دولة الكويت، 2014.

- محمود ضياء الدين عيسى، السياسة الإيرانية تجاه حوض النيل، افاق افريقية، د-م، العدد 2014.

- حسين العلكيم، العلاقات العربية الخليجية مع إيران، مجلة السياسة الدولية، د-م ،العدد 138 أكتوبر ،1999 .

- معتز محمد سلامة، الجيش والحرس الثوري، مجلة السياسة الدولية، د-م ،العدد 130 ،1997 .

- هوشنك أمير أحمدي، أمريكا وإيران والخليج، مجلة شؤون الاوسط، د-م، العدد 03، 1990.

- أحمد المقداد محمد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية-العربية ، لمجلد40، العدد الثاني،2013.

- حامد محمود، هل تسيطر ايران على المرجعية الشيعية بد رحيل فضل الله؟ الاهرام الاستراتيجي، د-م، العدد 189، 2010.

-احمد سليم البرصان، تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الغربي الاستراتيجي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، د-م، العدد 3، د-س.

- محدم سالم صالح، القوة و السياسة الخارجية دراسة نظرية، مجلة الكوفة، كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العدد السادس، 2010.

- حسين صوفي محمد،ايران و كازاخستان محددات التقارب، مجلة مختارات إيرانية، د-م، العدد 69، 2006.

- مجيد بوالردي، افاق العلاقات بين ايران و تركمانستان، مجلة مختارات إيرانية، د-م، العدد86، 2007.

- محمد دياب، الصراع على الثروات في اسيا الوسطى و القوقاز، مجلة شؤون الأوسط، د-م، العدد105، 2002.

- داود احمد زادة، العلاقات الاقتصادية بين ايران و تركيا ،مجلة مختارات إيرانية، د-م، العدد 56، 2005.

4-المواقع الالكترونية:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86، 2024/05/10.

- محمد بن صقر السلمي، القومية و المدهبية في السياسة الإيرانية، من الموقع الالكتروني، www. araa.sa/index، 2024/04/12 .

- خالد وليد محمود، صنع القرارفي السياسة الخارجية في جمهورية ايران الإسلامية .من الموقع الالكتروني،.www.palpit.alwatanvoice.ion.2024/03/05.

- مصطفى اللباد ، القرار النووي الإيراني من مرحلة روحاني الى عهد نجاد موقع http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm، 2024/04/02.

- نظام الحكم في ايران ، من الموقع الالكتروني www .marefa.org، 2024/04/10.

- نظرة على ايران من الداخل ، من الموقع الالكتروني: http//:www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03.../iranreport632008.pdf، 2024/05/19.

-مدحت حماد، الابعاد الاقتصادية لسياسة إيران الاقليمية ،من الموقع الالكتروني:
http://www.icfsthinktank.org/arabic/activities/HtmlFramework.aspx?vote=res&lang=ar&pos=prev&id=8، 2024/05/19.

- عياد أحمد البطنيجي، قراءة في السياسة الخارجية ايرانية: المحدد الاقتصادي، الاقتصاد والطاقة النووية، من الموقع الالكتروني:http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2283، 2024/05/31.

- موسوعة مقاتل من الصحراء تنامي الدور الإيراني و تاثيره على الامن القومي العربي:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/s ecdoc_cvt.htm، 2024/03/01.

- علي حسن باكير، اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية ...القدرات و حدود التاثير :
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/20134111021512664 14.html،24/03/2024.

- علي حسن باكير، حزب الله و المشروع الإقليمي الإيراني العلاقة و الدور :
albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir، 2024/02/24.

فهد المصري، استراتيجيات الاعلام الإيراني الموجه للاعلام
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=202722،
2024/03/08.

5- مصادر أجنبية:

Reflections on The Dynamics of Oil ،World Energy Council ،WEC statement،Natural Gas Markets -and 2004.،www.worldenergy.org

economic sanctions oil and ،Jeffrey j. schott house .gov/jec/hearings/testimony/109/07--Iran:http//:www. 25-06-iran.pdf .

Présentation de l'Iran - Ministère de l’Europe et des Affaires étrangères (diplomatie.gouv.fr.-

Toron AMI Perspective: A ،-The Geopolitics of Oil Discussion Series

P6 in: http://www.toron-ami.com/wp.

-Iranian Agriculture: http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir-html.

فهرس المحتويات

Contents

الشكر ***2***

إهداء ..... *Erreur ! Signet non défini.*

المقدمة ***6***

الجانب المنهجي: ***2***

1-الإشكالية : **2**

2-الأسئلة الفرعية : **2**

3-الفرضيات: **2**

4-أهمية الدراسة: **3**

5-اهداف الدراسة : **3**

6- المناهج المستخدمة: **4**

7- اسباب اختيار الموضوع : **6**

الاستنتاجات: ..... Erreur ! Signet non défini.

8-المفاهيم الأساسية : **7**

9- الدراسات السابقة: **8**

الفصل الاول ***10***

الفصل الأول : المحددات الداخلية لسياسة ايران الخارجية ***11***

المبحث الأول : العوامل الجغرافية و التاريخية **11**

المطلب الأول : 11

1-البيئة الجغرافية لإيران*

المطلب الثاني : 15

1-العصور القديمة الى العصور الوسطى: 15

ب- الإمبراطورية الساسانية 1(224–651 ميلادية): 16

ت- الدولة السلجوقية(1037–1194) 17

ج- العصر الصفوي : 18

2- الدولة الأفشارية: 20

3- الدولة الزندية(1751-1794) 21

4- الدولة القاجارية(1794–1925) 22

6-إصلاحات رضا شاه 23

المبحث الثاني :المحددات الثقافية و الدينية 24

المطلب الأول : 24

1- المحدد الأيديولوجي و القومي 24

2-القومية الفارسية : 25

المطلب الثاني : 26

1- المحدد المذهبي والثورة الإيرانية 26

الثورة الإيرانية:.....27
المبحث الثالث : المحددات السياسية و الاقتصادية.....28
المطلب الأول:.....28
1-هيكل النظام السياسي و المؤسساتي الإيراني.....28
نظرية ولاية الفقيه:.....28
2- السلطة التنفيدية :.....35
3- المهام والصلاحيات.....: 35
4- الاختيار والمدة الانتخابية: 36
5- السلطة التشريعية :.....36
مجلس الشورى الإسلامي 36
6- السلطة القضائية :..... 37
الهيكل الإداري.....: 37
الوظائف التفصيلية لرئيس السلطة القضائية:.....37
مجمع تشخيص مصلحة النظام :.....38
7- مجلس خبراء القيادة :.....39
تكوين المجلس وعمليات التعديل:.....40
الاستفتاء الشعبي.....: 40
المطلب الثاني :.....40
1-المحدد الاقتصادي.....40
2- الإنتاج المحلي :.....41
3- النفط:..... 42
4- الغاز الطبيعي:.....43
5- القطاع الصناعي:.....44
6- القطاع الزراعي: 45
7-التجارة الخارجية : 46
-العقوبات الدولية وتأثيرها على اقتصاد إيران.....46
أنواع العقوبات 46
تأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني.....47
المبحث الرابع :القوات الأمنية و العسكرية.....48
المطلب الأول :المؤسسة العسكرية.....48
1- المؤسسة العسكرية : **Erreur ! Signet non défini.**
2- مجلس الامن القومي الأعلى :.....49
المطلب الثاني :.....50
1- القدرات العسكرية 50
2- القوات البرية : 51
تفاصيل الأسطول الجوي الإيراني.....51
الوضع الاستراتيجي.....52
نشاط القوات البحرية.....52
نقاط القوة والضعف.....53
الفصل الثاني..... **58**
الفصل الثاني : محددات السياسة الخارجية الإيرانية**.....59**
المبحث الأول : التدخل الأجنبي.....59
المطلب الأول : تاريخ التدخل الأجنبي.....59

1.العصور القديمة: 59
2.القرون الوسطى: 59
3.القرون الحديثة (القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين).....59
ثانيا : الإمبراطورية البريطانية : 60
4.الحرب العالمية الثانية و ما بعدها :.....61
المطلب الثاني : الملف النووي 61
2.مجمع بوشهر النووي:**(Bushehr Nuclear Complex)** 65
4- محطة نطنز:**(Natanz)** 66
5.منشأة آراك:**(Arak)** 67
المطلب الثالث:التدخل الأمريكي.....67
1.خلفية العلاقات بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية : 67
2-الخلفية والمفاوضات 70
3-الشروط الأساسية للاتفاق 70
4-التخفيف من العقوبات 70
5- الأحداث الرئيسية بعد الاتفاق 70
6-إعادة فرض العقوبات 70
7-سياسة "الضغط الأقصى" 71
8-اغتيال قاسم سليماني 71
9-الدعم للمعارضة الإيرانية 71
10-النتائج والتأثيرات 71
المبحث الثاني : تاثير التحولات الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية.....72
المطلب الأول :.....72
1-الشراكة الاستراتيجية مع الصين.:.....73
2-التعاون مع روسيا: 73
3-العلاقات مع دول آسيا الوسطى:.....73
4- الانخراط في مبادرة "الحزام والطريق 73
5-العلاقات الاقتصادية مع الهند :ا 74
6-منتدى شنغهاي للتعاون.: 74
3-التفاعلات مع المنظمات الدولية : 76
المطلب الثاني :التحولات الجديدة في المنطقة 80
1-التحولات السياسية : 80
اتفاقية وادي عربة(1994) : 81
2.اتفاقيات ابراهام : 83
- التحالفات الجديدة: 84
التحالفات التقليدية المتغيرة: 85
3.التحولات الاجتماعية: 88
4.التحولات الأمنية: 88
5.التحولات الديموغرافية: 88
6.التحولات البيئية: 89

الفصل الثالث **90**

الفصل الثالث : الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ***91***
المبحث الأول : توجهات سياسة ايران في الشرق الأوسط.....91
المطلب الأول:.....91

1-الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.....91
2-الخصائص الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:.....92
3- السيطرة على ممرات الملاحة الدولية: الشكل رقم *04*.....93
4-مضيقا البوسفور والدردنيل: 94
5-مضيق هرمز: 94
6-الأهمية الجيوسياسية: 95
7-القضايا التاريخية والجيوسياسية:.....95
8-التجارة البحرية: 95
9-الخصائص الحضارية للمنطقة:.....96
المطلب الثاني :.....98
1- المصالح الإيرانية في المنطقة.....98
2-الحفاظ على الأمن القومي: 99
3-مواجهة النفوذ الأمريكي: 100
4-التوسع الدبلوماسي: 100
5-التأثير الثقافي والديني: 100
***تنويع الاقتصاد:** 102
***التحديات والعقوبات:** 102
5-التعاون الاقتصادي الدولي: 103
1-تعزيز النفوذ الإقليمي والدفاع عن الأمن الوطني:.....104
2-مواجهة التهديدات الخارجية والتواجد الأمريكي:.....104
3-الحروب بالوكالة والاستراتيجية الدفاعية:.....105
4-سباق التسلح والتكنولوجيا العسكرية:.....105
5- المواجهة مع إسرائيل والأمن الإقليمي:.....106
المبحث الثاني : سياسة ايران الخارجية اتجاه الازمات في المنطقة 106
المطلب الأول :.....106
1-الاليات المعتمدة في تنفيد السياسة الخارجية الإيرانية.....106
2- الالية الدبلوماسية: 107
الالية الدينية : 108
الالية الدعائية: 110
المطلب الثاني :.....111
1-التاثير الإيراني في العراق 111
المطلب الثالث :.....112
1-التدخل الإيراني في الازمة السورية.....112
2-الخلفية الدينية للتدخل : 113
3-الخلفية الجيوسياسية : 114
المطلب الثالث :.....115
1- التنافس الإيراني السعودي في المنطقة.....115
2-الصراع السياسي : 116
الصراع الاقتصادي: 116
3-الصراع العسكري : 117
المبحث الثالث : العلاقات التعاونية مع القوى الإقليمية 117
المطلب الأول : العلاقات مع روسيا.....117
المطلب الثاني : العلاقات مع الصين.....118

.4 **الاعتبارات الجيوسياسية** :الموقع الاستراتيجي لإيران يجعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب وممرًا طبيعيًا للتجارة العالمية، وهو أمر بالغ الأهمية للصين كواحدة من رواد التجارة العالمية، مما يوفر لها موطئ قدم حيوي في المنطقة. 118

الخاتمة 121

قائمة المراجع: 126